

بِحُوْنِهِ فِي مَسْتَحْكَمٍ  
 مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ  
 لِلشَّيْخِ الصَّدُوقِ

بِتَلَمِّسِ  
 الشَّيْخِ عَادِلِ هَشَّاشِ

بحوث في مشيخة  
من لا يحضره الفقيه ج ٣



# بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه



الجزء الثالث

بِقَلْمِ  
الشِّيْخِ عَادِلِ هَاشِمِ

طَبْعَةُ مُحْقَنَةٍ

# بِحْوَشٍ فِي مَشْيَحَتِهِ مَنْ لَا يَحْسَنُ إِلَّا الْفَقِيرُ لِلشَّيْخِ الْعَدِيفِ الْمَعْلُومِ الْمَالِكِ

بِقِيمَتِهِ: الشَّيْخُ عَادِلُ هَشَّاشُ

الطبعة: الثانية، ١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م - ١٤٠٤ ش

## القطع: وزيرى

المطبعة: الصادق علی السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٣٨٠ صفحة

ردیک: ۰۱۴-۶۳-۸۰۱۲-۶۲۲-۹۷۸

ك الدورة: ٩-٦٠-١٤-٨٠١٤-٦٢٢-٦٨-٧٨

شر: موسسه الصادق للطباعه و النشر

## ٦- الخطة، ق، حفظة الماء، أ، ف

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

[www.alsadegh.com](http://www.alsadegh.com)

٢٩٣

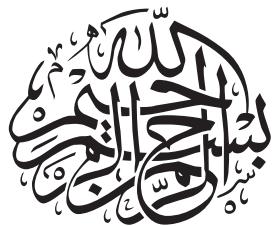
جامعة الصادق للطب والعلوم

[www.alsadegh.com](http://www.alsadegh.com)

مراكز التوزيع: ایران-قم-شارع معلم-مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B ٤٠  
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ ٠٠٩٨

ایران- تهران- شارع ناصر خسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجيدی

٠٢١-٣٣٩٣٤٦٤٤ موسسة الصادقة



الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام

على سيدنا محمد وآلـه الطـيـبـيـن الطـاهـرـيـن



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء  
والمرسلين سيدنا محمد وآلـه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث في طرق الشيخ الصدوق (عليه السلام) في كتابه  
(من لا يحضره الفقيه)، وفقنا الله سبحانه وتعالى بإلقائها على ثلاثة  
من طلبة البحث الخارج في عاصمة العلم النجف الأشرف في رحاب  
حوزتها العلمية المباركة، وبعد الانتهاء من إلقائها رغب جمع من  
 أصحاب العلم والفضل بالاطلاع عليها مكتوبة مطبوعة، فلم نجد إلا  
تلبية رغبتهم لتعيم الفائدة، وتسهيل الأمر على الطلبة والباحثين في  
شأن علم الرجال؛ للأخذ من هذه الأبحاث ما يحتاجونه في بحوثهم  
ومقالاتهم العلمية.

راجين من الله تعالى أن يتقبل منا هذا القليل، ويشينا عليه إنه  
خير مثيب، والحمد لله أولاً وآخرأ.



## الطريق التاسع والسبعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي بن فضال

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن علي بن فضال، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم.

الرابع: الحسن بن علي بن فضال، ثقةٌ، جليلٌ، زاهدٌ، ورعٌ، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٠.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي بن فضال في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح، معتبر، مضافاً إلى وثاقة الحسن بن علي بن فضال.

## الطريق الشهانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي الكوفي، وهو الحسن بن

علي بن عبد الله بن المُغيرة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن علي الكوفي، فقد رويته عن

أبي (الله)، عن علي بن الحسن بن علي بن الكوفي، عن أبيه، ورويته  
عن جعفر بن علي بن الحسن الكوفي، عن جده الحسن بن علي  
الكوفي)).<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أنّ في المقام طريقين، الكلام في رجال الطريق

الأول:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،

تقدّم.

الثاني: علي بن الحسن بن علي الكوفي، بعد التتبع في كتب

الرجال لم نجد معنوناً بهذا العنوان له ترجمة تُذكر؛ ولذلك فالرجل  
محظوظ الهوية.

(١) المصدر السابق: ص ٤٢.

نعم، بناءً على أنّ الحسن بن علي الكوفي هو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، كما يظهر من خلال طريق الصدوق إلى عبد الله بن المغيرة في مشيخة من لا يحضره الفقيه، فعندئذ يكون علي هذا هو ابن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، ولكن مع ذلك لم تذكر له ترجمة عند أهل الرجال والسير.

وبالتالي، فهو مهمّل وإن كان من أهل الحديث وروايته، بقرينة وقوعه في هذا الطريق محل الكلام، وكذلك في الطريق إلى العباس بن عامر.

وكذلك لهذا الرجل ولد اسمه جعفر، روى عن أبيه علي، وكان جعفر هذا من رواة الحديث، وهو شيخ للصدوق، روى عنه في الطريق إلى الحسن بن علي الكوفي، وترضى عنه الصدوق (طابتُه) كعادته مع مشايخه، وسيأتي ذكره في الطريق الثاني.

فالنتيجة: أنّ علي بن الحسن بن علي الكوفي الوارد في المقام مهمّل، لم يثبت له توثيق.

الثالث: والده الحسن بن علي الكوفي، وهو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، وهذا يُستظهر من طرق الشيخ الصدوق (طابتُه) في مشيخة من لا يحضره الفقيه إلى جماعة، منهم جدّه عبد الله بن المغيرة الرقم (١٣٤).

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي، مولى جندي بن عبد الله، أبو محمد، من أصحابنا الكوفيين، ثقة، ثقة، له كتاب نوادر أخبرنا محمد بن محمد وغيره والحسن بن حمزة، عن ابن بطة، عن البرقي عنه به)).<sup>(١)</sup>

وتتبعنا موارد ذكر الرجل من قبل النجاشي في كل كتابه فوجدناها أكثر من مورد:

الأول: أنه راوي كتاب النوادر للحسين بن عبد الله بن حمران الهمداني، المعروف بالسكوني الثقة<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنه راوي كتاب جده عبد الله بن المغيرة كتاب الزكاة والفرائض وأصناف الكلام، الثقة الثقة، الذي لا يعدل به واحد من جلالته ودينه وورعه كما وصفه النجاشي<sup>(٣)</sup>.

كما أنّ الشيخ الطوسي (طوسی) ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبید الله، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، عن أَبِيهِ، عن مُحَمَّدَ بْنَ عَلَى، عن مُحَبْبَ، عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦٢ - ٦٣ الرقم ١٤٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٥٧ الرقم ١٣٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢١٥ الرقم ٥٦١.

الحسن بن علي بن عبد الله))<sup>(١)</sup>.

ويضاف إلى ذلك وروده في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عن العباس بن عامر، وروى عنه سعيد بن عبد الله في الباب السابع والعشرين في بكاء الملائكة على الحسين بن علي (عليه السلام)، الحديث الحادي عشر.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: وثاقة الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، أو الحسن بن علي الكوفي كما ورد في الطريق، واعتبار مروياته.

وعليه، فالطريق الأول للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسن بن علي بن المغيرة غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن الحسن بن علي الكوفي، مع أن الحسن بن علي الكوفي ثقة، معتبر الحديث.

الكلام في الطريق الثاني، ورجاله:

الأول: جعفر بن علي بن الحسن الكوفي، تقدمت الإشارة إلى أن هذا الرجل شيخ الصدوق، وابن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي كما تقدم.

والرجل مهملا في كتب الرجال، وما قيل من دلالة ترجي

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠١ الرقم ١٧٧.

الصادق عليه<sup>(١)</sup> على وثاقته واعتبار مروياته غير صحيح؛ وذلك لما قدمناه في مختاراتنا الرجالية في دلالة التَّرَضِي، وذكرنا أنَّه لا بدَّ من النظر إلى جهتين في التَّرَضِي:

**الأول:** نفس التَّرَضِي لفظاً، وهو يدلُّ بلا شبهة على الوثاقة، بل أكثر منها.

**الثاني:** نفس المُتَرَضِي، فإنَّه يختلف الحال باختلاف المُتَرَضِي، وقد قبلنا دلالة تَرَضِي مثل الشيخ الطوسي أو النجاشي على الوثاقة واعتبار مرويات المُتَرَضِي عليه، ولم نقبله في الشيخ الصادق (عليه السلام) والشيخ المفید (عليه السلام) على تفصيل ذكرناه هناك، فراجع<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** جدَّه الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدِّم.

وعليه، فطريق الشيخ الصادق الثاني إلى الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم وثاقة جعفر بن علي بن الحسن بن عبد الله بن المغيرة، مع أنَّ نفس الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الصادق، الأُمالي: ص ٣٨٢ المجلس الخمسون ح ٥٢٤.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

## الطريق الحادي والثانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي بن النعمان الأعلم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:  
 ((وما كان فيه عن الحسن بن علي بن النعمان، فقد روته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن علي بن النعمان))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، فثقةٌ، تقدمٌ.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد،شيخ الصدوق، ثقةٌ، تقدمٌ.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي،شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدمٌ.

الرابع: الحسن بن علي بن النعمان الأعلم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن علي بن النعمان، مولىبني هاشم، أبوه علي بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢١

النعمان الأعلم، ثقةٌ، ثبتُ، له كتاب نوادر، صحيح الحديث، كثير الفوائد، أخبرني ابن نوح عن البزوفري، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الصَّفَّارِ عَنْهُ بِكِتَابِهِ) (١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((الحسن بن علي بن النعمان، مولىبني هاشم، له كتاب نوادر الحديث، كثير الفوائد، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بُطْة، عن أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَالصَّفَّارِ جَمِيعاً عَنْهُ)) (٢).

وذكره في رجاله في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (عليه السلام)، وعَلَّقَ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ كَوْفِيًّا (٣).

فالنتيجة: أنَّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسن بن علي بن النعمان الأعلم صحيح، معتبر.

وفي الحقيقة هما طريقيان، الأول والده عن سعد بن عبد الله عنه، والآخر محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله عنه، وكلا الطريقين صحيح، مضافاً إلى ذلك فإنَّ الحسن بن علي بن النعمان ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠ الرقم ٨١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٦ الرقم ٢٠١.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٩٨ الرقم ٥٨٤١.

## الطريق الثاني والثانون

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن علي الوشّاء

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن علي الوشّاء، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم جمِيعاً، عن الحسن بن علي الوشّاء، المعروف بابن بنت إلياس))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، جليلٌ،  
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجهٌ،  
تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل  
القدر، تقدّم.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٥.

الخامس: الحسن بن علي الوشائ، المعروف بابن بنت إلياس،  
ثقة، وجهه، تقدم.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق إلى كتاب علي الوشائ في  
كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح، ونفس الوشائ ثقة، معتبر الحديث.  
نعم، في نهاية هذا الطريق ينحل إلى طريقين، وكلاهما معتبر  
صحيح، كما تقدم.

## الطريق الثالث والثمانون

### الكلام في طريق الصدوق إلى الحسن بن قارن

ذكر الشيخ الصدوق (طَائِلُهُ) في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ((وما كان فيه عن الحسن بن قارن، فقد رويته عن حمزة بن محمد العلوي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن قارن)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: حمزة بن محمد العلوي، ويقال له: حمزة بن محمد القزويني، وكذلك حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر، والرجل هو حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (طَائِلُهُ)، وهو من مشايخ الصدوق كما تقدم في الطريق، حدّثه في رجب من سنة (٣٣٩) للهجرة بقلم، كما ورد في كتاب العيون<sup>(٢)</sup>.

والرجل بالمقدار الذي تتبعنا حاله لم نجد ما يمكن أن يكون وجهاً للقول بوثاقته، إلا ترْضِي الصدوق (طَائِلُهُ) عليه في غير مورد، كما في الطريق محل الكلام.

(١) المصدر السابق: ص ٥٢.

(٢) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا (طَائِلُهُ): ١ / ٢٠٥ ب ٢٢ ح ٥.

ولكن تقدّم منا نقد هذا الكلام، وقلنا:

إنه وإن ذهب البعض إلى دلالة الترّضي مطلقاً على الوثاقة في الحديث بنفسه، ولكن تقدّم منا أنه وإن كان الأمر بلحاظ التعبير يدل على الوثاقة في الحديث، ولكن تمام دلالته تعتمد على نفس اللفظ واللafظ أي الترّضي، وقد فرقنا فقبلنا الدلالة على الوثاقة إذا صدر الترّضي من الشيخ الطوسي (طٰبِعُهُ اللّٰهُ) أو النجاشي (طٰبِعُهُ اللّٰهُ)، ولم نقبله إذا صدر من قبل الشيخ الصدوق (طٰبِعُهُ اللّٰهُ) أو الشيخ المفيد (طٰبِعُهُ اللّٰهُ)، على تفصيل تقدّم.

وقد يقال بوثاقته من جهة أنّ للصدوق إليه طريقاً.

ولكن هذا الوجه لا يمكن الاعتماد عليه؛ فلو كان الأمر كذلك لما بقي راوٍ من دون توثيق، وهو كما ترى، مضافاً إلى ما تقدّم منا من الإشارة إلى أنّ الطرق إنما هي آليات علمية لنقل وتحمّل الرواية، وبالتالي فلا يصح تحميلها أكثر من ذلك واعتبارها أمارة على الوثاقة بوجه.

فالنتيجة: أنّ حمزة بن محمد العلوى لم يثبت له توثيق.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: الحسن بن قارن، حاولنا تتبع حال الرجل بالمقدار المتاح في كتب التراجم والرجال، فلم نجد له ترجمة تذكر.

وعليه، فالرجل مهمّل، لا اعتبار لمروياته.

نعم، روایته عن الإمام الرضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) في كتاب من لا يحضره الفقيه<sup>(١)</sup>، وروایة إبراهيم بن هاشم القمي عنه كما في الطريق محل الكلام، ما هي إلا علامات بسيطة لا تكشف عن حال الرجل بشيء معتبر به.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسن بن قارن ضعيف؛ لعدم ثبوت وثاقة حمزة بن محمد العلوي، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة نفس الحسن بن قارن.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٨٠ ب الحد الذي يؤخذ فيه الصياغ بالصلاحة ٨٦٢.

## الطريق الرابع والثانون

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن محبوب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:  
 ((وما كان فيه عن الحسن بن محبوب، فقد رويته عن محمد بن موسى بن الم توكل (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، وسعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب))<sup>(١)</sup>.

### يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن موسى بن الم توكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهه،

تقدم

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر،

تقدم

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل

القدر، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥١.

الخامس: الحسن بن محبوب الزراد أو السراد، ثقة<sup>٩</sup>، جليل القدر،  
تقدّم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن محبوب في كتابه من  
لا يحضره الفقيه فهو في الحقيقة طريقة، كلاهما معتبر صحيح، والحسن  
بن محبوب نفسه ثقة، معتبر الحديث.

## الطريق الخامس والثانون

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسن بن هارون

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسن بن هارون، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم بن عمرو، عن الحسن بن هارون))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجهه، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة بل لا يروي إلا عن ثقة، بل لا يُرسل إلا عن ثقة، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ١٠٦.

الخامس: عبد الكرييم بن عمرو الخثعمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الكرييم بن عمرو بن صالح الخثعمي، مولاهم، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ثم وقف على أبي الحسن (عليه السلام)، كان ثقةً، ثقةً عيناً، يُلَقَّبُ كراماً.

له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَاتَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ ثَابَتَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ خَازَمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْيَسُ بْنُ كِرَامَ بِكِتَابِه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب، أخبرنا به الشيخ المفيد (عليه السلام) والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، عن سعد والجميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وأحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه، ولقبه كرّام))<sup>(٢)</sup>

وترجم له في رجاله في غير مورد منها:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٥ الرقّم ٦٤٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٨ الرقّم ٤٨٠.

**الأول:** حينما عدّه وذكره في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَفَافُ)، ولم يُعْلَقْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ يُذَكِّرْ سُوْى كُونِهِ كُوفِيًّا<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** حينما عدّه في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَفَافُ)، وترجم له بالقول: ((عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ عُمَرَ الْخَثْعَمِيِّ، لَقْبُهُ كَرَامٌ، كُوفِيٌّ، وَاقْفِيٌّ، خَبِيثٌ، لَهُ كِتَابٌ، رُوِيَّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَفَافُ)))<sup>(٢)</sup>.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أَنَّ وصفه بالخبث هنا لعله من باب كونه واقفاً ومنكرًا لولاية الإمام الرضا (عَلَيْهِ الْكَفَافُ) وإمامته، وهو شيء ليس بالقليل، ولكن من الواضح أَنَّه لا علاقَة للأمر بالوثاقة في الحديث وقبول مروياته، فإنَّه لا يخُدش بها من هذه الناحية.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ صَالِحِ الْخَثْعَمِيِّ، مُولَاهُمْ، كُوفِيٌّ، يُلْقَبُ كَرَامًاً، الْوَاقِفِيَّةُ تَدْعِيهُ، وَالْغُلَّاةُ تَرْوِيُّ عَنْهُ كَثِيرًاً))<sup>(٣)</sup>.

أمّا قوله بِأَنَّ الْوَاقِفَةَ تَدْعِيهُ، فهذا لا يخُدش بوثاقته في الحديث؛ لأنَّه تقدَّمَ الْكَلَامُ فِي الرَّجُلِ مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ، وأمّا رواية الغُلَّاةِ عَنْهُ، فهذا لا علاقَةَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ أَيْضًاً؛ لِأَنَّ الغُلَّاةَ قَدْ تَأْخُذُ الرَّوَايَاتَ وَتَحْمِلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، أَوْ تَأْوِلُهَا، أَوْ تَحْرُفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٣٩ الرقم ٣٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٥١.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ١١٤ الرقم ١٧٥.

من الأمور.

نعم، توقف العالمة الحلي (عائيله) في أمر الرجل من باب كونه واقفيًا، وهذا واضح من منهجه وبنائه في الرجال، وقد تقدم أن العمدة في أدلة حجية خبر الواحد هو سيرة العقلاء وهذا واضح، خصوصاً في العقود الأخيرة من البحث الأصولي، والعقلاء في هذه الجهة لا يفرقون بين الثقات بلحاظ مذاهبهم ومعتقداتهم طالما توفر المناط في الحجية، وهو الوثاقة والصدق في الحديث.

وتعضُد وثاقة الرجل، رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي الذي لا يروي إلا عن ثقة عنه كما في غير مورد، منها الطريق محل الكلام. فالنتيجة: أن عبد الكري姆 بن عمرو الحثعمي ثقة، معتبر الحديث.

السادس: الحسن بن هارون، والرجل في الطريق مطلق العنوان، ولم يقيّد بقيد، ومن يمكن أن ينطبق عليه هذا العنوان أربعة، وهم:

الأول: الحسن بن هارون بن خارجة الكوفي، الذي ذكره الشيخ الطوسي في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عائيله) <sup>(١)</sup>.

الثاني: الحسن بن هارون الكوفي، الذي ذكره الشيخ الطوسي في عِدَادِ رِجَالِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عائيله) <sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٨١ الرقم ٢١٧٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٢ الرقم ٢١٩٦.

الثالث: الحسن بن هارون، الذي روى عنه ابن مسakan، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) <sup>(١)</sup>.

الرابع: الحسن بن هارون الكندي، الذي عَدَهُ الشِّيخُ الطُّوسيُّ (فَلَيَقُولُ) في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) <sup>(٢)</sup>.

وعلى كل التقادير، لم ترد قرينةٌ على حمله على أحد هؤلاء أو غيره، كأبي محمد الحسن بن هارون بن عمران الهمداني.

وما زعم من عودته إلى الكندي منهم، فلا قرينة عليه، ولا شاهد يدعمه، فالرجل المعنى في الطريق لم تعيّن هوبيته لدينا، وبالتالي لا يمكن القول باعتبار مروياته.

وما قيل من أَنَّه مع وجود البزنطي في السندي يستغنى عن النظر إلى من بعده <sup>(٣)</sup>، فهذه الدعوى لا يُصْغى لها؛ فإنّ غاية ما يمكن أن تثبته وقوع البزنطي في السندي، هو وثاقة شيخه المباشر الذي يروي عنه في السندي بلا واسطة، وأمّا مسألة التعدي من ذلك إلى وثاقة كلّ من وقع في السندي من بعده إلى المعصوم (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، فهي دعوى بلا دليل، وتقدّم نقدّها مفصلاً، وفصلنا بين التعدي عن من يروي عنه مباشرة إلى من بعده من رواة السندي، وأنّ ذلك لا يمكن إلّا بقرينة، ولم تُقْمِدْ القرينة في

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ١٩٦ الرقم ٢٤٦١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٢ الرقم ٢١٩٥.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٢٨.

المقام على ذلك، فضلاً عن دعوى وثاقة تمام رواة السند من يعمّ  
البزنطي إلى الإمام (عائلاً)، فلاحظ.

وبالتالي، يظهر بأئمّها دعوى بلا دليل، ومداها واسع جداً، لا  
يمكن الالتفات إليه بوجهه.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق (عائلاً) في كتاب من لا يحضره  
الفقيه إلى الحسن بن هارون معتبر؛ لوثاقة جميع روایة السند، ولكن  
المشكلة أنّ نفس الحسن بن هارون مشترك بين أكثر من واحد، ولا  
قرينة على الحمل على واحد معين منهم، خصوصاً أنّ فيهم المؤثّق  
وغير المؤثّق ومحظوظ الحال، وبالتالي يبقى الحال مجهولاً في هذه الطبقة  
في الحسن بن هارون، فلا يعتمد على روايته في المقام.

## الطريق السادس والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن أبي العلاء الخفاف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن أبي العلاء، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الطالب، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن أبي القاسم، عن الحسين بن أبي العلاء الخفاف مولى بنى أسد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق (طالب) علي بن الحسين بن بابويه، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الرابع: موسى بن سعدان، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((موسى بن سعدان الحنّاط، ضعيف في الحديث، كوفي، له كتب

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٢.

كثيرة، منها كتاب الطرائف، أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي غَالِبِ أَحْمَدِ  
بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ  
بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ بْنِهِ))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة  
وأصولهم بالقول: ((موسى بن سعدان، له كتاب أخبرنا به ابن أبي  
جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي  
الخطاب عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره في رجاله في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عليه السلام)، ولكن  
تحت لقب الخياط لا الحنّاط<sup>(٣)</sup> ولا يبعد أن يكون تصحيف.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((موسى بن سعدان  
الحنّاط، كوفي، روى عن أبي الحسن (عليه السلام)، ضعيف، في مذهبه غلو))<sup>(٤)</sup>.

وبعين العبارة ترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة  
الأقوال<sup>(٥)</sup>، وضيقه كذلك ابن داود في رجاله<sup>(٦)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠٤ الرقم ١٠٧٢.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٢ الرقم ٧١٥.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٤٤ الرقم ٥١٣٦.

(٤) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٠ الرقم ١٢٣.

(٥) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٤٠٦ الرقم ١٦٤٢.

(٦) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٣١٧ الرقم ٥٢٧.

والمتبعة لروايات الرجل يستشعر ما بها من عجائب وغرائب غير قابلة للتصديق، كما في روايته بتكلم ذئب مع أبي جعفر (ع)، وشكایته إليه من عُسر ولادة زوجته، واستدعاءه منه أن يدعوا أن يخلصها، وأن لا يسلط شيء من أولاده على الشيعة، وغيرها من العجائب والغرائب<sup>(١)</sup>.

نعم، وقع الرجل في أسناد كامل الزيارات، في مانزلي من القرآن في قتل الإمام الحسين (ع)، الباب الثامن عشر، الحديث الأول، حيث روی عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وروی هو عن عبد الله بن القاسم الحضرمي، مضافاً إلى وقوعه في أسناد ما يُعرف بتفسير القمي، كما في سورة هود في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْأَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾<sup>(٢)</sup>، حيث روی عن عبد الله بن القاسم، وروی عنه محمد بن الحسين.

ولكن تقدم أنّ الوقوع في أسناد كامل الزيارات سواء في دائرة المشايخ المباشرين البالغ عددهم (٣٢) راوياً، أو في الأعم منهم، والبالغ عددهم (٣٨٨) راوياً، لا يورث الاطمئنان بالوثاقة بنفسه، فضلاً عما إذا كان هناك ما يعارضه من تضعيفات مثل النجاشي وابن الغضائري كما في المقام.

وأمّا تفسير ما يُسمّى بالقمي فذكرنا أنّ الصحيح عدم ثبوت

(١) ينظر: التهاري، مستدركات علم رجال الحديث: ٨/١٢.

(٢) سورة هود: الآية ٨٠.

نسبة ما بأيدينا من الكتاب إلى علي بن إبراهيم القمي، وعدم مطابقته مع الأصل، بل ما بأيدينا عبارة عن خليط من أكثر من كتاب لأكثر من كاتب، أضيفت في مراحل زمنية متعددة، مما يورث الاطمئنان بعدم مطابقة ما بأيدينا مع الأصل، وكذلك عدم الاطمئنان بما ورد فيه، وعدم صلاحيته كدليل مستقل بنفسه على وثاقة كلّ من وقع فيه، من باب أنّ عمدة ما أُستدلّ به للدلالة على وثاقة كلّ من وقع به إنّما هو مقدمة الكتاب.

وحيث أنّ الكتاب زيد فيه بالمقدار الذي أخرجه عن مسمى تفسير القمي؛ فلذلك أيضاً لا يبقى اطمئنان بأنّ المقدمة إنّما هي للقمي، فضلاً عن دلالتها على الوثاقة لكل من وقع في أسناد ما يُسمى بتفسير القمي الواصل إلينا.

وعليه، فالرجل لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته، بل هو ضعيف، وضعفه واضح.

ودعوى: أنّ هذا النمط من الروايات إنّما هي روایات لما لا تتحمله عقول العقلاة من شؤون الأئمة (طائفة)، ومقاماتهم السامية التي لا تدركها العقول.

فهذه الدعوى مدفوعة، بل غريبة أن تصدر من متعلم فضلاً عن عالم، فالحديث مع الذئب ومنعه ذريته من التعرض للشيعة خلاف الواقع الخارجي جزماً، فهل يمكن تصديق أنّه لم يتعرض شيعي طوال

أكثر من ألف عام لهجمة ذئب؟!

الخامس: عبد الله بن أبي القاسم، وفي البداية لا بدّ من الحديث عن آئه الظاهر لا وجود لعبد الله بن أبي القاسم، بل الموجود عبد الله بن القاسم، والظاهر أنّ هذا هو الصحيح، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فعبد الله بن القاسم مشترك بين أكثر من رجل، منهم عبد الله بن القاسم الحضرمي، وعبد الله بن القاسم الحارثي.

أمّا الكلام في عبد الله بن القاسم الحضرمي، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل، كذاب، غالٍ، يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتمد بروايته، له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرنا أحمد بن محمد بن عمران، قال: حدثنا محمد بن همام، قال: حدثنا عبد الله بن العلاء، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن شمون، قال: حدثنا عبد الرحمن عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٦ الرقم ٥٩٤.

الصفّار، عن محمد بن الحسين عنه))<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الغضائري في رجاله: ((عبد الله بن القاسم الحضرمي، كوفي، ضعيف أيضاً، غالٍ، مُتهافت، لا ارتفاع به))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي<sup>(عليه السلام)</sup> في خلاصة الأقوال بالقول: ((من أصحاب الكاظم<sup>(عليه السلام)</sup>، واقفي، وهو يُعرف بالبطل، وكان كذاباً، روى عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يُعتمد بروايته، وليس بشيء، ولا يرتفع به))<sup>(٣)</sup>.

ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ ابن الغضائري لم يلقب الحضرمي بالبطل، وإنّما لقب الحارثي بالبطل كما سبّأقي.

فالنتيجة: أن عبد الله بن القاسم الحضرمي ضعيف، كذاب، لا اعتبار بمروياته.

وأمّا عبد الله بن القاسم الحارثي، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((ضعيف، غالٍ، كان صاحب معاوية بن عمار، ثمّ خلط وفارقه، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان القزويني، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٤ الرقم ٤٦٤.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٨ الرقم ٩١.

(٣) العلامة الحلي<sup>(عليه السلام)</sup>، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٠ الرقم ١٤٦٢.

يجيى، قال: حَدَّثَنَا الْحَمِيرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَىٰ، عَنْ مُحَمَّدٍ  
بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ عَنْهُ بِهِ<sup>(١)</sup> .

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((عبد الله بن القاسم  
بن البطل الحارثي، بصري، كذاب، غالٍ، ضعيف، متوكٍ الحديث،  
معدول عن ذكره))<sup>(٢)</sup> .

وترجم له الشيخ الطوسي في كتب الشيعة وأصولهم بالقول:  
((عبد الله بن القاسم، صاحب معاوية بن عمار الدهني، له كتاب،  
رويناه بالإسناد الأول عن أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ))<sup>(٣)</sup> .

وَضَعَفَ الرَّجُلُ وَكَذَبَهُ فِي الْحَدِيثِ وَاضْطَرَّ لِغَبَارِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا  
وَقْوَعُهُ فِي أَسْنَادِ كَامِلِ الْزِيَارَاتِ فَيَمْرُوْيُّ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ الْحَسِينَ (عَلَيْهِ)  
سَيِّدَ الشَّهَادَاتِ فِي الْبَابِ السَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ الْحَدِيثِ السَّادِسِ، فَلَا يَنْفَعُ فِي  
دُفُعِ كَذَبِهِ وَعَدْمِ اعْتِبَارِ مَرْوِيَاتِهِ؛ لِمَا تَقْدِمُ بِيَانِهِ مَفْصِلًاً فَرَاجِعٌ.

وَعَلَيْهِ، فَسَوَاءٌ كَانَ الْوَارِدُ فِي الطَّرِيقِ هُوَ الْخَضْرَمِيُّ بِقَرِينَةِ رَوَايَةِ  
مُوسَىٰ عَنْهُ، أَوْ كَانَ الْحَارِثِيُّ، فَكَلَّاهُمْ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، لَمْ يُثْبُتْ لَهُ  
تَوْثِيقٌ، وَبِالْتَّالِي فَلَا اعْتِبَارٌ فِي رَوَايَتِهِ.

**السادس: الحسين بن أبي العلاء الخفاف، ترجم له النجاشي في**

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٦ الرقم ٥٩٣.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٨ الرقم ٩٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٣ الرقم ٤٦٢.

## فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسين بن أبي العلاء الخفاف، أبو علي الأعور، مولىبني أسد، ذكر ذلك ابن عقدة وعثمان بن حاتم بن متناب، وقال أحمد بن الحسين (عليه السلام): هو مولىبني عامر، وأخواه علي وعبدالحميد، روى الجميع عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان الحسين أوججهم، له كتب، منها ما أخبرناه وأجازه محمد بن جعفر الأديب، عن أحمد بن محمد الحافظ، قال: حدثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن الأستدي و محمد بن أحمد بن الحسين القطّواني، قالا: حدثنا أحمد بن بشر عن الحسين بن أبي العلاء)).<sup>(١)</sup>

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب يعد في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير وصفوان، عن الحسين بن أبي العلاء)).<sup>(٢)</sup>

وذكره (عليه السلام) في رجاله في غير مورد:

**المورد الأول:** في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عليه السلام)، ولم يُترجم له

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٢ - ٥٣ الرقم ١١٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٧ الرقم ٢٠٤.

بشيء<sup>(١)</sup>.

**المورد الثاني:** في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وَتَرَجمَ لَهُ بِالْقَوْلِ: ((الْحَسِينُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ الْعَامِرِيُّ، أَبُو عَلَيِّ الزَّنْدَجِيِّ الْخَفَافِ الْكَوْفِيُّ، مَوْلَى بْنِي عَامِرٍ، بَيْعُ الزَّنْدَجَ (٢)، أَعُورٌ))<sup>(٣)</sup>.

وَتَرَجمَ لَهُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ فِي رِجَالِهِ بِالْقَوْلِ: ((الْحَسِينُ بْنُ الْعَلَاءِ الْخَفَافِ، أَبُو عَلَيِّ، مَوْلَى بْنِي عَامِرٍ))<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ عَنْ وِثَاقَةِ الرَّجُلِ، فَيُمْكِنُ اسْتِكْشافُهَا مِنْ خَلَالِ قَوْلِ النَّجَاشِيِّ أَنَّ لَهُ إِخْرَجَيْ، وَهُمْ عَلَيِّ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ وَعَبْدَ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَكَانَ الْحَسِينُ أَوْجَهُهُمْ، وَبِالْعُودَةِ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ الْعَلَاءِ، فَقَدْ ذُكِرَ النَّجَاشِيُّ فِي تَرْجِمَتِهِ أَنَّهُ ثَقَةٌ<sup>(٥)</sup>.

وَعَلَيْهِ، فَالْحَسِينُ أَوْجَهُ مِنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الَّذِي هُوَ ثَقَةٌ فِي نَفْسِهِ، فَيَكُونُ الْحَسِينُ أَوْجَهُ مِنَ الثَّقَةِ، وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ اعْتِبَارِ مَرْوِيَاتِهِ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

وَيَعْضُدُ وِثَاقَتِهِ أَمْوَارُ:

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣١ الرقم ١٣٣٩.

(٢) الزندج نوع من الثياب، والزنديجي صانعها أو بائعها.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٨٢ الرقم ٢٢٠٢.

(٤) ابن الغضائري: ص ١٢٥ الرقم ٢٢١.

(٥) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٦ الرقم ٦٤٧.

**الأول:** رواية ابن أبي عمير عنه، كما تقدم في ترجمته من قبل الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، مضافاً إلى ما ورد في كتاب تهذيب الأحكام<sup>(١)</sup>، وابن أبي عمير من ثبت أنه لا يروي، بل لا يُرسل إلا عن ثقة، كما تقدم.

**الثاني:** رواية صفوان بن يحيى بياع السابري عنه، كما تقدم في ترجمة الرجل من قبل الشيخ الطوسي<sup>(٢)</sup> في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، مضافاً إلى ما ورد في كتاب تهذيب الأحكام<sup>(٢)</sup>، وصفوان من ثبت أنه لا يروي، بل لا يُرسل إلا عن ثقة كما تقدم.

**الثالث:** وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه.<sup>(٣)</sup>

وعليه، فالحسين بن أبي العلاء الخفاف ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسين بن أبي العلاء الخفاف غير معتبر؛ لضعف موسى بن سعدان وعبد الله بن القاسم، سواء أكان الحارثي أو الحضرمي، مع أن الحسين بن أبي العلاء الخفاف ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥ / ٦٨ ح ٢٢٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٧٨ ح ١١٥.

(٣) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٧٣ ب ٢٣ ح ٩.

## الطريق السابع والثمانون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن حمّاد الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن حمّاد، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله الحميري جمِيعاً، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى، عَنِ الْبَزَنْطِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَسَنِ بْنِ حَمَّادِ الْكَوْفِيِّ)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة<sup>٢</sup>،  
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد،شيخ الصدوق، ثقة<sup>٣</sup>، فقيه<sup>٤</sup>،  
تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي،شيخ الكليني، ثقة<sup>٥</sup>،  
جليل<sup>٦</sup>، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري،شيخ الكليني، ثقة<sup>٧</sup>، تقدّم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

السادس: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقةٌ بل لا يروي إلا عن ثقة، بل لا يُرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السابع: عبد الكري姆 بن عمرو الخثعمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

الثامن: الحسين بن حماد الكوفي، والمراد منه في هذا الطريق الحسين بن حماد بن ميمون، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسين بن حماد بن ميمون العَبْدِيُّ، مولاهُمْ، كوفيُّ، أبُو عبدِ اللهِ، ذُكِرَ فِي رِجَالِ أَبِي عَبْدِ اللهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، لَهُ كِتَابٌ، يُروِيُهُ دَاوُدُ بْنُ حُصَيْنٍ وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ مَهْزُومٍ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ خَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبِيسُ بْنُ هَشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ حُصَيْنٍ عَنِ الْحَسِينِ))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((لَهُ كِتَابٌ، رَوَيْنَاهُ بِالْأَسْنَادِ الْأُولَى عَنْ حَمِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٥ الرقم ١٢٤

إسماعيل عنه)).<sup>(١)</sup>

وتعرض لذكره في رجاله في غير مورد، منها في عِداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء، ومرةً أخرى في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ووصفه بابن ميمون العبدى الكوفى (٣)، وثالثةً بالковى (٤)، ورابعةً كذلك (٥).

وأمّا الكلام في حاله من جهة الوثاقة في الحديث، فإنه وإن لم يُشرّ للأعلام إلى وثاقته بلفاظ التوثيق المعروفة، إلا أنّ رواية ابن أبي عمير عنه كما ورد في الكافي (٦)، وكذلك رواية البزنطى كما صرّح بذلك البهبهانى (رحمه الله) في تعليقته (٧).

فالنتيجة: أنّ الحسين بن حمّاد الكوفى معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق (عليه السلام) إلى الحسين بن حمّاد الكوفى في كتاب من لا يحضره الفقيه التي هي أربعة طرق فهى معتبرة، والحسين بن حمّاد الكوفى نفسه معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١١ الرقم ٢٢٧.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٢ الرقم ١٣٤٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٣ الرقم ٢١١٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٤ الرقم ٢٢٤٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٩٥ الرقم ٢٤٤٥.

(٦) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٢٠ بكرامة المسألة.

(٧) ينظر: البهبهانى، تعليقه على منهج المقال: ص ١١٦.

## الطريق الثامن والثمانون

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن زيد

ذكر الشيخ الصدوق (طَائِلُهُ) في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ((وما كان فيه عن الحسين بن زيد، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن الحسين بن زيد بن علي بن أبي طالب (طَائِلُهُ)))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الثالث: أيوب بن نوح بن دراج، ثقة، عظيم المنزلة، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، ثقة، بل أوثق الناس في الحديث، لا يروي إلا عن ثقة، بل لا يُرسِل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٨.

طالب (عليه السلام)، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسين بن زيد بن علي بن الحسين (عليه السلام)، أبو عبد الله، يلقب بذى الدّمعة، كان أبو عبد الله (عليه السلام) تبنّاه وربّاه وزوجه بنت الأرقط، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكتابه مختلف الرواية له، قال أبو الحسين محمد بن علي بن تمام الدهقان: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا المحارب، قال: حدثنا عباد بن يعقوب عن الحسين بن زيد))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له بالقول: ((الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أبو عبد الله، مدني))<sup>(٢)</sup>.

وأمّا وجه وثاقته، فهو رواية ابن أبي عمر عنده كما في الطريق محل الكلام، وقلنا: إن المختار - وهو الصحيح - أن ابن أبي عمر لا يروي، بل لا يُرسّل إلّا عن ثقةٍ.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن زيد معتبر، ونفس الحسين بن زيد ثقةٌ، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٢ الرقم ١١٥.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٨٢ الرقم ٢١٩٨.

## الطريق التاسع والثانون

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن سالم

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن سالم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عبد الله بن جبلة، عن أبي عبد الله الخراساني، عن الحسين بن سالم))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والده علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبجر الكناني، ويعده الرجل من أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)؛ وذلك تفريقاً له عن عبد الله بن حكيم بن جبلة من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، كما ذكره

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٦.

الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله<sup>(١)</sup>، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن چبلة بن حیان بن أبجر الكنانی، أبو محمد، عربی، صلیبُ، ثقہُ، روی عن أبيه عن جده حیان بن أبجر، كان أبجر أدرك الجahلیة، وبيت چبلة بیت مشهور بالکوفة، وكان عبد الله واقفاً، وكان فیھاً ثقہً مشهوراً، له کتب منها: کتاب الرجال، وكتب الصفة في الغیة على مذاھب الواقفة، کتاب الصلاة، کتاب الزکاة، کتاب الفطرة، کتاب الطلاق، کتاب مواریث الصلب، کتاب النوادر، أخبرنا بجھیعها الحسین بن عیید الله عن أحمد بن جعفر، عن محمد وأحمد بن عبد الواحد، عن علی بن حبیشی قوئی عن حمید، قال: حدثنا أحمد بن الحسن البصیری، عن عبد الله بن چبلة، ومات عبد الله بن جبلة سنة تسع وعشرين ومائتين، أخبرنا بها أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن سعید))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست کتب الشيعة وأصوّلهم بالقول: ((له روایات، رویناها بالإسناد الأول عن حمید، عن أحمد بن میثم بن أبي نعیم الفضل بن دعین عنه، وأخبرنا به ابن أبي جید، عن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٧٥ الرقم ٧١٧.

(٢) النجاشی، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٦ الرقم ٥٦٣.

ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين عنه))<sup>(١)</sup>.

ووثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة لا لبس فيها.

ومع ذلك يمكن تأكيدها بأمور:

**الأمر الأول:** وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات في الباب الثامن من فضل الصلاة في مسجد الكوفة، الحديث الخامس، حيث روى عبد الله بن جبلة عن سلام بن أبي عمارة، وروى عنه الحسن بن محبوب، وكذلك وروده فيما يسمى بتفسير القمي في سورة مريم (عليهم السلام)، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَّاً أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾<sup>(٢)</sup>، حيث روى عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه يحيى بن المبارك.

فالنتيجة: أن عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبي جر الكنافى ثقة، معتبر الحديث.

نعم، وضعه العلامة الحلي (طائب) في خلاصة الأقوال في القسم الثاني من كتابه، والمخصص للضعفاء، ومن يردد قوهم، ومن يقف فيهم من جهة وقفه، وهذا مبني للعلامة الحلي وغيره وإن اعترف (بيهقي) بكونه من الثقات الفقهاء المشهورين<sup>(٣)</sup>.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٢ الرقم ٤٥٣.

(٢) سورة مريم: الآية: ٣١.

(٣) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٢ الرقم ١٤٧٤.

الخامس: أبو عبد الله الخراساني، والرجل من روى عن الإمام الجواد (عليه السلام)، كما يظهر من روایاته أنه كان مخالفًا للحق ثم استبصر، كما في روایاته في الحج<sup>(١)</sup>، مضافاً إلى وروده في مشيخة من لا يحضره الفقيه، وخارج هذا لم نجد للرجل ترجمة تذكر، يمكن أن تنفع في الاطلاع على حاله في الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات.

وعليه، فالرجل مهملاً عند الأصحاب، مجهولاً الحال، لا يمكن القول باعتبار مروياته، والظاهر -بعد التتبع- أنَّ الرجل مجهولاً عند العامة كذلك؛ بقرينة قول أَحْمَدُ بْنُ الْحَسِينِ الْبَيْهَقِيِّ في معرفة السنن والآثار نقاًلاً عن الربيع بن سليمان: ((أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ يُقالُ لَهُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَرَاسَانِيُّ))<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدركه من أنَّ روایة عبد الله بن جبلاً عنه وإبراهيم بن هاشم كما يأتي في طريقه، وعده الصدوق من أرباب الكتب المعتمدة مدح عظيم<sup>(٣)</sup>:

فهذا الكلام لا يُصْغِي إِلَيْهِ؛ وذلِك لِأَنَّ مِنْ ذِكْرِهِمْ لَمْ يُثْبِتْ أَمْهُمْ لَا يَرَوُنَ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ كَمَا ثَبَّتَ ذَلِكَ لَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ وَالْبَزْنَطِيِّ،

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/٣٥٣ ب: ما جاء في الحج قبل المعرفة ح ٢٦٧٢.

(٢) البيهقي، معرفة السنن والآثار: ٥/٢٧٦.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدركه الوسائل: ٤/٢٥٤.

بل حاهم في الرواية حال الآخرين، بل الذين يروون عن الثقة والمجهول والمهمل والضعف والمغالي.

وعدّ الصدوق أنّ له كتاباً معتمداً فلا يدلّ على الوثاقة؛ لأنّه تقدم أنّ امتلاك أصل لا يعُدّ من وجوه الوثاقة؛ من جهة أنّ بعض الأصول لم تكن معتبرة، بقرينة قول الشيخ الطوسي (قطب الدين) في ترجمة إسحاق بن عمار بأنّ أصله معتمد عليه، ومن الواضح أنّ هذا قيد احترازي لمنع دخول غير المعتبر من الأصول في دائرة الاعتبار، وبالتالي فكيف بالكتاب؟!

فالنتيجة: أنّ أبي عبد الله الخراساني غير معلوم الحال، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

ال السادس: الحسين بن سالم، لا يبعد اتحاد الرجل مع الحسين بن سالم، أو ابن سلمة، أو مسلم، أبو عمار الهمданى الذى هو من أصحاب الإمام الصادق (عائشة)، وعلى كلا التقديرتين - أي الاتّحاد وعدم الاتّحاد - فكلا الرجلين مهمّل، لم يثبت له توثيق في كتب الرجال، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

نعم، ذُكر أنّ في كونه صاحب كتاب، وعدّ الشيخ الصدوق كتابه من الكتب المعتبرة، فهذا ما يوجب قوته. <sup>(١)</sup>

ولكن هذا الكلام ضعيف جداً، فإنّ من الكتب، بل حتّى ومن الأصول من هو معتبر ومن هو غير معتبر.

وبالتالي، فلا يدلّ امتلاك الشخص لكتاب على وثاقته في الحديث، كما هو واضح وكما تقدم.

وما قيل من عدم إضرار جهالة أبي عبد الله الخراساني بعد وجود سعد بن عبد الله في الطريق، وكتبه معروفة مشهورة، وبالتالي فلا حاجة للنظر في السند<sup>(١)</sup>.

فهذا الكلام لا يلتفت إليه؛ لوضوح ضعفه كما تقدم منّا مراراً، وعدم الالتزام به، كما هو واضح.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الحسين بن سالم غير معتبر؛ وذلك لجهالة أبي عبد الله الخراساني، مضافاً إلى أنّ نفس الحسين بن سالم لم يثبت له توثيق، بل هو مهمّل، لا اعتبار لمروياته.

(١) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربع: ص

## الطريق التسعون

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن سعيد

ذكر الشيخ الصدوق (طَائِلُهُ) في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ((وما كان فيه عن الحسين بن سعيد، فقد روته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، وروته عن أبي (الله)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد))<sup>(١)</sup>.

وها هنا طريقان، أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد،شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثاني: الحسين بن الحسن بن أبان، لم يثبت توثيقه، لكن دوره شرفيٌّ اعتباريٌّ، وبالتالي فلا يُضُرُّ عدم ثبوته وثاقته في اعتبار حديثه، وعليه ف الحديث الرجل وما ينقله من مرويات معتبرة.

الثالث: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدّم.

وعليه فالطريق معتبر، والحسين بن سعيد ثقة، معتبر الحديث.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٣.

وأمام الكلام في الطريق الثاني، فرجا له:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة<sup>٩</sup>،  
تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة<sup>١٠</sup>،  
جليل<sup>١١</sup>، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة<sup>١٢</sup>، تقدّم.

الرابع: الحسين بن سعيد بن حمّاد الأهوازي، ثقة<sup>١٣</sup>، تقدّم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الأول وكذلك الثاني إلى الحسين  
بن سعيد الأهوازي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى  
وثيقة واعتبار مرويات نفس الحسين بن سعيد الأهوازي.

## الطريق الحادي والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن محمد القمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:  
 ((وما كان فيه عن الحسين بن محمد القمي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن محمد القمي، عن الرضا (عليه السلام))<sup>(١)</sup>).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:  
 الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية،  
 تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم القمي، صاحب التفسير، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: الحسين بن محمد القمي، والظاهر أنه الحسين بن محمد الأشعري القمي، والمتبّع لحال الرجل يعلم أنه قد عدّه الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في موردين:

(١) المصدر السابق: ص ١٢٨.

**المورد الأول:** في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَلَامُ) <sup>(١)</sup>، وَلَمْ يُتَرَجمْ لَهُ بِشَيْءٍ.

**المورد الثاني:** حِينَما عَدَّهُ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ (عَلَيْهِ الْكَلَامُ)، وَكَذَلِكَ لَمْ يُتَرَجمْ لَهُ بِشَيْءٍ <sup>(٢)</sup>.

وَلَمْ نَعْثُرْ بِالْمَقْدَارِ الَّذِي بَحَثَنَا فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْقَوْلِ بِوَثَاقَتِهِ وَاعْتِبَارِ مَرْوِيَاتِهِ إِلَّا وَرَوَدَهُ فِي أَسْنَادِ كَامِلِ الْزِيَاراتِ فِي الْبَابِ التَّاسِعِ وَالْتِسْعِينِ فِي ثَوَابِ زِيَارَةِ قَبْرِ أَبِي الْحَسْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ (عَلَيْهِ الْكَلَامُ)، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْجَوَادِ (عَلَيْهِ الْكَلَامُ) بِبَغْدَادِ الْحَدِيثِ السَّابِعِ.

مُضَافًاً إِلَى وَقْوَعِهِ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ ثَوَابِ زِيَارَةِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَالْأَئِمَّةِ الْمَعْصُومِينَ (عَلَيْهِمُ الْكَلَامُ).

وَقَدْ تَقْدَمَ أَنَّ مُجَرَّدَ الْوَقْوَعِ فِي أَسْنَادِ كَامِلِ الْزِيَاراتِ لَا يَرْقَى أَنْ يَكُونَ وَجْهًا بِنَفْسِهِ لِلْقَوْلِ بِوَثَاقَةِ الرَّاوِيِّ، سَوَاءً أَكَانَ الْوَقْوَعُ فِي دَائِرَةِ الْمَشَايخِ الْمَبَاشِرِينَ، أَوِ الْأَعْمَمِ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ، وَإِنْ كَانَ بِنَفْسِهِ يَحْمِلُ قِيمَةً احْتِمَالِيَّةً مُعِينَةً تُسَاعِدُ فِي بَنَاءِ الْأَطْمَئْنَانِ بِوَثَاقَةِ الرَّاوِيِّ وَاعْتِبَارِ مَرْوِيَاتِهِ.

وَعَلَيْهِ، فَطْرِيقُ الشِّيخِ الصَّدُوقِ إِلَى الْحَسِينِ بْنِ مُحَمَّدِ الْقَمِّيِّ فِي

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٣٥ الرقم ٤٩٨٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٥ الرقم ٥٥٤٩.

كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس الحسين بن محمد القمي لم يثبت له توثيق، وبالتالي فهو غير معتبر الرواية.

## الطريق الثاني والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحسين بن المختار القلنسي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الحسين بن المختار القلنسي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، ومحمد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس، جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار القلنسي.

وقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسن بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن مختار القلنسي))<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أن هناك طريقين أساسين، ويتفرع الأول منها إلى أربعة طرقٍ فرعيةٍ، فيقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهو:

**الأول:** والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

**الثاني:** سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليل، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٦.

الثالث: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهٌ،  
تقدّم.

الرابع: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عينٌ، تقدّم.

الخامس: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر،  
تقدّم.

السادس: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليلٌ، تقدّم.

السابع: حمّاد بن عيسى الجُهْنِي، غريق الجُحْفَة، ثقة، صدوقٌ،  
تقدّم.

الثامن: الحسين بن المختار القلنسي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق إلى الحسين بن المختار القلنسي الأساسي  
الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه والمترعرع إلى أربعة طرقٍ فرعيةٍ كلّها  
صحيحة، والقلنسي نفسه ثقة، معتبر الحديث.

وأمام الكلام في الطريق الأساسي الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدّم.

الثاني: الحسين بن الحسن بن أبان، لم يثبت توثيقه لدينا،  
لكن دوره شرفيٌّ اعتباريٌّ، لا يضر عدم ثبوّت وثاقته، وبالتالي فحديثه  
ومروياته معتبرةٌ.

الثالث: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقةٌ، تقدّم.

الرابع: حماد بن عيسى الجهنمي، غريق الجحفة، ثقةٌ، صدوقٌ،  
تقدّم.

الخامس: الحسين بن المختار القلنسي، ثقةٌ، معتبر الحديث،  
تقدّم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه  
الأساسي الثاني إلى الحسين بن المختار القلنسي صحيح معتبر، مضافاً إلى  
وثيقة نفس الحسين بن المختار القلنسي.

## الطريق الثالث والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حفص بن البختري الكوفي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حفص بن البختري، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حفص بن البختري الكوفي)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال هذا الطريق الذي بحقيقة ينحل إلى أربعة طرق، ورجاها هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد،شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي،شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري،شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ٢٨

الخامس: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السّلمي، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

السادس: محمد بن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي، بل ولا يُرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدّم.

السابع: حفص بن البُخْتَرِي الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حفص بن البُخْتَرِي، مولى، بَغْدَادِي، أصله كوفيٌّ، ثقةٌ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكره أبو العباس وإن كان بينه وبين آل أعين بُنُوّة، فغمزوا عليه بلعب الشطرنج، له كتاب، يرويه عنه جماعة، منهم محمد بن أبي عُمير، أخبرني أبو عبد الله القزويني، قال: حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حدّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرَ، قَالَ: حدّثَنَا أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنَ يَزِيدَ بْنَ حَمَادَ الْأَنْبَارِيَّ، قَالَ: حدّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُميرِ بَهِ))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حفص بن البُخْتَرِي، له أصل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المُفضل، عن ابن بُطْة، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى، عن مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ، عن أَبِي عُميرٍ، عن حفص بن البُخْتَرِي))<sup>(٢)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٤ الرقم ٣٤٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٦ الرقم ٢٤٣.

وذكره في رجاله حينما عدّه تارةً في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((البغدادي، أصله كوفي))<sup>(١)</sup>، وأخرى حينما عدّه في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، ولم يُعْلَمْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ<sup>(٢)</sup>.

وتبعنا حال الرجل فلم نجد ما تحدّر الإشارة إِلَيْهِ سُوَى أمرِينَ آخَرِينَ:

الْأَوْلَى: كثرة روایة ابن أبي عُمَيْرٍ عَنْهُ في غير مورد في أكثر من كتاب، كما في الكافي للكليني<sup>(٣)</sup>، وكذلك الشیخ الصدوق (طَائِفَةُ طَائِفَةٍ) في أكثر كتبه<sup>(٤)</sup>، وهذا يُعْضُدُ وَيُقْوِيُّ وثاقة الرجل بعد تصريح النجاشي بوثاقته؛ لأنَّ ابن أبي عُمَيْرَ -كما هو الصَّحِيحُ- لا يروي، بل ولا يُرَسِّلُ إِلَّا عن ثقة.

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الْمَحْقُقَ (فَيَنْتَهُ) وَجَمَاعَةً قد ضعَفُوا حِفْظَ بَنِ الْبُخْتَرِيِّ؛ مِنْ جَهَةِ مَا نَسَبَ إِلَيْهِ آلُ أَعْيَنَ مِنْ كُونِهِ يَلْعَبُ الشَّطَرْنَجَ، كَمَا ذَكَرَ النَّجَاشِيُّ (الْمَهْمَةُ) في ترجمَتِهِ.

ولكنَّ هَذَا الْكَلَامُ لَا يُتَّمِّمُ؛ وَذَلِكُ:

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٩٠ الرَّقْمُ ٢٣٣٨.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٣٥ الرَّقْمُ ٤٩٨٣.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٦/١٠٤ ح ٢٢٨ / ٧، ١١٠٤ ح ١٥ / ٢، ١٢٨ ح ٩١ / ٣، ٤ ح ٩١ / ٤ ح ٩٠ / ٥، ٤ ح ١٥.

(٤) ينظر: الصدوق، الأُمَالِيُّ: ص ٢٨١، الخصال: ص ٣٩، ثواب الأُعْمَالِ: ص ٦٠، علل الشرائع: ١/١٨٧، معاني الأخبار: ص ٤٤٤، ٣٧ / ٢، معياني الأخبار: ص ٤٤٤، وغيرها.

أولاًً: من الواضح أنها تهمة كانت لأجل عداوة وبغضاء بين الطرفين، ولم تثبت.

ثانياً: أن الصحيح أنه لا ملزمة بين ارتكاب المعاصي من جهة، وفساد اللسان من جهة أخرى؛ لأن عمدة الدليل على حجية خبر الثقة سيرة العقلاة، القائمة على العمل على طبق مؤدى إخبار الثقة، وإن كان فاسد المذهب أو العقيدة، أو مرتكباً لبعض الذنوب والآثام والأخطاء ما دامت وثاقته في الحديث والأخبار وصدقه في ذلك الأمر ثابت؛ لكونه هو المناط في الحجية.

فالنتيجة: أن حفص بن البختري ثقة، معتبر الحديث. وعليه، فهذا الطريق الذي ينحٌل إلى أربعة طرق، كلّها صحيحة، معتبرة، كما أن حفص بن البختري ثقة، معتبر الحديث.

## الطريق الرابع والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حفص بن سالم الكوفي أبي ولاد الحنّاط

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حفص بن سالم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن حمّاد بن عثمان، عن حفص بن أبي ولاد سالم الكوفي، وهو مولى))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير، ثقةٌ، تقدم.

الخامس: حفص بن سالم، أبو ولاد الحنّاط، ترجم له النجاشي

في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حفص بن سالم، أبو ولاد الحنّاط، قال ابن فضال: حفص بن يونس مخزومي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، لا بأس به، وقيل: إنّه من موالى جعفی، ذكره أبو العباس، له كتاب يرويه الحسن بن محبوب، أخبرنا ابن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا ابن بُطّة، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا الحسن بن محبوب عن حفص بكتابه)).<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (قطب الدين) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حفص بن سالم، يُكَنِّي أبا ولاد الحنّاط، ثقة، كوفي، مولى، جعفی، له أصل، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عیسیٰ، عن ابن أبي عُمیر، عن الحسن بن محبوب، عن حفص)).<sup>(٢)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي (طائب الدين) في خلاصة الأقوال بالقول:

((حفص بن سالم، يُكَنِّي أبا ولاد الحنّاط، بتشديد اللام وتشديد النون بعد الحاء المهملة، ثقة، كوفي، مولى، جعفی، له أصل، وقال ابن فضال: إنّه حفص بن يونس المخزومي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، لا بأس به، وقال ابن عُقدة: حفص بن سالم، خرج مع زيد بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٥ الرقم ٣٤٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٧ الرقم ٢٤٥.

علي، وظهر من الصادقين (عليهم السلام) تصويبه لذلك) <sup>(١)</sup>.

وهذا مورد آخر نستكشف منه أن العلامة الحلي (عليه السلام) امتلك كتاب ابن عقدة مما لم تتوفر حتى للقدماء والمتقدمين عنه، وهذه خصوصية تجعل من آرائه الرجالية محل اهتمام وقيمة، حتى وإن كان الفاصل الزمني بينه وبين المتقدمين من الرواية تجاوز الأربعين أو الخمسة قرون.

وعلى كل حال، فحفص بن سالم أبو ولاد الحناط ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق إلى حفص بن سالم أبي ولاد الحناط في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، صحيح، وحفص نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٢٧ الرقم ٣٣٣.

## الطريق الخامس والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حفص بن غياث النخعي القاضي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ((وما كان فيه عن حفص بن غياث، فقد رويته عن:

١ - أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن حفص بن غياث.

٢ - ورويته عن علي بن أحمد بن موسى (عليه السلام)، عن محمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن أبي بشر، قال: حدثنا الحسين بن الهيثم، قال: حدثنا سليمان بن داود المِنْقَرِي، عن حفص بن غياث.

٣ - ورويته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن القاسم بن محمد الأصبhani، عن سليمان بن داود المِنْقَرِي، عن حفص بن غياث النخعي القاضي)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في هذه الطرق الثلاثة.

و قبل الدخول في البحث في رجال الطرق، نَوَّدُ الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٤ - ٧٥.

أنّ الشّيخ الصّدوق (عليه السلام) تَرْضى على أبيه في الطّريق الأوّل، وترحم عليه في الطّريق الثاني، وهذا يؤكّد ما ذهّبنا إليه من أنّ تَرْضى الشّيخ الصّدوق إنّما كان منشأه إظهار كون والده أو غيره من أساتذته من تَرْضى عنّهم كونهم مورد عنّياته واهتمامه وعطفه، دون إرادة تنزيلهم المنزلة العالية التي هي ما دون العصمة، كمنزلة محمد بن الحنفية، أو سلمان الفارسي، أو أبي ذر الغفاري (رضوان الله عليهم)؛ ولذلك ذكرنا أنّ المبني القائل بإفادة التَّرْضى للوثاقة في الحديث مطلقاً فهو غير صحيح، بل الصحيح ما ذهّبنا إليه من التّفريق في الدّلالة النّهائيّة بلحاظ نفس المُتَرْضي، كما أوضّحناه فراجع<sup>(١)</sup>.

وبالعودة للحديث عن رجال الطّريق الأوّل:

الأول: والده علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: حفص بن غياث القاضي الكوفي، ترجم له النجاشي

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة بن ربيعة بن عامر بن جشم بن وهبيل بن سعد بن مالك بن النَّخع بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد، أبو عمر القاضي، كوفي، روى عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام)، وولى القضاء ببغداد الشرقية لهارون، ثم ولاه قضاء الكوفة، ومات بها سنة أربع وتسعين ومائة، له كتاب، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي، يقول: سمعت عمرو بن حفص بن غياث، يقول: وذكر كتاب أبيه، عن جعفر بن محمد وهو سبعون ومائة حديث، أو نحوها.

وروى حفص عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدثنا محمد بن الوليد عن عمر بن حفص عن أبيه به (١).

وترجم له الشيخ الطوسي (قطب الدين) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حفص بن غياث القاضي، عامي المذهب، له كتاب معتمد أخبرنا به عدّة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، والجميري، عن محمد بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٤ - ١٣٥ الرقّم ٣٤٦.

الوليد، عن محمد بن حفص، عن أبيه حفص بن غياث))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في أربعة مواضع:

**الأول:** في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمَةُ)، والظاهر أنَّ إرادته بقرينة الإشارة إليه بالقول: عامي<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** حينما ذكره في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمَةُ)، والظاهر إرادته هو؛ بقرينة قوله فيه: ((بن طلق بن معاوية، أبو عمر النخعي، القاضي، الكوفي، أُسِنِدَ عَنْهُ))<sup>(٣)</sup>.

**الثالث:** حينما عَدَهُ في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمَ (عَلَيْهِ الْكَاظِمَةُ)، والظاهر إرادته كذلك؛ بقرينة قوله فيه: ((النَّخْعَيُ الْكَوْفِيُّ، صَاحِبُ أَبِي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَاظِمَةُ)))<sup>(٤)</sup>.

**الرابع:** حينما عَدَهُ في عِدَادِ مَنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِّنَ الْأَئِمَّةِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمَةُ)، والظاهر كذلك إرادته هو؛ بقرينة قوله فيه: ((القاضي، روى ابن الوليد عن محمد بن حفص عن أبيه))<sup>(٥)</sup>.

ولازم ما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله طول عمر الرجل، بل

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٦ الرقم ٢٤٢.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٣ الرقم ١٣٧١.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٨٨ الرقم ٢٣١٨.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٣٥ الرقم ٤٩٨٥.

(٥) المصدر نفسه: ص ٤٢٥ الرقم ٦١٢٢.

كونه معّمراً، ولكن لم يرد ذكر هذه الصفة فيه.

وعليه، فلا بدّ من توجيه المقام، والتوجيه تقدّم منّا مفصلاً حينما بحثنا كتاب الشيخ الطوسي، وذكرنا أّنه مبني على السهو وعدم ترتيب الأبحاث بصورة نهائية، وأنّ الكتاب كان مسودة كتاب لم تُسجّل الفرصة للشيخ الطوسي (عليه السلام) لتنقيحه وتبسيطه وترتيبه فراجع<sup>(١)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال، وقال عنه: ((وُلِيَ الْقَضَاءُ لَهَارُونَ، وَرَوَى عَنِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وَكَانَ عَامِيًّا، وَلَهُ كِتَابٌ مُعْتَمِدٌ))<sup>(٢)</sup>.

وأمّا الحديث في وثاقته في الرواية واعتبارها، فظاهر كلمات الشيخ الطوسي (عليه السلام) في عُدّة الأصول:

((وَلَا جُلَامٌ مَا قَلَنَا هُوَ، عَمِلَتِ الطَّائِفَةُ بِمَا رَوَاهُ حَفْصُ بْنُ عَيَّاثٍ، وَغَيَاثُ بْنُ كَلْوَبٍ، وَنُوحُ بْنُ دَرَّاجٍ، وَالسَّكُونِيُّ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ الْعَامِةِ عَنِ أَئْمَنَا (عليهم السلام)، وَلَمْ يَنْكِرُوهُ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ خَلَافَهُ))<sup>(٣)</sup>.

إنّ الرجل ثقة معتبر الحديث مع أّنه عامي، نعم وردت جملة من الروايات<sup>(٤)</sup> استفاد منها البعض كونه إمامياً، ولكن راجعنا هذه

(١) ينظر عادل هاشم، رجال الطوسي، دراسة وتحليل: ص ٣٠ وما بعدها.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٤٠ الرقم ١٣٤٩.

(٣) الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١ / ١٤٩.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٣٥، ٤٦، ٤٦، ١٢٨، ٨٨، ٧٧ / ٢، ١٤٨، ١٤٨، ٢٦٣، ٢٦٣.

الرواية فلم نستظير منها ما ذُكر، مضافاً إلى تصريح الأعلام بكون الرجل عامياً.

فالنتيجة: أن حفص بن غياث النخعي القاضي الكوفي ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فالطريق الأول للشيخ الصدوق إلى حفص بن غياث النخعي القاضي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ونفس حفص بن غياث ثقة، معتبر الحديث.

أما الكلام في رجال الطريق الثاني، فهم:  
الأول: علي بن أحمد بن موسى الدقاق، مهملاً، لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الثاني: محمد بن أبي عبد الله، هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الثالث: محمد بن أبي بشر، تتبعنا حال الرجل في كتب التراجم والرجال فلم نعثر له على ترجمة تذكر، بل ذكره قليل جداً ما خلّى وروده في الطريق محل الكلام، ووروده كذلك في رواية أخرى.

وعلى كل حال، فالرجل مهملاً، لا اعتبار لمروياته في الحديث.

نعم، تتبعنا حال الرجل عند العامة، فلم نجد له ترجمة تذكر، ووجدنا يحيى بن محمد بن أبي بشر الدقاق، بغدادياً، صدوقاً، كما عرّفه الذهبي في تاريخ الإسلام<sup>(١)</sup> ولعله ابنه، فلاحظ.

الرابع: الحسين بن الهيثم، تتبعنا حال الرجل عند أصحابنا، فلم نعثر على ترجمة له سوى وروده في الطريق محل الكلام، ورواية هنا وهناك، كعلل الشرائع للصادق وغيره، ولم يترجم له من ناحية الوثاقة في الحديث.

فالنتيجة: أن الرجل مهملاً، لم يرد فيه توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

الخامس: سليمان بن داود المنقري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سليمان بن داود المنقري، أبو أيوب الشاذوني، بصري، ليس بالملحق بنا، غير أنه روى عن جماعة من أصحابنا من أصحاب أبي جعفر بن محمد (عليه السلام)، وكان ثقة، له كتاب، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن محمد بن وَهْبَانَ بنَ مُحَمَّدٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو القَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ كَثِيرٍ بْنَ حَمَوِيَّهُ الْعَسْكَرِيِّ الصَّوْفِيِّ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الزَّعْفَرَانِيِّ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ بَهْ))<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ٢١ / ٣٣٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٤ - ١٨٥ الرقم ٤٨٨.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصو لهم  
بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن علي بن  
الحسن بن بابويه، عن أبيه، محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله،  
والحميري، محمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد،  
عن القاسم بن محمد عنه))<sup>(١)</sup>.

ومن الغريب عدم ترجمته له في رجاله، مضافاً إلى أنّ الظاهر من  
عدم التحاقه بنا من جهة المذهب، وعلى كلّ حال فتوثيق النجاشي له  
واضح.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((سلیمان بن داود  
المنقري الأصبهاني، ضعيف جداً، لا يلتفت إليه، يوضع كثيراً على  
المهات))<sup>(٢)</sup>.

ثمّ أنه لا بدّ من الإشارة إلى أمرتين:  
الأول: أنه قد روى في بعض النسخ (يضع) بدل (يوضع)،  
والظاهر أنه هو الصواب.

الثاني: أنه قد ورد في بعض النسخ (الرواية) بدل (المهات)،  
والظاهر أنّ هذا هو الأنسب للعبارة وسياق الكلام، وعليه فتضعيف

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصو لهم: ص ١٣٨ الرقم ٣٢٦.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٥ الرقم ٥٨.

الرجل من ابن الغضائري واضح، لا لبس فيه.

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال بالقول: ((سلیمان بن داود المنقري، منسوب إلى منقر بن عبید الله بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن زید مُناة بن تیم بن مُرّة بن أدد بن طابخة بن إلیاس بن مضر أبو أيوب الشاذکوني الأصفهانی، قال النجاشی: ليس بالتحقق بنا، غير أنه يروي عن جماعة أصحابنا من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام)، ثقة، وقال ابن الغضائري: ضعيف جداً، لا يُلتفت إليه، يوضع كثيراً على المهايات))<sup>(١)</sup>، وضعفه ابن داود من دون الإشارة إلى منشأ التضييف<sup>(٢)</sup>.

وتضييف الغضائري له من جهة الحديث كذلك واضح لا لبس فيه، وما ذهب إليه المحدث النوري من أن تضييف ابن الغضائري ضعيف لو انفرد، فكيف إذا عارضه توثيق للنجاشي؟<sup>(٣)</sup>.

هذا القول منه (عليه السلام) لا يُلتفت إليه؛ لأنّه على كلّ تقدير فما دام كتاب ابن الغضائري ثابت النسبة، فلا بدّ من الأخذ بما فيه وبكلماته من توثيق وتضييف، فإنّها لا تقلّ أهمية عن كلمات النجاشي، بل تقدم الحديث أنّ الرجل خبير نقّاد، لا بدّ من الوقوف عند كلماته طويلاً.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٥٢ الرقم ١٣٨٨.

(٢) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٢٧٩ الرقم ٢٢٢.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٢٦١.

وبناءً على مسلكنا في مدرك حجية قول الرجال، فيكون كلام النجاشي وابن الغضائري في محور بناء الاطمئنان بحال المنقري، وحيث أنّ النجاشي وثقه وابن الغضائري ضعفه، فلا اطمئنان بحال المنقري، لا من جهة الوثاقة، ولا من جهة الضعف، فالرجل غير معتبر الحديث.

**السادس:** حفص بن غياث النخعي، القاضي، الكوفي، ثقة، معتبر الحديث، عامي، تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الثاني إلى حفص بن غياث القاضي النخعي في كتاب من لا يحضره الفقيه ضعيف؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع من وقع في الطريق، منهم: علي بن أحمد بن موسى الدقاد، ومحمد بن أبي بشر، والحسين بن الهيثم، وتعارض التوثيق والتضعيف في القاسم بن داود المنقري، على الرغم من أنّ حفص بن غياث نفسه ثقة، معتبر الحديث كما تقدم.

**وأمّا الكلام في الطريق الثالث، فرجاله:**  
**الأول:** والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

**الثاني:** سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

**الثالث:** القاسم بن محمد الأصبهاني أو الأصفهاني، وهو القاسم

بن محمد القمي المعروف بکاسولا، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((القاسم بن محمد القمي، يُعرف بکاسولا، لم يكن بالمرضي، له كتاب نوادر، أخبرنا ابن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزة، قال: حدثنا ابن بطة، قال: حدثنا البرقي عن القاسم))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((القاسم بن محمد الأصفهاني المعروف بکاسولا، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((القاسم بن محمد الأصفهاني کاسولا، أبو محمد، حديثه يُعرف وينكر، يُعرف تارةً وينكر أخرى، ويجوز أن يخرج شاهداً))<sup>(٣)</sup>.

فالتحصل ماتقدم: أنّ القاسم بن محمد الأصفهاني أو الأصفهاني هو القاسم بن محمد القمي المعروف بکاسولا، والرجل ليس بالمرضي، فلا يصلح أن يخرج دليلاً، بل يمكن أن يخرج شاهداً ومؤيداً.

**الرابع: سليمان بن داود المنقري، تعارض فيه التوثيق والتضعيف،**

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٥ الرقم ٨٦٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٢ الرقم ٥٧٦.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٦ الرقم ١١٣.

فالرجل غير موثق، تقدم.

الخامس: حفص بن غياث النخعي، القاضي، الكوفي، ثقة،  
معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فالطريق الثالث للشيخ الصدوق إلى حفص بن غياث  
النخعي القاضي الكوفي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع، منهم  
القاسم بن محمد الأصفهاني (كاسولا)، وكذلك تعارض التوثيق  
والتضعيف بحق سليمان بن داود المنكري، مع أن نفس حفص بن  
غياث ثقة، معتبر الحديث.

## الطريق السادس والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى الحكم بن حكيم بن أبي خلاد الصيرفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حكم بن حكيم بن أخي خلاد، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمر، عن حكم بن مسكين)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، بل الطرق؛ لأنّه ينحل إلى أربعة طرق كما هو واضح:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد،شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي،شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري،شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٥.

الخامس: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

السادس: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، لا يروي، بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الثامن: حكم بن حكيم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حكم بن حكيم، أبو خلاد الصيرفي، كوفي، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وذكر ذلك أبو العباس في كتاب الرجال، له كتاب يرويه عنه صفوان بن يحيى، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، عن حميد، عن الحسن بن سباعة، عن صفوان، عن حكم بن حكيم به.

وقال ابن نوح: هو ابن عم خلاد بن عيسى، أخبرنا بكتابه محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن سعد، والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن ابن أبي عمر، عن حكم بن حكيم)).<sup>(١)</sup>

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٣.

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وَقَالَ عَنْهُ: ((أَبُو خَلَّاد الصَّيْرِيفِي))<sup>(١)</sup>.

وَتَرَجَّمَ لَهُ فِي فَهْرَسِتِ كَتَبِ الشِّيَعَةِ وَأَصْوَلَهُمْ بِالْقَوْلِ: ((لَهُ كِتَابٌ، أَخْبَرْنَا بِهِ عَدْدٌ مِّنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي الْمُفْضَلِ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبْنَى سَمَاعَةَ عَنْهُ، وَأَخْبَرْنَا أَبْنَى أَبِي جَيْدٍ، عَنْ أَبْنَى الْوَلِيدِ، عَنْ سَعْدٍ، وَالْحَمِيرِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبْنَى أَبِي عُمَيْرٍ عَنْهُ))<sup>(٢)</sup>.

وَوَثَاقَةُ الرَّجُلِ وَاضْحَى مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا مِنْ النَّجَاشِيِّ (عليه السلام)، وَيُعْضِدُهَا رِوَايَةُ أَبْنَى أَبِي عُمَيْرٍ عَنْهُ، بَلْ كَانَ رَاوِيًّا لِكتَابِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ النَّجَاشِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى لِكتَابِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّجَاشِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْهُ فِي جَمْلَةِ مِنَ الْمَوَارِدِ<sup>(٥)</sup>.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ حَكْمَ بْنَ حَكِيمَ أَبَا خَلَّادِ الصَّيْرِيفِيِّ ثَقَةٌ، مُعْتَدِلٌ لِحَدِيثِهِ.

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٩٥ الرقم ٢٤٨٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٧ - ١١٨ الرقم ٢٤٨.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٣.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٢٧٧ ب: ما يجزي من حجة الإسلام.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى حكم بن حكيم أبي خلّاد الصيرفي في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، كما أنّ حكم بن حكيم ثقة ثقة، معتبر الحديث.

## الطريق السابع والتسعون

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حمّاد بن عثمان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حمّاد بن عثمان، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمّير، عن حمّاد بن عثمان))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
تقديم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،  
تقديم.

الثالث: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل،  
تقديم.

الرابع: يعقوب بن يزيد بن حمّاد الأنباري السّلّمي، ثقة،  
صدق، تقديم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٠.

الخامس: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السادس: حماد بن عثمان، سواء أكان ابن عمر بن خالد الفزارى، أو الناب، أو ذا الناب، فالجميع ثقات تقدموا.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى حماد بن عثمان الذي هو بالحقيقة طريقان معتبران، وحماد بن عثمان نفسه ثقة، معتبر الحديث.

## الطريق الثامن والتسعون

طريق الشيخ الصدوق إلى حماد بن عمرو وأنس بن محمد في وصية النبي

الأكرم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إلى أمير المؤمنين (عَلَيْهِ الْكَفَالَةُ)

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حماد بن عمرو وأنس بن محمد في وصية النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لأمير المؤمنين (عَلَيْهِ الْكَفَالَةُ)، فقد رويته عن محمد بن علي الشاه بمرو الرود، قال: حدثنا أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين، قال: حدثنا أبو يزيد أحمد بن خالد الخالدي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي، قال: حدثنا محمد بن حاتم القطان، عن حماد بن عمرو، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب (عَلَيْهِ الْكَفَالَةُ).

ورويته أيضاً عن محمد بن علي الشاه، قال: حدثنا أبو حامد، قال: حدثنا أبو مزيد، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أنس بن محمد أبو مالك، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب (عَلَيْهِ الْكَفَالَةُ)، عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال له: يا علي، أوصيك بوصية فاحفظها، فلا تزال

بخير ما حفظت وصيتي، وذكر الحديث بطوله<sup>(١)</sup>.

والظاهر أنّ رجال هذه الوصية من المجاهيل، فحماد بن عمر مشترك بين شخصيتين مهملتين، الصناعي والعبسي الكوفي روى عنه محمد بن حاتم القطان، وأنس بن محمد كذلك لم يذكر هو ولا أبوه في كتاب الرجال.

وما حكاه الوحيد البهبهاني (رحمه الله) عن حاله من حُسن حاله، فلا يُلتفت إليه؛ لما عُرِفَ عنه (رحمه الله) من تحسين الرواية بمجرد وقوعهم في طرق المشايخ كالشيخ الصدوق (رحمه الله) وأمثاله، وهو ما لا ينفع في الحسن كما هو واضح، وكذلك الحال في بقية من وقع في السندي، فلا داعي للبحث عن أحواهم.

نعم، متن الوصية ذُكرت في عدة موارد منها المحاسن<sup>(٢)</sup>، وكذا في رسالة أبي غالب الزراري إلى ولد ولده<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر السابق: ص ١٣٨.

(٢) ينظر: البرقي، المحاسن: ص ٤٧.

(٣) ينظر: الزراري، رسالة أبي غالب الزراري: ص ٨٤ الرقم ١٠٠.

## الطريق التاسع والتسعون

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حماد بن عيسى الجهنمي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حماد بن عيسى، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، ويعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى الجهنمي.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى))<sup>(١)</sup>.

((ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسى بن عبيد، والحسن بن ظريف، وعلي بن إسماويل بن عيسى، كلّهم عن حماد بن عيسى))<sup>(٢)</sup>.

وعليه، بهذه طرق ثلاثة أساسية، وبعضها يتفرّع إلى بعض الطرق الفرعية، ثمّ أنّه يقع الكلام في رجال الطريق الأساسي الأول، وهو:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن باويه القمي، ثقةٌ،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٤.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٠.

تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،  
تقدّم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمي، والد صاحب التفسير، معتبر  
الحديث، تقدّم.

الرابع: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة،  
صدوق، تقدّم.

الخامس: حماد بن عيسى الجهنمي، غريق الجحفة، ثقة، صدوق،  
تقدّم.

وعليه، فالطريق الأساسي الأول معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس  
حماد بن عيسى.

وأمام الكلام في رجال الطريق الأساسي الثاني، فهم:

الأول: والده علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقة،  
تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: حماد بن عيسى الجهنمي، غريق الجحفة، ثقة، تقدّم.

وعليه، فالطريق الأساسي الثاني معتبر، مضافاً إلى وثاقة حماد نفسه.

وأمام الكلام في رجال الطريق الأساسي الثالث، فهم:  
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
ثانية، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.  
الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث،  
رابع، تقدم.

الخامس: علي بن إسماعيل بن عيسى، لم يثبت له توثيق، تقدم.  
السادس: حماد بن عيسى الجهنمي، غريق الجحفة، ثقة، تقدم.  
وعليه، فما يتفرع إليه الطريق الأساسي الثالث من طريق فرعية  
 فهي معتبرة، إلا ما يرد فيها علي بن إسماعيل بن عيسى؛ وذلك لعدم  
ثبوت توثيق له، مع وثاقة حماد بن عيسى الجهنمي غريق الجحفة.

## الطريق المأة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حماد النوى

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حماد النوى، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن أبيه، عن محمد بن خالد البرقي، عن محمد بن سنان، عن ابن مسکان، عن حماد النوى)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية،  
تقدّم.

الثاني: عمّه محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة<sup>٢</sup>، معتبر الحديث،  
فقيه<sup>٣</sup>، تقدّم.

الثالث: والده، ثقة<sup>٤</sup>، تقدّم.

الرابع: محمد بن خالد البرقي، والد أحمد بن محمد بن خالد  
البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

(١) المصدر السابق: ص ١٠٥.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيفٌ، متروك الحديث، تقدم.

السادس: ابن مُسْكَان، وهو عبد الله بن مُسْكَان، بقرينة رواية محمد بن سنان عنه؛ لأنّ محمد بن سنان هو من يروي كتاب عبد الله بن مُسْكَان، كما ذكر النجاشي<sup>(١)</sup>.

وعبد الله بن مُسْكَان ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن مُسْكَان، أبو محمد، مولى عَنْزَة، ثقَةٌ، عَيْنٌ، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قيل: إنّه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وليس ثابت.

له كتب، منها: كتاب في الإمامة، وكتاب في الحلال والحرام، وأكثره عن محمد بن علي الحلبـي، أخبرنا أبو عبد الله القرزوينـي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيـيـ، قال: حدّثنا أبي، عن أحمد بن محمد بن عيسـيـ، عن محمد بن سنان عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن مُسْكَان، ثقَةٌ، له كتاب رويناه بالإسناد الأول، عن ابن أبي عمـير وصفوان جمـيعـاً عنه))<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٤ الرقم ٥٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢١٤ الرقم ٥٥٩.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٨ الرقم ٤٤٠.

وترجم له العلامة الحلي (طليث) في خلاصة الأقوال بأنه: ((عبد الله بن مُسكن بالميّم المضمومة والسين الساكنة المهمّلة والنون بعد الألـف، أبو محمد، مولى عـزـة، ثـقـة، عـيـنـ، روـيـ عنـ أبيـ الحـسـنـ مـوـسـىـ (عليـهـ الـحـلـلـ)).

قال النجاشي: وقيل: إنّه روى عن أبي عبد الله (عليـهـ الـحـلـلـ) ولم يثبت، وقال النجاشي: روـيـ أـنـهـ لمـ يـسـمـعـ منـ الصـادـقـ (عليـهـ الـحـلـلـ) إـلـاـ حـدـيـثـ: مـنـ أـدـرـكـ الـمـشـعـرـ فـقـدـ أـدـرـكـ الـحـجـ، قـالـ: وـكـانـ مـنـ أـرـوـيـ أـصـحـابـ أـبـيـ عـبـدـ اللهـ (عليـهـ الـحـلـلـ)، وـزـعـمـ أـبـوـ النـضـرـ مـحـمـدـ بـنـ مـسـعـودـ أـنـ أـبـنـ مـُـسـكـانـ كـانـ لـاـ يـدـخـلـ عـلـىـ أـبـيـ عـبـدـ اللهـ (عليـهـ الـحـلـلـ) شـفـقـةـ أـنـ لـاـ يـؤـدـيـهـ حـقـ إـجـالـلـهـ، وـكـانـ يـسـمـعـ مـنـ أـصـحـابـهـ، وـيـأـبـىـ أـنـ يـدـخـلـ عـلـىـ إـجـلـالـاـ (إـعـظـامـاـ))<sup>(١)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدم: وثاقة الرجل واعتبار مروياته.

ويعضده ما ذكره الشيخ الطوسي (طليث) كما تقدم في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، من أنّ كتابه من يرويه عنه ابن أبي عمر وصفوان بن يحيى، وهم على ما هو المختار والصحيح لا يروون، بل لا يُرسّلون إـلـاـ عـنـ ثـقـةـ كـمـاـ تـقـدـمـ.

السابع: هو حـمـادـ النـوـيـ، بـالـأـلـفـ المـدـوـدـةـ أـوـ بـالـأـلـفـ الـمـصـوـرـةـ تـعـرـضـ الشـيـخـ الطـوـسـيـ (طـليـثـ) لـذـكـرـ الرـجـلـ فـيـ رـجـالـهـ فـيـ مـوـرـدـيـنـ:

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٩٤ الرقم ٦٠٧.

الأول: حينما عدّه في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَامُ)، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ: ((حَمَّادُ النَّوْيِّ، كَوْفِيٌّ)).<sup>(١)</sup>

الثاني: حينما عدّه في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَامُ)، مَرَّةً أُخْرَى وَقَالَ عَنْهُ: ((حَمَّادُ النَّوْيِّ، رُوِيَ عَنْهُ ابْنُ فَضَّالٍ)).<sup>(٢)</sup>

وَقَدْ تَقْدَمَتِ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ كِتَابَ الرِّجَالِ لِلشِّيخِ الطُّوْسِيِّ بِالصِّيغَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَيْنَا كَانَ مِسْوَدَةً وَلَمْ يَكُنْ قَدْ اكْتَمَلَ؛ لِمَا فِي الْمُوْرَدِ مِنْ تَكْرَارٍ وَأُمُورٍ أُخْرَى، تَحْدِثُنَا عَنْهَا فِي مَبْحَثِ كِتَابِ رِجَالِ الشِّيخِ الطُّوْسِيِّ كَمَا تَقْدَمَ.

وَعُمُومًاً، فَالْحَدِيثُ الْمُهِمُّ إِنَّمَا هُوَ عَنْ حَالِ الرَّجُلِ مِنْ نَاحِيَةِ الْوَثَاقَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرَّجُلَ مَهْمُلٌ، لَمْ يَرِدْ بِحُقْهِ تَوْثِيقٍ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ ذُكِرَتِ فِي الْمَقَامِ لِإِثْبَاتِ وَثَاقَتِهِ عَدَّةُ وَجُوهٍ، مِنْهَا:

الوجه الأول:

أَنَّ الرَّجُلَ مَدْوُحٌ مِنْ جَهَةِ وَجُودِ طَرِيقٍ لِلشِّيخِ الصَّدُوقِ إِلَيْهِ، وَهَذَا مِنْيَ ذَهَبٌ إِلَيْهِ جَمِيعٌ، وَلَكِنَّ تَقْدِمَ نَقْدَهُذَا الوجه، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا مَلَازِمَةَ بَلْ وَلَا إِشْعَارٌ فِي ثَبُوتِ ذَلِكَ طَرِيقٍ لِرَاوِ عَلَى وَثَاقَةِ ذَلِكَ الرَّاوِيِّ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

(١) الطُّوْسِيُّ، الرِّجَالُ: ص ١٨٧ الرَّقْم ٢٢٨٧.

(٢) المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ص ١٩٤ الرَّقْم ٢٤٣٤.

## الوجه الثاني:

أنّ الرجل قد ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، فَبِالْتَّالِي هُوَ دَاخِلٌ فِي الْأَرْبَعَةِ آلَافِ الْمَوْثَقِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام) (١).

## والجواب عن ذلك واضح:

فَإِنَّهُ لَا دَلَالَةَ لِذِكْرِ شَخْصٍ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام) عَلَى وَثَاقَتِهِ بِوَجْهِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الصُّحْبَةِ فِي كُلِّمَاتِ الشِّيخِ الطَّوْسِيِّ (عليه السلام) فِي رِجَالِهِ هُوَ الإِشَارَةُ إِلَى الطَّبَقَةِ، وَالْمَقْطُوعُ الزَّمَانِيُّ الَّذِي عَاشَ فِيهِ الرَّاوِيُّ لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مُوسَعًا فراجع.

## الوجه الثالث:

أنّ الرجل من روى عنه ابن فضال كما تقدم، وعليه فيدخل في عموم قوله (عليه السلام) في بنى فضال: خُذُوا مَا رَوُوا (٢).

## والجواب عن ذلك:

تَقَدَّمَ مَرَارًاً، فَلَا دَلَالَةَ لِهَذَا التَّعْبِيرِ عَلَى وَثَاقَةِ مِنْ رَوْيِهِ بِنِوِي فَضَالِّ، بَلِ الْأَمْرِ يَدُورُ حَوْلَ رَوَايَتِهِمْ، وَمَسْأَلَةُ الرَّوَايَةِ وَاعْتِبَارُهَا أَعْمَمُ

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٢٦٩.

من مسألة وثاقة الرواية كما هو واضح؛ لأنّه قد تُعتبر الرواية لوثاقة رواتها، وقد تُعتبر الرواية للقرائن والشواهد والمؤيدات التي تحف بالرواية كما هو واضح، وبالتالي فهذا الوجه غير مقبول أساساً.

فالنتيجة: أنّ حمّاد النّوى لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار بمرaciياته.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه إلى حمّاد النّوى غير معتبر؛ لضعف محمد بن سنان، مضافاً إلى حمّاد النّوى هذا الذي لم يثبت له توثيق.

## الطريق الأول بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حمدان بن الحسين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:  
 ((وما كان فيه عن حمدان بن الحسين، فقد رويته عن علي بن حاتم إجازةً، قال: أخبرنا القاسم بن محمد قال: حدثنا حمدان بن الحسين))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:  
 الأول: علي بن حاتم، وهو علي بن أبي سهل حاتم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني، أبو الحسن، ثقةٌ من أصحابنا في نفسه، يروي عن الضعفاء، سمع فأكثر، وصنف كتب منها: كتاب التوحيد والمعرفة، كتاب الوضوء، كتاب الأذان، كتاب القبلة، كتاب الوقت، كتاب الصلاة، كتاب السهو، كتاب يوم وليلة، كتاب الحجّ، كتاب الفرائض، كتاب مصايح النور، كتاب البيان والإيضاح، كتاب مصايح موازين العدل، كتاب العدل، كتاب الصفوة

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٨.

في أسماء أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب صفات الأنبياء (عليه السلام)، كتاب المعرفة، كتاب الرد على القرامطة، كتاب الرد على أهل البدع، كتاب حدود الدين، كتاب الصيام، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا أبو الحسن علي بن حاتم بكتابه<sup>(١)</sup>.

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((علي بن حاتم بن أبي حاتم القزويني، يُكَنِّي أبا الحسن، ثقة، له تصانيف ذكرناها بعضها في الفهرست، روى عنه التلوكبرى وسمع منه سنة ست وعشرين وثلاثمائة وفيما بعدها، وله منه إجازة<sup>(٢)</sup>)).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((علي بن حاتم القزويني (رضي الله عنه)، له كتب كثيرة معتمدة نحوًا من ثلاثين كتاباً على ترتيب كتب الفقه، منها: كتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، وكتاب الصوم، وكتاب الزكاة، وكتاب الحجّ، وغير ذلك، وله كتاب عمل شهر رمضان، وله كتاب التوحيد، أخبرنا بكتبه وروياته أحمد بن عبدون عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني سماعًا عنه سنة خمس وثلاثمائة، عن علي بن حاتم القزويني، قال: وابن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦٣ الرقم ٦٨٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٢ الرقم ٦١٩٠.

حاتم يومئذ حيٌّ<sup>(١)</sup>).

ومسألة روايته عن الضعفاء فهو لا يضر بوثاقة الرجل واعتبار مروياته كما هو واضح، وحال الرجل من ناحية الوثاقة واضح، لا يبس فيه.

ولكن نريد الإشارة إلى مسألة وهي:

أنَّ الشَّيخَ الطَّوْسِيَّ (طَوْسَيُّ) تَرَضَى عَلَيْهِ فِي فَهْرَسِتِ كَتَبِ الشِّعْيَةِ وَأَصْوَلَهُمْ، وَعَلَى مَبَانِينِ فِي التَّرَضِيِّ يَكْفِي التَّرَضِيُّ مِنْ قَبْلِ مَثَلِ الشَّيخِ الطَّوْسِيِّ (طَوْسَيُّ) بِنَفْسِهِ كَأَمَارَةٍ عَلَى الْوَثَاقَةِ وَاعْتَبَارِ الْمَرْوِيَاتِ، حَتَّى لَوْ كَانَ لَمْ يَصْرُحْ هُوَ أَوْغَيْرُهُ مِنْ الْأَعْلَامِ الْمُتَقْدِمِينَ بِوَثَاقَةِ الرَّاوِيِّ، وَلَوْ كَانَ التَّرَضِيُّ صَدَرَ عَنْ مَثَلِ الشَّيخِ الصَّدُوقِ (صَدُوقَيُّ) أَوْ الشَّيخِ الْمَفِيدِ (مَفِيدَيُّ) لَمْ نَكُنْ لَنْرَضِيَ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الْوَثَاقَةِ فِي الْحَدِيثِ، عَلَى تَفْصِيلِ ذَكْرِنَاهُ فِي مَحْلِهِ فِي مُخْتَارَاتِنَا الرَّجَالِيَّةِ فِي الْفَاظِ التَّوْثِيقِ فِرَاجِعٌ<sup>(٢)</sup>.

فالنتيجة: أنَّ عَلَيْهِ بْنَ أَبِي سَهْلٍ حَاتِمَ بْنَ أَبِي حَاتِمٍ الْقَزْوِينِيَّ ثَقَةٌ، مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ.

الثاني: القاسم بن محمد، وهو مشترك بين الثقة وغيره، فلا يمكن الاعتماد على مروياته في هذا الطريق.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٣ الرقم ٤٢٦.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

الثالث: حمدان بن الحسين، بعد التتبع لم نجد للرجل ترجمة في كتب التراجم والرجال يمكن أن نشير إلى حاله في الوثاقة في الحديث من خلاها، وعليه فالرجل مهملاً.

وما قيل من أنَّ الرجل حسن الحال، يمكن الاعتماد على مروياته من باب أنَّ للشيخ الصدوق طريقةً إليه، وكتابه مشهور معتمد من هذه الناحية، فهو معتبر الحديث.

فهذا القول مدفوعٌ بالقول: إنَّ الظاهر كون روایات الشیخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه أنها أخذت من كتب معلومة معروفة، ولكن هذا لا يلزمه أنَّ كلَّ من كان للشيخ الصدوق إليه طريق كان له كتاب معروف، والفرق واضح بين الاثنين.

ويعضده أنَّ حمدان بن الحسين لم يذكر في كتب التراجم والرجال، وكان للشيخ الطوسي طريق إليه، وكم له من نظير فيمن أخذ عنهم الشيخ الصدوق، وهذا يؤكِّد المعنى الذي ذهبنا إليه، فإنه لو كان كما قيل من أنَّ لكلَّ من له طريق في من لا يحضره الفقيه من قبل الشيخ الصدوق فهو مشهور وحسنٌ، وكتابه مشهور معتمد، فلماذا أغفل عنه وعن غيره الكثير، كما تقدم أصحاب التراجم والسير والرجال؟ فلاحظ.

فالنتيجة: أنَّ حمدان بن الحسين مهملاً، لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى حمدان بن الحسين غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة القاسم بن محمد الواقع في الطريق، مضافاً إلى أن نفس حمدان بن الحسين مهملاً، لم يثبت له توثيق.

## الطريق الثاني بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حمدان الّدواني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حمدان الديواني، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حمدان الّدواني))<sup>(١)</sup>.

ويقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: حمدان الّدواني، بعد تتبع حال الرجل فلم نجد من وصف بهذا الوصف في كتب الرجال، مما يمكن أن يستعلم معه حاله من جهة الوثاقة في الحديث، وإن كان يمكن حمله على أكثر من راوٍ مختلفي الأحوال، ولكن مع ذلك فالقييد بالّدواني لم يرد.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٩.

وعليه، فالرجل مهملاً، لم يثبت له توثيق فيكون غير معتبر الحديث.

## الطريق الثالث بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى حمزة بن حمران

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حمزة بن حمران، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن حمزة بن حمران بن أعين مولىبني شيبان الكوفي)).<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، من مشايخ الكليني، ثقة،  
جليل، تقدم.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حمّاد الأنباري السّلمي، ثقة،  
صادق، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل  
ولا يُرسل إلّا عن ثقة، تقدم.

(١) المصدر السابق.

الخامس: حمزة بن حمران بن أعين الشيباني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حمزة بن حمران بن أعين الشيباني، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأخوه أيضاً عقبة بن حمران روى عنه، له كتاب، يروي عدّة من أصحابنا، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزار، قال: حدثنا أبو القاسم علي بن حبشي بن قوني، قال: حدثنا حميد بن زياد قراءةً، قال: حدثنا القاسم بن إسماعيل، قال: صفوان بن يحيى عن حمزة بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا عن أبي المفضل، عن حميد بن زياد، عن أبي سماعة عنه))<sup>(٢)</sup>.

وعلى كل حال فيكفي في إثبات وثاقة الرجل واعتبار مروياته أمور:

الأمر الأول: روایة ابن أبي عمر عنه، والذي ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يُرسل إلا عن ثقة كما هو الصحيح، وقد ثبتت روایته عنه في نفس الطريق محل الكلام، وكذلك في غيره من الموارد، كما في كتب الشيخ الصدوق (عليه السلام) كعلل الشرائع وكمال الدين وتمام النعمة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٠ الرقم ٣٦٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٠ الرقم ٢٥٨.

وغيرهما<sup>(١)</sup>.

**الأمر الثاني:** رواية صفوان بن يحيى عنه، والرجل لا يروي بل ولا يُرسل إلّا عن ثقة كُمَا هو الصحيح، وثبتت روايته عنه في موارد منها ما ذكرها النجاشي في ترجمة حَمْرَان كُمَا تقدّم، وعليه فحمزة بن حَمْرَان بن أَعْيَن الشِّيَّابِي ثقةٌ، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنَّ طرِيقَ الشِّيخ الصَّدُوقِ في كتابِ من لا يحضره الفقيه معتبر، صحيح، مضافاً إلى وثاقة حمزة بن حَمْرَان بن أَعْيَن الشِّيَّابِي نفسه.

---

(١) ينظر: الصَّدُوقُ، علل الشرائع: ٢٩ / ٢، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٣٠.

## الطريق الرابع بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى أبي المُغَرَّى، أو المُعَزَّى حميد بن المثنى

### العَجْلِي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أبي المُغَرَّى حميد بن المُثَنَّى العَجْلِي، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن عثمان بن عيسى، عن أبي المُغَرَّى حميد بن المُثَنَّى العَجْلِي، وهو عربيٌ كوفيٌ ثقةٌ، وله كتاب))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقة، جليل، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٦.

الرابع: عثمان بن عيسى، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عثمان بن عيسى أبو عمرو العامري الكلابي، ثم من ولد عبيد بن رواس، فتارةً يقال: الكلابي، وتارةً العامري، وتارةً الرواسي، وال الصحيح أنَّه مولىبني رواس، وكان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبددين بمال موسى بن جعفر (عليه السلام)، روى عن أبي الحسن (عليه السلام)، ذكره الكشي في رجاله، وذكر نصر بن صباح، قال: كان له في يده مال - يعني الرضا (عليه السلام) - فمنعه، فسخط عليه، قال: ثم تاب وبعث إليه بالمال، وكان يروي عن أبي حمزة، وكان رأى في المنام أنَّه يموت بالحائر (على صاحب السلام)، فترك منزله بالكوفة، وأقام بالحائر حتى مات ودُفِنَ هناك، صنف كتاب المياه، أخبرنا ابن شاذان عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد، عن علي بن إسماعيل بن عيسى، عن عثمان به، وله كتاب القضايا والأحكام، وكتاب الوصايا، وكتاب الصلاة، أخبرنا عدَّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن جعفر بن عبد الله المحمدي، عن عثمان بكتبه، وأخبرني والدي علي بن أحمد (عليه السلام)، قال: حدثنا محمد بن علي، عن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى بكتبه))<sup>(١)</sup>.

نعم، لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ نصر بن الصباح لم يثبت له

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠٠ الرقم ٨١٧

توثيق، وبالتالي فحكاية رجوعه عن الوقف، وإعادته لأموال الإمام الرضا (عليه السلام)، لا يمكن الاعتماد عليه؛ لعدم ثبوت وثاقته من جانب، ومعارضتها بالأخبار المخالفة لذلك، والتي عدّته من رؤوس الواقفة من دون أن تُشير إلى عودته من الوقف، وكما هو أيضاً ظاهر كلام النجاشي (عليه السلام) في ترجمته.

نعم، يترتب على هذا الكلام أنه لا يمكن أن يروي عن الإمام الرضا (عليه السلام)، فكيف يكون من رؤوس الواقفة، ومن وقف على الإمام الكاظم (عليه السلام)، ويروي عن الإمام الرضا (عليه السلام) وهو لا يعترف بإمامته؟!

ومن هنا يمكن أن يكون ذكر الشيخ الطوسي (عليه السلام) له في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) من باب معاصرته له زماناً، دون إرادة الرواية عنه (عليه السلام)، أو يمكن أن يكون من باب الاشتباه، خصوصاً بعد أن ذكرنا أن الصحيح أنّ رجال الشيخ الطوسي كتاب لم يصل إلينا إلا بصيغة المسودة، فلم يكتمل بعد تنقيحه وتحويله إلى المبضة؛ فلذلك يمكن أن ترد فيه مثل هذه الاشتباهات والأخطاء، أو يمكن أن يكون من باب التصحيف، فلعله كان المذكور روايته عن الإمام الرضا (عليه السلام) هو عَيْشُم، أو عَيْشُم، أو غَيْشُم، أو هَيْشُم، كما ورد في كتاب الوافي للكاشاني (عليه السلام)<sup>(١)</sup>، أو تكون عبارة الرضا زائدة وال الصحيح أبو الحسن (عليه السلام)، وعنئذ تُشير إلى الإمام الكاظم (عليه السلام).

(١) ينظر: الكاشاني، الوافي: ١٢ / ٣١٩.

وعلى كل حال، فتحقيق هذا الأمر متروك إلى محله إن شاء الله تعالى.

ثمّ أَنَّ الشِّيخ الطوسي (ط١٧٢) ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عَثَمَانَ بْنَ عَيْسَى الْعَامِرِيِّ، وَاقْفَى الْمَذَهَبِ، لَهُ كِتَابٌ الْمِيَاهُ أَخْبَرَنَا بِهِ أَبْنَى جَيْدٍ، عَنْ أَبْنَى الْوَلِيدِ، عَنْ سَعْدِ الْحَمِيرِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ أَبِي الْخَطَابِ عَنْهُ))<sup>(١)</sup>.

وذكره في رجاله تارةً في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (ع١٧٣) وقال عنه: ((عَثَمَانَ بْنَ عَيْسَى الرَّوَاسِيِّ، وَاقْفَى، لَهُ كِتَابٌ))<sup>(٢)</sup>.

وأُخْرَى حِينَما عَدَهُ في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضَا (ع١٧٤)، وترجم له بالقول: ((عَثَمَانَ بْنَ عَيْسَى الْكَلَابِيِّ، رَوَاسِيُّ، كُوفِيُّ، وَاقْفَىُ، كُلُّهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسِنِ مُوسَى (ع١٧٥)))<sup>(٣)</sup>، وتقديم الكلام في توجيه ذكره في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضَا (ع١٧٦) مع كونه واقفياً.

وترجم له العالمة الحلي (ط١٧٧) في خلاصة الأقوال بالقول: ((عَثَمَانَ بْنَ عَيْسَى، أَبُو عُمَرِ الرَّوَاسِيِّ الْعَامِرِيِّ الْكَلَابِيِّ، ثُمَّ مِنْ وُلْدِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاسٍ بِتَشْدِيدِ الْوَوْ بَعْدِ الرَّاءِ وَالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ أَخْيَرًا.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٣ الرقم ٥٤٥.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٦٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٦٠ الرقم ٥٣٢٢.

قال النجاشي: وال الصحيح أنّه مولىبني رّواس، وكان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدّين بمال موسى بن جعفر (عليهما السلام)، وروى عن أبي الحسن، وقال الكشي: وذكر نصر بن الصباح أنّ عثمان بن عيسى كان واقفياً، وكان وكيل أبي الحسن موسى (عليهما السلام) وفي يده مال، فسخط عليه الرضا (عليه السلام)، ثم تاب عثمان وبعث بالمال إليه، وكان شيخاً عَمَّر ستين سنة، وكان يروي عن أبي حمزة الشامي، ولا يتهمون عثمان بن عيسى.

قال حَمْدوِيَه: قال محمد بن عيسى: إنّ عثمان بن عيسى رأى في منامه أنّه يموت بالحِير ويُدفَن بالحِير، فرفض الكوفة ومنزله وخرج إلى الحِير وابناء معه، فقال: لا أُبرح حتّى يمضي الله مقاديره، وأقام يعبد ربه عزّ وجلّ حتّى مات ودُفِن، وانصرف ابناء إلى الكوفة، وقال الشيخ الطوسي (عليه السلام): إنّه كان واقفياً، والوجه عندي التوقف فيما ينفرد به) (١).

ثُمَّ أنّه يقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث، فيمكن استكشاف وثاقته من عِدَّة وجوه:

الوجه الأول:

ما تقدّمت من كلمات النجاشي من وصفه بأنّه شيخ الواقفة

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٨٢ - ٣٨٣ الرقم ١٥٣٥.

ووجههم، فإنه وإن كان يمكن أن يقال بكون الوجاهة هنا محمولة على الوجاهة الاجتماعية ونحوها، ولكن الظاهر إرادة الوجاهة في العلم والحديث بمعية ما صنفه من مصنفات متنوعة، ومع ذلك فإنه يحتاج إلى ما يعضده من وجوه.

### الوجه الثاني:

ما ذكره الكشي في رجاله من أنه في عداد الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم الكاظم (عليه السلام) وأبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وأنه أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفرُ آخر دون الستة الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، منهم: يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى بياع السابري ومحمد بن أبي عمير وعبد الله بن المغيرة والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضال وفضال بن أيوب، وقال بعضهم مكان فضالة عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى<sup>(١)</sup>.

### الوجه الثالث:

ما يظهر من كلمات الشيخ الطوسي (عليه السلام) في العدة، من كون

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠

الرجل متحرّجاً في روايته<sup>(١)</sup>.

#### الوجه الرابع:

رواية ابن أبي عمر الذي ثبت لدinya أنه لا يروي ولا يُرسل إلا عن ثقة، حيث روى عن عثمان بن عيسى فيما ثبت في وسائل الشيعة<sup>(٢)</sup>.

#### الوجه الخامس:

رواية صفوان بن يحيى عنه، كما ورد في أبواب الإيلاء<sup>(٣)</sup>، وصفوان من ثبت لدinya أنه لا يروي ولا يُرسل إلا عن ثقة، فبمعية ما تقدم من وجوه، فلا شك في وثاقة عثمان بن عيسى الرواسي واعتبار مروياته.

الخامس: أبو المُغرّى حميد بن المُثنى العجلي، الرجل من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حميد بن المُثنى أبو المُغرّى العجلي، مولاهما، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، كوفي، ثقة، ثقة، كتابه أخبرناه أبو عبد

(١) ينظر: الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١ / ١٥٠.

(٢) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٤ / ٨ من أبواب الإيلاء.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

الله بن شاذان قال: حَدَّثَنَا الْعَطَّارُ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلَى بْنِ الْحَكْمَ، وَالْحَسِينِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنْ أَبِي الْمُغْرِبِيِّ بِكِتَابِهِ) (١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حميد بن المثنى العجلي الكوفي، يُكَنِّي أبا المغربي الصيرفي، ثقة، له أصل، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، عن حميد بن المغربي)) (٢).

وعدّه الشيخ الطوسي (٣) في رجاله في عدّاد أصحاب الإمام الصادق (٤)، وقال عنه: ((حميد بن المثنى، أبو المغربي الكوفي)) (٥).

وعليه، فوثاقة الرجل واضحة لا يُبس فيها، ويعضدها رواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى لأصل أبي المغربي عنه، فلا حظ.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق إلى أبي المغربي حميد بن المثنى العجلي في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقة أبي المغربي واعتبار مروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٣ الرقم ٣٤٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٤ الرقم ٢٣٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٩٢ الرقم ٢٣٨٨.

## الطريق الخامس بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى حنّان بن سدير

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن حنّان بن سدير، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر، جميعاً عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن حنّان.

ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن عبد الصمد بن محمد عن حنّان.

ورويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حنّان بن سدير))<sup>(١)</sup>.

وعليه بهذه ثلاثة طرق رئيسية، والطريق الرئيسي الأول منها يتفرّع وينحل إلى أربعة طرق فرعية كما هو واضح.

الكلام في رجال الطريق الرئيسي الأول، وهم:

الأول: والد الصدوق علي بن حسين بن بابويه القمي، ثقةٌ تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٦.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،

تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر

المحدث، تقدم.

السادس: حنّان بن سدير، واحد من أصحاب الإمام الصادق

(عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء

مصنفي الشيعة بالقول:

((حنّان بن سدير بن حكيم بن صهيب، أبو الفضل الصيرفي،

كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وعن أبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب في

صفة الجنة والنار، أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الجنيد،

قال: حدثنا عبد الواحد بن عبد الله بن يونس، قال: حدثنا محمد بن

أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمار، قال: حدثنا علي بن الحسن بن

فضال، قال: حدثني إسماعيل بن مهران، عن حنّان بن سدير، عن أبي

عبد الله (عليه السلام)، وأول هذا الكتاب إذا أراد الله قبض روح، إسماعيل بن

مهران عن حنّان غير ثبت.

وكان دُكان حنّان في سدة الجامع على بابه في موضع البُزارين،

وَعَمَّرْ حَنَانْ عَمْرًا طَوِيلًا<sup>(١)</sup>).

وتعرض الشيخ الطوسي (عليه السلام) لذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، وهو ثقة (الله)، رويانا كتابه بالأسناد الأولى عن ابن عمير، عن الحسن بن محبوب عنه))<sup>(٢)</sup>.

وتعرض لذكره في رجاله في موردين:  
 الأول: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((حنان بن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي الكوفي))<sup>(٣)</sup>.  
 الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((حنان بن سدير الصيرفي، وافقي))<sup>(٤)</sup>.

وصرّح الشيخ الطوسي (عليه السلام) كما تقدم بوثاقة الرجل، ومع ذلك فيعضله روایة ابن أبي عمیر<sup>(٥)</sup>، وصفوان<sup>(٦)</sup>، وأحمد بن محمد بن أبي نصر<sup>(٧)</sup>، وهؤلاء من ثبت لدينا أنهم لا يروون، بل ولا يرسلون إلا

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٦ الرقم ٣٧٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٩ الرقم ٢٥٤.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٩٣ الرقم ٢٤٠٤.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٣٤ الرقم ٤٩٧٤.

(٥) ينظر: تهذيب الأحكام: ١/ ٣٤٨ ح ١٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧/ ٣٨٢ ح ٩.

(٧) ينظر: الكليني، الكافي: ٥/ ١١٥ ح ٢.

عن ثقة.

وعليه، فحنان بن سدير الصيرفي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنَّ الطرق الأربع الفرعية المتفرعة على الطريق الرئيسي الأولى للشيخ الصدوق إلى حنّان بن سدير في مشيخة من لا يحضره الفقيه كلّها صحيحة معتبرة، مضافاً إلى وثاقة حنّان بن سدير نفسه.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،  
تقديم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، حليلٌ،  
تقديم.

الثالث: عبد الصمد بن محمد بن عبيد الله الأشعري، ذكره  
الشيخ الطوسي (ت٦٩٧) في عِداد أصحاب الإمام الهادي (ت٦٩٨)، وقال عنه:  
((عبد الصمد بن محمد، قميٌ))<sup>(١)</sup>.

وأمّا النجاشي (الله عليه السلام) فلم يفرد له ترجمة مستقلة، بل ذكره في  
ضمن ترجمة لابنه الحسن، حيث قال:

((الحسن بن عبد الصمد بن محمد بن عبيد الله الأشعري،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٩ الرقم ٥٧٧٤.

شيخ، ثقة، من أصحابنا القميين، روى أبوه عن حنّان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب نوادر) <sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أنّ المشار إليه في الترجمة هو المقصود بمحل الكلام؛ بقرينة روايته عن حنّان بن سدير، ولم يذكر حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث بل أهمل، كما لم يرد في حقّه كلام عن حاله وترجمته.

وعليه، فالرجل مهمّل، لم يثبت له توثيق، ولا اعتبار لموياته.

الرابع: حنّان بن سدير، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الثاني للشيخ الصدوق إلى حنّان بن سدير في من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة عبد الصمد بن محمد، مع أنّ حنّان نفسه ثقة، معتبر الحديث.

وأمّا الكلام في الطريق الرئيسي الثالث، فرجاله:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦٢ الرقم ١٤٦.

الرابع: حنّان بن سدیر، ثقہ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الثالث للشيخ الصدوق إلى حنّان بن سدیر في من لا يحضره الفقيه معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة حنّان بن سدیر، واعتبار مروياته.

## الطريق السادس بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى خالد بن أبي العلاء الخفاف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:  
 ((وما كان فيه عن خالد بن أبي العلاء الخفاف، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن خالد بن أبي العلاء الخفاف))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.  
 الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجهه، تقدم.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السالمي، ثقة، صدوق، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يُرسل إلا عن ثقة، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٥.

الخامس: خالد بن أبي العلاء الخفاف، وقع الرجل في طريق الشيخ الصدوق (طائبٌ)، ولم نجد بعد التتبع ترجمة للرجل يمكن أن يُستكشف منها حاله في الحديث والرواية، أو يُلقيط منها معطيات رجالية مهمة.

وعلى كل حال، فيكتفي روایة ابن أبي عمر من جهة أنه -أي ابن أبي عمر- لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو مختارنا وهو الصحيح.

وعليه، فخالد بن أبي العلاء الخفاف ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى خالد بن أبي العلاء الخفاف في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس خالد بن أبي العلاء الخفاف.

## الطريق السابع بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى خالد بن ماد القلنسي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن خالد بن ماد القلنسي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عن النضر بن شعيب، عن خالد بن ماد القلنسي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الثالث: محمد بن عبد الجبار، ويسمى محمد بن أبي الصهبان القمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: النضر بن شعيب، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد ما يمكن أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل، فلم تذكر له ترجمة في

(١) المصدر السابق: ص ٣٨

كتاب الرجال والترجم يمكّن أن يُستكشف منها حال الرجل، وما قيل من تصحيف الاسم، وكونه النضر بن سويد الثقة، فهو غير صحيح، بل هناك شخصيتان مستقلتان أحدهما عن الآخر، بقرينة ورود العنوانين في روایات مستقلة.

وعليه، فالنضر بن شعيب مهمّل، لم يرد بحّقه توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لروياته التي يرويها.

الخامس: خالد بن ماد القلنسي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((خالد بن ماد القلنسي الكوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، مولى، ثقة، له كتاب، يرويه أبو هريرة عبد الله بن سلام، قال بعض أصحابنا: فيه نظر.

أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا هميد عن أحمد بن الميثم بن أبي نعيم، قال: حدّثنا أبو هريرة عبد الله بن سلام عن خالد، ونرويه أيضاً عن النضر بن شعيب الصيرفي، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان وغيره، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن الحميري، قال: حدّثنا محمد بن عبد الجبار عن النضر بكتاب خالد)).<sup>(١)</sup>

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٩ الرّقم ٣٨٨.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((خالد بن ماد القلنسي، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن النضر بن شعيب، عن خالد القلنسي))<sup>(١)</sup>.

وذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُعلق عليه بشيء<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى خالد بن ماد القلنسي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة النضر بن شعيب، مع أن خالد نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٢ الرقم ٢٦٦.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٠١ الرقم ٢٥٥٨.

## الطريق الثامن بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى خالد بن نجح الجوان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن خالد بن نجح، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن خالد بن نجح الجوان))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح تقدم.

الخامس: خالد بن نجيح الجوان، الرجل من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، كما عدّه الشيخ الطوسي (فيه) في رجاله، وأشار إلى كونه كوفياً<sup>(١)</sup>.

وكذلك عدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) مرتين في نفس الموضوع تقريرًا<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدعم ما ذهبنا إليه من كون رجال الشيخ الطوسي الواصل إلينا لم يكن بالصورة النهائية المرجوة، بل كان المفروض أن يراجع مرة أخرى، وإلاً كيف يعيد ذكر رجل في نفس الصفحة؟! خصوصاً أنّ جملة الأخطاء والتقديم والتأخير فيه، والإعادة والتكرار ما لا يمكن أن يحمل على النسخ والنسخ.

ثمّ أنّ النجاشي ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((خالد بن نجيح الجوان، مولى، كوفي، يُكَنِّي أبا عبد الله، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)))<sup>(٣)</sup>.

ولم يتعرض لذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم؛ والظاهر أنّه من جهة عدم امتلاكه لكتاب، والنجاشي لم

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٩٨ الرقم ٢٤٩٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٦ الرقم ٤٩٩٩ و ٥٠٠٢.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٠ الرقم ٣٩١.

يشر في ترجمة الرجل إلى تصنيفه لكتاب أو أصل، فلاحظ.

ثم أَنَّه لم يصرح النجاشي ولا الشيخ الطوسي بوثاقة الرجل،  
ولكن مع ذلك يمكن القول بوثاقته لأمرين:

الأمر الأول: روایة ابن أبي عُمير عنه في هذا الطريق، وابن أبي  
عُمير من لا يروي إلّا عن ثقة، بل لا يرسل إلّا عن ثقة، كما هو  
المختار والصحيح.

الأمر الثاني: روایة صفوان بن يحيى عنه كما ورد في الكافي<sup>(١)</sup>،  
وصفوان من لا يروي، بل ولا يرسل إلّا عن ثقة كما تقدم.

نعم، لا بدّ من التعرّض إلى ما ذكره الكشي في حق الرجل،  
حيث قال: ((إِسْحَاقُ وَعَبْدُ اللَّهِ وَخَالِدٌ مِّنْ أَهْلِ الْأَرْتَفَاعِ))<sup>(٢)</sup>.

وإذا حملنا الارتفاع على الغلو، يمكن أن يقال بأنّ حال الرجل  
مخدوش، فلا اطمئنان بوثاقته ولا اعتبار لمروياته.

ولكن قال العالمة الحلي (طليلاً) في ترجمة خالد الجوان: ((روى  
الكشي عن حمدویه، قال الحسن بن موسی: كان نشيط و خالد يخدمان  
أبا الحسن (طليلاً)، قال: فذكر الحسن، عن يحيى بن إبراهيم، عن نشيط،  
عن خالد الجوان، قال: لَمْ يختلف الناس في أمر أبي الحسن (طليلاً)، قلت

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٥ / ٧٨ ب: الحث على الطلب والتعرض للرزق ح ٨.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦١٩.

خالد: أما ترى ما قد وقعنا فيه من اختلاف الناس؟ فقال لي خالد: قال لي أبو الحسن: عهدي إلى ابني علي أكبر ولدي وخيرهم وأفضلهم، وهذا الحديث لا يدل صريحاً على عقيدة الرجلين، لكنه يؤنس بحال خالد)).<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أن هذا الحديث يُشعر بحسن حال الرجل، ولكن مع ذلك ما رُمي به من ارتفاع إذا كان محمولاً على الغلو فلا بد أن يظهر في مرويات الرجل، واستكشاف ذلك راجعنا مروياته الواثقة إلينا فلم نجد فيها ما تُشَمُّ منه رائحة الغلو والارتفاع، وهذه نماذج من مروياته:

**الرواية الأولى:** العدة، عن البرقي، عن عثمان، عن خالد بن نجيح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ((إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ وَقَدِ ابْتَلِيَ وَأَنْعَمَ اللَّهَ عَلَيْكَ، فَقُلِّ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَسْخَرُ وَلَا أَفْخَرُ، وَلَكِنْ أَهْمَدُكَ عَلَى عَظِيمِ نَعْمَائِكَ عَلَيَّ))<sup>(٢)</sup>.

**الرواية الثانية:** خالد بن نجيح، عن الصادق (عليه السلام): ((التكبير جزم في الأذان مع الإفصاح بالهاء والألف))<sup>(٣)</sup>.

**الرواية الثالثة:** العدة، عن أحمد بن عثمان، عن خالد بن نجيح،

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٣٧ الرقم ٣٧٠.

(٢) الكليني، الكافي: ٩٨ / ٢.

(٣) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٨٣ ح ٨٧١.

قال: ((كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) يَقُولُ: إِذَا أَوْيَتَ إِلَى فِرَاسِكَ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَضَعْتُ جَنِيَ الْأَيْمَنَ اللَّهُ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا لِّلَّهِ مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ))<sup>(١)</sup>، وغيرها من الروايات.

ولم نستشعر من مرويات الرجل أنّ له توجهاً في الغلو والارتفاع؛ وذلك خلو روایاته عن السمات العامة للغلو التي تعرضنا لها مفصلاً في مباحثنا الرجالية فراجع<sup>(٢)</sup>.

مضافاً إلى رواية ابن أبي عمير وصفوان، فهذه تبعده عن الغلو والارتفاع كما هو واضح.

وعليه، فخالد بن نجيح الجوان ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى خالد بن نجيح الجوان معتبر، صحيح، مضافاً إلى وثاقة خالد بن نجيح نفسه واعتبار مروياته.

(١) الكليني، الكافي: ٢ / ٥٣٨.

(٢) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ١ / ٣٥٥ وما بعدها.

## الطريق التاسع بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن أبي زيد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن أبي زيد، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن داود بن أبي زيد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: داود بن أبي زيد النيسابوري، أو النيسابوري، ترجم له الشيخ الطوسي (طهري) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥١.

((داود بن أبي زيد، من أهل نيسابور، ثقة، صادق اللهجة، من أهل الدين، وكان من أصحاب علي بن محمد الهادي (عليهما السلام)، وله كتب، ذكرها الكشي وابن النديم في كتابيهما))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (المقتصي) في رجاله في غير مورد، منها:

الأول: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، حيث قال في ترجمته: ((داود بن أبي زيد، اسمه زنكان، يُكَنِّي أبا سليمان، نيسابوري في النجاريين في سَكَّة طَرخان في دار سَخْتَوَيَه، صادق اللهجة))<sup>(٢)</sup>.

الثاني: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وقال بحقه: ((داود بن زيد النيسابوري، ثقة))<sup>(٣)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي (طائب) في خلاصة الأقوال بترجمة فيها زيادة وإضافة، حيث قال:

((داود بن أبي زيد، اسمه زنكار بالزاي أولًا والنون بعده والكاف بعد النون والراء بعد الألف، يُكَنِّي بسليمان النيسابوري، من النجاريين في سَكَّة طَرخان في دار سَخْتَوَيَه، صادق اللهجة، وقال البرقي: داود بن بنورد، يُكَنِّي بأبي سليمان، ونزل نيسابور في النجاريين عند سكة طَرخان في دار سَخْتَوَيَه، معروف بصدق اللهجة، والظاهر أئمّهَا واحد.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٥ الرقم ٢٨٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٦ الرقم ٥٦٩٠.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٩٩ الرقم ٥٨٤٩.

قال الشيخ الطوسي (عليه السلام): إنّه من أصحاب أبي الحسن الثالث علي بن محمد (عليه السلام)، ومن أصحاب أبي محمد الحسن بن علي (عليه السلام) (١). وبعد التتبع لم نجد ما ينخدش به على الرجل بعد ثبوّت وثاقته وصدق لسانه، وعليه فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن أبي زيد النيسابوري في كتاب من لا يحضره الفقيه صحيح معتبر، مضافاً إلى وثاقّة داود بن أبي زيد واعتبار مروياته.

---

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٤٢ الرّقم ٣٩١.

## الطريق العاشر بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن أبي يزيد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن أبي يزيد، فقد رويته عن (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن أبي محمد الحجاج، عن داود بن أبي يزيد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، تقدم.

الخامس: أبو محمد الحجاج، وهو عبد الله بن محمد بن الحجاج

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٥.

الأَسْدِيُّ، ثَقَةٌ، مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ، تَقْدِيمٌ.

السادس: داود بن أبي يزيد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((داود بن أبي يزيد الكوفي العطار، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وعن أبي الحسن (عليه السلام) أيضاً، له كتاب يرويه عنه جماعة، منهم علي بن الحسن الطاطاري.

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ، وَعَوَانَةُ بْنُ الْحَسِينِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدِ بْنِ نَهَيْكَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَلَيْ بْنُ الْحَسِينِ الطاطاري عن داود به))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((لَهُ كِتَابٌ، رَوَاهُ حَمِيدٌ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْهُ، وَأَخْبَرَنَا بِهِ جَمَاعَةُ عَنِ التَّلَعَكْبَرِيِّ، عَنِ ابْنِ هَمَامَ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ تَنْسِيمٍ، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ دَاؤِدَ))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله حينما عدّه في عِدَادِ أَصْحَابِ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٨ الرقم ٤١٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٦ الرقم ٢٨٧.

الإمام الصادق (عليه السلام)، وعلق عليه بالقول: ((الковي))<sup>(١)</sup>.

وترجم له العالمة الحلي (طاب الله ثراه) بالقول: ((داود بن أبي يزيد الكوفي العطار، مولى، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)))<sup>(٢)</sup>.

مضافاً إلى ورود الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه، وعليه فالرجل ثقة، معتبر الحديث بجميع ما تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى داود بن يزيد في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة داود بن يزيد نفسه كما تقدم.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٠١ الرقم ٢٥٦٣.

(٢) العالمة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٤٣ الرقم ٣٩٦.

## الطريق الحادي عشر بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن إسحاق

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن إسحاق، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن داود بن إسحاق))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية،  
تقديم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، معتبر الحديث،  
تقديم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، معتبر الحديث كذلك، تقديم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقديم.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٢.

تقديم.

**ال السادس: داود بن إسحاق، والمراد منه هنا داود بن إسحاق الحذاء، فقد وقع في هذا العنوان في سبع روایات، وعلى كلّ حال فلم يترجم للرجل في كتب السيرة والترجمة بالمقدار الذي يُعلَم معه حاله من ناحية الوثاقة في الحديث، بمعية المعطيات الرجالية المتوفرة عادة في مثل تلك الترجمات في كتب الرجال والسيرة.**

وعليه، فالرجل مهملاً، لا اعتبار لمروياته. **وما قيل: من أنّ اعتبار مروياته يمكن أن يكون لذكر الصدوق طريقة له إليه.**

فهذا لا يعتمد عليه بوجهه؛ وذلك لما مرّ غير مرّة سابقاً من أنّه لا دلالة لوجود الطريق سواء أكان من قبل الصدوق أو غيره إلى رجل للدلالة على وثاقة ذلك الرجل، أو حسن حاله، أو اعتبار مروياته، واعتبار ذلك الطريق أمارّة على الوثاقة، أو الاعتبار، أو الحسن.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى داود بن إسحاق الحذاء في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس داود بن إسحاق لم يثبت له توثيق، بل هو مهملاً.

## الطريق الثاني عشر بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى داود بن حُصَيْن الأَسْدِي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن الحُصَيْن، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن داود بن الحُصَيْن الأَسْدِي، وهو مولى))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

(١) المصدر السابق: ص ٦٥

الخامس: الحكم بن مسكين، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: داود بن الحُصين الأَسدي، ترجم له النجاشي في

فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((داود بن الحُصين الأَسدي، مولاهُم، كوفي، ثقة، روى عن أبي

عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وهو زوج خالة علي بن الحسن بن

فضال، كان يصحب أبا العباس البقياً))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في موردين:

الأول: حينما ذكره في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال

عنه: ((داود بن الحُصين الكوفي))<sup>(٢)</sup>.

الثاني: حينما عَدَه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال

عنه: ((واقفي))<sup>(٣)</sup>.

شمّأنه روى عنه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي<sup>(٤)</sup>، وكذلك

صفوان بن يحيى<sup>(٥)</sup>، وهؤلاء من لا يروي ولا يرسل إلاّ عن ثقة، كما

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٩ الرقم ٤٢١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٢ الرقم ٢٥٧٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٦ الرقم ٥٠٠٧.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٣٠١ ح ٨٤٣.

(٥) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٧.

هو الثابت وال الصحيح لدينا، وبالتالي ف مجرد روايتهم عن شخص لم يوثق يكون قرينة وأماراة على وثاقته.

فالنتيجة: أن داود بن الحُصين الأَسدي ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى داود بن الحُصين الأَسدي في كتاب من لا يحضره الفقيه بحقيقة ينحل إلى طريقين فرعين، كلاهما معتبر، مضافاً إلى وثاقه داود بن الحُصين الأَسدي واعتبار مروياته.

## الطريق الثالث عشر بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى داود بن كثير الرّقّي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود الرّقّي، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أحمد، عن عبد الله بن أحمد الرازي، عن حرير بن صالح، عن إسماعيل بن مهران، عن زكريا بن آدم، عن داود بن كثير الرّقّي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتب وروايات أبيه، وبالتالي فلو لم يكن ثقة لما أضر ذلك في اعتبار ما يرويه، وقد تقدم كل ذلك.

الثاني: والده أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمي، من مشايخ الكليني، معتبر الحديث.

(١) المصدر السابق: ص ٩٨.

الرابع: عبد الله بن محمد الرazi، بعد التتبع لم نجد للرجل ما يمكن أن يُقال عنه بأئمها ترجمة مستقلة معتمد بها، تحمل بين طياتها معطيات رجالية تساهم وتشارك في رسم صورة واضحة لحال الرجل من ناحية البحـرـجـ والـتـعـدـيلـ.

وعلى كـلـ حـالـ، فالـرـجـلـ مـنـ اـسـتـشـانـاـهـ مـحـمـدـ بـنـ الـحـسـنـ بـنـ الـوـلـيدـ، الـذـيـ هـوـ شـيـخـ الصـدـوقـ فـيـ جـمـلـةـ مـنـ اـسـتـشـانـاـهـ مـنـ روـاـيـةـ نـوـاـدـرـ الـحـكـمـةـ لـأـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ يـحـيـىـ، كـمـاـ أـشـارـ إـلـىـ ذـلـكـ النـجـاشـيـ فـيـ فـهـرـسـتـ أـسـمـاءـ مـصـنـفـيـ الشـيـعـةـ<sup>(١)</sup>.

والمختار في المقام دلالة الاستثناء على الضعف وعدم الوثاقة في الحديث، مع عدم دلالة عدم الاستثناء على الوثاقة، وكل ذلك تقدّم في التوثيقـاتـ العـامـةـ وـأـلـفـاظـ التـوـثـيقـ<sup>(٢)</sup>.

فالـتـيـجـةـ: أـنـ عـبـدـ اللهـ بـنـ اـحـمـدـ الرـازـيـ ضـعـيفـ، غـيرـ مـعـتـبرـ الـرـوـاـيـةـ.

الخامس: حـرـيـزـ بـنـ صـالـحـ، بـعـدـ التـبـعـ بـالـمـقـدـارـ الـمـتـاحـ لـدـيـنـاـ لـمـ نـعـثـرـ عـلـىـ تـرـجـمـةـ لـلـرـجـلـ، وـبـالـتـالـيـ فـهـوـ مـهـمـلـ لـاـ اـعـتـبـارـ لـمـرـوـيـاتـهـ، فـلـمـ نـسـطـعـ اـسـتـكـشـافـ أـوـ التـقـاطـ مـعـطـيـاتـ رـجـالـيـةـ تـسـاعـدـنـاـ عـلـىـ اـسـتـيـضـاحـ

(١) النـجـاشـيـ، فـهـرـسـتـ أـسـمـاءـ مـصـنـفـيـ الشـيـعـةـ: صـ ٢٤٨ـ الرـقـمـ ٩٣٩ـ.

(٢) يـنـظـرـ: عـادـلـ هـاشـمـ، وـثـاقـةـ مـنـ روـيـ عـنـهـ صـاحـبـ نـوـاـدـرـ الـحـكـمـةـ: صـ ٤٦ـ وـمـاـ بـعـدـهـ.

حال الرجل من ناحية التوثيق والتضعيف، وبالتالي فالرجل غير معترض الرواية.

**ال السادس:** إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني، ثقة<sup>١</sup>، معترض الحديث، تقدم.

**السابع:** زكريا بن آدم، وهو من الشخصيات المعروفة، فقد ذكره الشيخ الطوسي (١) في رجاله في ثلاثة موارد:

**الأول:** حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وكذلك لم يُترجم له بشيء<sup>(٢)</sup>.

**الثالث:** حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء<sup>(٣)</sup>.

ولكنه ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له مسائل، وله كتاب، أخبرنا بذلك ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن أحمد بن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢١٠ الرقم ٢٧٣١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٥٨ الرقم ٥٢٩٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٧٥ الرقم ٥٥٥٥.

أبي عبد الله، عن محمد بن الحسين شنبولة عنه، وأخبرنا أيضاً جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((زكريا بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري القمي، ثقة<sup>٩</sup>، جليل<sup>١٠</sup>، عظيم القدر، وكان له وجه عند الرضا (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا غير واحد، عن ابن حمزة، عن ابن بطة، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن زكريا، وكتاب مسائله للرضا (عليه السلام)).

أخبرنا علي بن أحمد بن أبي جيد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، قال: حدثنا عباس بن معروف، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن خالد عن زكريا بالمسائل))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي (طليط)<sup>١١</sup> في خلاصة الأقوال بالقول:

((زكريا بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري القمي، ثقة<sup>٩</sup>، جليل القدر، وكان له وجه عند الرضا (عليه السلام)).

روى الكشي عن محمد بن قولويه، عن سعد بن عبد الله أبي خلف، عن حمزة بن حمزة، عن زكريا بن آدم، قال: قلت للرضا (عليه السلام):

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٢ - ١٣٣ الرقم ٣٠٨.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٤ الرقم ٤٥٨.

إِنِّي أَرِيدُ الْخُرُوجَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِيِّ، فَقَدْ كَثُرَ السُّفَهَاءُ فِيهِمْ، فَقَالَ: لَا تَفْعَلُ، فَإِنَّ أَهْلَ بَيْتِكَ يُدْفَعُ عَنْهُمْ بِكَ، كَمَا يُدْفَعُ عَنْ أَهْلِ بَغْدَادِ بِأَبِي الْحَسْنِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْبَرَكَاتُ).

وعنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَوْلُوِيَّهُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ عَلَىِّ بْنِ الْمُسَيْبِ الْهَمَدَانِيِّ، قَالَ: قَلْتُ لِلرَّضَا (عَلَيْهِ الْبَرَكَاتُ): شَقَّتِي بَعِيْدَةُ، وَلَسْتُ أَصْلَ إِلَيْكَ فِي كُلِّ وَقْتٍ، فَمَمَّنْ أَخْذَ مَعَالِمَ دِينِي؟ فَقَالَ: مَنْ زَكَرِيَا بْنُ آدَمَ الْقَمَمِيُّ، الْمُؤْمِنُ عَلَىِّ الدِّينِ وَالدُّنْيَا.

وَحْجُ الرَّضَا (عَلَيْهِ الْبَرَكَاتُ) سَنَةً مِنَ الْمَدِينَةِ وَكَانَ زَكَرِيَا بْنُ آدَمَ زَمِيلَهُ إِلَى مَكَّةَ (١).

وَالْمُتَحَصِّلُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدِمُ: وَثَاقَةُ وَجْلَالَةِ قَدْرِ زَكَرِيَا بْنِ آدَمَ.

الثامن: داود بن كثير الرّقبي، وهو من الشخصيات التي ورد فيها توثيق من جهة وتضييف من جهة أخرى، وقد وردت بحّقه روايات من جهة وأقوال رجالين من جهة أخرى، وعليه فلا بدّ من الإشارة إلى كلتا الجهات لبيان المختار بحال الرجل.

أمّا كلمات الرجالين، فهي على قسمين:

القسم الأول: وهي الكلمات الصريحة في ضعف الرجل، منها:

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٥٠ - ١٥١ الرّقم ٤٣٥.

الأول: ما صرّح به النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمته من أنّه ضعيف جداً، والغلاة تروي عنه، وأنّ أستاذه أحمد بن عبد الواحد قال: قلّما رأيت له حديثاً سديداً<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أنّ أحمد بن عبد الله كان قد اطلع على مرويات داود، ووجد بأنّها ليست بالمرويات السديدة، ولعلّه من جهة الغلو والناكير ونحو ذلك.

الثاني: ما ذكره ابن الغضائري (رحمه الله) في رجاله بحقّه، حيث قال: ((كان فاسد المذهب، ضعيف الرواية، لا يلتفت إليه))<sup>(٢)</sup>.

الثالث: ما ذكره الكشي من أنّه يذكر الغلاة أنّه من أركانهم، وقد يروى عنه المناكير من الغلو، وينسب إليه أقوالهم، ولم أسمع أحداً من مشايخ العصابة يطعن فيه، ولا عثرت من الرواية على شيء غير ما أثبته في هذا الباب<sup>(٣)</sup>.

ومن الواضح أنّ عدم سماع الكشي الطعن عليه من أحد من مشايخ العصابة، لا ينافي سماع النجاشي وشيخه الطعن في الرجل من غير طريق الكشي، وهذا واضح.

وعليه، فالطعن في الرجل وتضعيقه واضح لا لبس فيه.

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٦ الرقم ٤١٠.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٥٨ الرقم ٤٦.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٠٨.

القسم الثاني: وهي الكلمات والقرائن والدلالة الدالة على وثاقة الرجل واعتبار مروياته، منها:

١- ما ذكره الشيخ الطوسي (١) في رجاله، حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((داود بن كثير الرقي، مولىبني أسد، ثقةٌ))<sup>(١)</sup>، وهذا الكلام صريح في وثاقة الرجل.

٢- ما ذكره الشيخ المفيد (٢) في كتاب الإرشاد، من كونه من خاصة الإمام الكاظم (عليه السلام) ومن أصحابه<sup>(٢)</sup>.

ولكن تقدم مفصلاً أن توثيقات الإرشاد غير معتبرة، خصوصاً فيما ذكره في جملة من الرواية؛ لوضوح عدم انطباق هذه الأوصاف على جملة كبيرة منهم، وتفصيل الكلام تقدم في التوثيقات العامة من مختاراتنا الرجالية فراجع<sup>(٣)</sup>.

٣- روایة ابن أبي عمير الذي لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح، وقد وردت روایته عن داود الرقي في كتاب تهذيب الأحكام<sup>(٤)</sup>.

ولكن الظاهر وقوع السقط في محل الرواية، وكون الصحيح

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٣٦ الرقم ٥٠٠٣.

(٢) ينظر: المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢ / ٢٤٨.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ٢ / ٥٧.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢١٠.

ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب، عن داود الرقي، بقرينة أن ابن أبي عمير هو راوي كتاب داود الرقي بواسطة ابن محبوب، كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (عليه السلام) في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم<sup>(١)</sup>.

ويعضُد ذلك تبع روایات ابن أبي عمیر عن داود الرقی بتوسط ابن محبوب<sup>(٢)</sup>.

#### ٤- ما أورده الكشي من روایات:

أ- روایة مرسلة عن الإمام الصادق (عليه السلام)، من آنه: أُنْزَلُوا -أي داود الرقی- فيكم منزلة المقداد (عليه السلام)<sup>(٣)</sup>.

ب- ما رواه كذلك بسنده عن يونس بن عبد الرحمن، عَمَّن ذكره عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: ((أُنْزَلُوا داود الرقی مني بمنزلة المقداد من رسول الله (عليه السلام)))<sup>(٤)</sup>.

ومن الواضح أنّ الروایة الأولى ضعيفة بالإرسال، والثانية بجهالة من روی عنہ یونس، وبالتالي فلا یتم الاستدلال بهما وإن كانت دلالتهما على وثاقة، بل عظمة شأن داود الرقی واضحة لا لبس فيها.

٥- ما ورد في كتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفید (عليه السلام)،

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٣.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ١٧٧.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٠٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢ / ٧٠٤.

عن محمد بن علي وهو شيخ الصدوق، عن محمد بن موسى بن الم توكل، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبي أحمد الأزدي وهو ابن أبي عمير، عن عبد الله بن المفضل الهاشمي، قال: ((كنت عند الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام) إذ دخل المفضل بن عمر، فلما بصر به ضحك إليه، ثم قال: إلٰي يا مفضل، فوربِّي إِنِّي لأحبك وأحب من يحبك، يا مفضل، لو عرف جميع أصحاب ما تعرف، ما اختلف اثنان، فقال له المفضل: يا بن رسول الله، لقد حسبت أن أكون قد نُزِّلت فوق منزلتي، فقال (عليه السلام): بل نُزِّلت المنزلة التي أنزلك الله بها، فقال: يا بن رسول الله، في منزلة جابر بن يزيد منكم؟ قال: منزلة سليمان من رسول الله (عليه السلام)، فقال: فما منزلة داود بن كثير الرقي منكم؟ قال: منزلة المقداد من رسول الله (عليه السلام)).<sup>(١)</sup>

أمّا سند الرواية، فعلى المختار لا خدش واضح بها.

ولكن تقدّم مفصلاً أنّ نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد (ت١٢٩) محلّ كلام، بل الظاهر عدم ثبوت نسبته إليه (ت١٢٩)، وقد فصّلنا الحديث في مختاراتنا الرجالية كما تقدّم فراجع<sup>(٢)</sup>.

ويُضاف إلى ذلك، أنّ التصديق بها صعب جداً؛ فكيف تكون منزلة الشخصيات الجدلية التي نُسبت إلى الغلو ورواية المناكير والأباطيل، بل

(١) المفيد، الاختصاص: ص ٢١٦.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في كتب روائية: ٢/١١٥.

حتى الأكاذيب في جملة من الموارد منزلة سلمان والمقداد (رضوان الله عليهم)؟ !

وبالتالي، فلا وجه للمقارنة بين الفريقين أصلًا، فإن سلمان والمقداد من وصل إلى الدرجة العالية جداً، ببناءً على ذلك يكون زرارة ومحمد بن سلم وابن أبي عمير في منزلة أعلى من سلمان والمقداد، وهذا لا يمكن الالتزام به كما هو واضح، والذي يهون الخطاب أن الكتاب ليس بثابت النسبة إلى الشيخ المفید (طیبین)، فلا حظ.

نعم، أشار الشيخ الصدوق (طیبین) في من لا يحضره الفقيه، أنه روي عن الصادق (علیه السلام) أنه قال: ((أنزلوا داود الرقی مني بمنزلة المقداد من رسول الله (علیه السلام)))<sup>(١)</sup>.

والكلام في هذا عين الكلام المتقدم؛ وذلك لكون الرواية من المراسيل، فلا اعتماد عليها، كما هو واضح.

وعليه، فالثابت الطعن في الرجل من قبل النجاشي وابن الغضائري، والتوثيق له من قبل الشيخ الطوسي (طیبین)، وهو محل تعارض توثيق وتضعيف.

والمختار في مدرك حجية قول الرجال أن التوثيقات والتضعيفات إنما تتمحور وتدور حول محور بناء الاطمئنان بحال الراوي توثيقاً

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٩.

أو تضعيفاً، ولكلّ وجه أو كلام للرجاليين بحقّ الراوي بما يحمله من قيمة احتمالية باتجاه مدلوله دور في بناء ذلك الاطمئنان، وحيث أنّ ما يفرزه توثيق الشيخ الطوسي (ت٢٣٧) بمعية غيره لا يكفي للاطمئنان بوثاقة الرجل بعد ثبوت تضييف النجاشي وابن الغضائري له، والذي يحمل قيمة احتمالية سلبية باتجاه صعود بناء الاطمئنان بوثاقته.

وبالتالي، فلا اطمئنان بوثاقة داود بن كثير الرقي، وعليه فلا اعتبار لمروياته، خصوصاً بعد نقل النجاشي لكلمات شيخه أحمد بن عبد الواحد من أنّه دقق وراجع مروياته وأحاديثه، فلم يجد منها حديثاً سديداً.

ثمّ أنّا تبعنا ما وصلنا من مرويات الرجل، فوجدنا أنّ بعضها لا تخلو عن غرابة، بل وشمنا منها رائحة المناكير.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى داود بن كثير الرقي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع من ورد فيه، كعبد الله بن أحمد الرازي وحرiz بن صالح، مضافاً إلى عدم وثاقة داود بن كثير الرقي؛ لتعارض التوثيق والتضييف بحّقه.

## الطريق الرابع عشر بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى داود بن سرحان العطار الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود بن سرحان، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رحمهما الله)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وعبد الرحمن بن أبي نجران، عن داود بن سرحان العطار الكوفي)).<sup>(١)</sup> .

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

(١) المصدر السابق: ص ٦٩.

الخامس: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة بل لا يروي إلا عن ثقة، تقدم.

السادس: عبد الرحمن بن أبي نجران التميمي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: داود بن سرحان العطار الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((داود بن سرحان العطار، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكره ابن نوح، روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا (رحمهم الله)، أخبرنا القاضي أبو الحسين محمد بن عثمان، قال: حديثنا أبو القاسم جعفر بن محمد الشريف الصالح، قال: حديثنا عبد الله بن أحمد بن مَهِيك معلم بمكة، قال: حديثنا علي بن الحسن الطاطاري، عن محمد بن أبي حمزة، عن داود)).<sup>(١)</sup>

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسن بن مَتِيل، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، وابن أبي نجران عنه، ورواه حميد بن زياد، عن ابن مَهِيك عنه)).<sup>(٢)</sup>

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٩ الرقم ٤٢٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٦ الرقم ٢٨٥.

وتعرض لذكره في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)

ووصفه بالعطار، مولى، كوفي<sup>(١)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أَنَّ دَاوِدَ بْنَ سَرْحَانَ الْعَطَّارَ الْكَوْفِيَّ

ثَقَةٌ، مُعْتَبِرٌ الْحَدِيثُ.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الشَّيْخِ الصَّدُوقِ إِلَى دَاوِدَ بْنَ سَرْحَانَ الْعَطَّارِ

الْكَوْفِيِّ فِي مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ مُعْتَبِرٌ، مُضَافًا إِلَى وِثَاقَةِ نَفْسِ دَاوِدَ بْنَ

سَرْحَانَ.

نَعَمْ، لَا بَدَّ مِنَ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الطَّرِيقَ يَنْحُلُّ إِلَى أَرْبَعَةِ طَرُقٍ

فَرِعِيَّةٍ، كُلُّهَا مُعْتَبِرَةٌ؛ لَا تَقْدِمْ ذَكْرُهُ.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٠٢ الرقم ٢٥٧١.

## الطريق الخامس عشر بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى داود الصرمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن داود الصرمي، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، وعلي بن إبراهيم بن هاشم، جميعاً عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن داود الصرمي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، شيخ الكليني،

تقدم.

الثالث: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير،

شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الرابع: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث،

تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٦.

الخامس: داود الصرمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((داود بن مافنة الصرمي، مولىبني قرة، ثمّبني صرمة منهم، كوفي، روى عن الرضا (عليه السلام)، يكنى أبا سليمان، وبقي إلى أيام أبي الحسن صاحب العسكر (عليه السلام)، وله مسائل إليه، أخبرنا ابن النعيم، قال: حدثنا ابن حمزة، قال: حدثنا ابن بطة، قال: حدثنا أحمد بن محمد عن داود (بها)) <sup>(١)</sup> .

وعدهُ الشيخ الطوسي (قطب الدين) في رجاله في عِداد رجال الإمام علي الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((داود الصرمي، يكنى أبا سليمان)) <sup>(٢)</sup> .

وعلى كُلّ حال، وبعد تتبع حال الرجل لم نعثر على ما يمكن أن يكون وجهاً للقول بوثاقته واعتبار مروياته؛ لشحّة بل انعدام المعطيات الرجالية بحال الرجل.

وما ذكره المحدث النوري من إمكانية استظهار وثاقته من روایة أحمد بن محمد بن عيسى وأخيه عبد الله عنه، كما في التهذيب في باب الأحداث الموجبة للطهارة <sup>(٣)</sup> ، وفي باب أوقات الصلاة <sup>(٤)</sup> ، وفي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦١ الرقم ٤٢٥ .

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٦ الرقم ٥٦٩١ .

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١ / ٣٥ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣٠ .

## باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس<sup>(١)</sup>.

فهذا القول ضعيف جداً؛ وذلك لأنّه لم يثبت أنّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى أَوْ أَخَاهُ عَبْدَ اللَّهِ لَا يَرَوُونَ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ، كَمَا ثَبَّتَ هَذَا الْمَعْنَى لَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى وَالْبَزْنَطِيِّ، بَلْ كَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَرَوُونَ عَنْ الثَّقَةِ، كَذَلِكَ يَرَوُونَ عَنْ غَيْرِ الثَّقَةِ وَالْمَهْمَلِ وَالْمَجْهُولِ وَالْمُضَعِّفِ وَالْمُغْلَى وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَبِالْتَّالِي، فَلَا دَلَالَةٌ لِرَوَايَتِهِمْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الرِّوَاةِ عَلَى وَثَاقَتِهِ فِي الْحَدِيثِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَعَلَيْهِ فَلَا يُمْكِنُ اعْتِبَارِ رَوَايَتِهِمْ عَنْ شَخْصٍ أَمَارَهُ عَلَى وَثَاقَتِهِ، كَمَا صَارَ وَاضْحَىًّا.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ دَاؤِدَ بْنَ مَافِتَةَ الصَّرْمِيِّ مَهْمَلٌ، لَمْ يُثْبَتْ لَهُ تَوْثِيقٌ.

وَعَلَيْهِ: فَطْرِيقُ الشَّيْخِ الصَّدُوقِ إِلَى دَاؤِدَ الصَّرْمِيِّ فِي كِتَابِهِ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيْهُ صَحِيْحٌ مُعْتَبِرٌ، وَلَكِنْ نَفْسُ دَاؤِدَ الصَّرْمِيِّ لَمْ يُثْبَتْ لَهُ تَوْثِيقٌ.

(١) ينظر: المُصْدَرُ السَّابِقُ: ٢/ ٢١٣، النُّورِيُّ، خَاتَّمَ مُسْتَدْرَكَ الْوَسَائِلِ: ٤/ ٢٨٧.

## الطريق السادس عشر بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى درست بن أبي منصور

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن درست بن أبي منصور، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عن درست بن أبي منصور الواسطي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن علي الوشاء، المعروف بابن بنت إلياس، ثقة، وجهه، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨١.

الخامس: درست بن أبي منصور، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((درست بن أبي منصور الواسطي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ومعنى درست أي صحيح، له كتاب يرويه جماعة، منهم سعد بن محمد الطاطاري عم علي بن الحسن الطاطاري، ومنهم محمد بن أبي عمر.

أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا هميد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن غالب الصيرفي، قال: حدثنا علي بن الحسن الطاطاري، قال: حدثنا عمّي سند بن محمد أبو القاسم، قال: حدثنا درست بكتابه.

وأخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن نهيك، قال: حدثنا محمد بن أبي عمر عن درست بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((درست الواسطي، له كتاب، وهو ابن أبي منصور، أخبرنا بكتابه أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي، عن أحمد بن عمر بن كيسة، عن علي بن الحسن الطاطاري عنه،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦٢ الرقم ٤٣٠.

ورواه حميد بن ابن نهيك عنه))<sup>(١)</sup>.

وذكره في رجاله تارةً في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمِيَّةُ)، ولم يُعْلَقْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ<sup>(٢)</sup>، وأُخْرَى في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمِيَّةُ)، وعَلَّقَ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ: ((درست بن أبي منصور الواسطي، وافقني، روى عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَاظِمِيَّةُ)))<sup>(٣)</sup>.

ومن الواضح أَنَّه لَمْ يُشْرِكْ كُلَّ الْعَمَلَيْنِ الطَّوْسِيِّ وَالنَّجَاشِيِّ إِلَى وِثَاقَةِ الرَّجُلِ بِالْفَاظِ التَّوْثِيقِ الْمُعْرُوفَةِ.

ولكن مع ذلك يمكن أن يقال بِوِثَاقَتِهِ؛ لِأَمْورٍ:

الأول: رواية ابن أبي عُمَيْر عنـهـ، كـمـاـ فـيـ تـرـجـمـتـهـ فـيـ فـهـرـسـتـ أـسـماءـ مـصـنـفـيـ الشـيـعـةـ، حـيـثـ أـنـ اـبـنـ أـبـيـ عـمـيـرـ هـوـ رـاوـيـ كـتـابـ درـسـتـ، مـضـافـاـ إـلـىـ وـرـوـدـ رـوـاـيـاتـ عـنـهـ فـيـ الـمـجـامـعـ الـرـوـاـيـةـ<sup>(٤)</sup>.

وابن أبي عُمَيْر من ثبت لـدـيـنـاـ أـنـهـ لـاـ يـرـوـيـ إـلـاـ عـنـ ثـقـةـ، بلـ لـاـ يـرـسـلـ إـلـاـ عـنـ ثـقـةـ، وـعـلـيـهـ فـتـكـوـنـ رـوـاـيـتـهـ عـنـ الرـجـلـ أـمـارـةـ عـلـىـ وـثـاقـتـهـ.

الأمر الثاني: رواية أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي نَصْرِ الْبَزَنْطِيِّ عَنْهُ، كـمـاـ

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٦ - ١٢٧ الرقم ٢٨٨.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٠٣ الرقم ٢٥٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٦ الرقم ٥٠٠٤.

(٤) ينظر: الحـرـ العـامـلـيـ، وـسـائـلـ الشـيـعـةـ: حـ ٨ / ١٦.

في الكافي في ثواب المرض <sup>(١)</sup>، والبزنطي من ثبت لدينا أنه لا يروي، بل لا يرسل إلا عن ثقة.

وعليه، فدرست بن أبي منصور الواسطي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى درست بن أبي منصور الواسطي معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة درست نفسه.

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/١١٤.

## الطريق السابع عشر بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى ذريح المحاري

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن ذريح المحاري، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمر، عن ذريح بن يزيد بن محمد المحاري.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن رزين، عن ذريح)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٦.

ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

الخامس: ذُريح بن يزيد بن محمد المحاري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((ذریح بن محمد بن يزيد، أبو الوليد المحاري، عربي منبني محارب بن خصّفة، روی عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكره ابن عقدة وابن نوح، له كتاب، يرویه عدة من أصحابنا، أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدثنا محمد بن علي بن تمام، قال: حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن المثنى قراءةً عليه، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب عن جعفر بن بشير البجلي عن ذُريح))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((ذریح المحاري، ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو الحسين بن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمّير عنه، ورواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحسن الطويل، عن عبد الله بن المغيرة عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره في رجاله، وعلق عليه بالقول: ((ذریح بن يزيد المحاري

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦٣ الرقم ٤٣١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٧ الرقم ٢٨٩.

الكوفي، يُكْنَى أبا الوليد<sup>(١)</sup>).

وعليه، فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة من توثيق الشيخ الطوسي له.

ويُعْصِدُه روایة ابن أبي عُمَيْر عنْه كَمَا تَقْدِمُ، وَكَوْنُهَا أَمَارَةً عَلَى الْوَثَاقَةِ بِنَفْسِهَا، وَرَوَایَاتُ ابْنِ أَبِي عُمَيْرِ عَنْهُ وَرَدَتْ كَذَلِكَ فِي الْوَسَائِلِ<sup>(٢)</sup>، وَابْنِ أَبِي عُمَيْرِ حَسْبَ الْمُخْتَارِ لَا يَرْوِيُ، بَلْ وَلَا يَرْسِلُ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ. وَيُعْصِدُه كَذَلِكَ روایة صَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى عَنْهُ كَمَا فِي الْوَسَائِلِ<sup>(٣)</sup>، وَعَلَيْهِ فَوْثَاقَةُ الرَّجُلِ وَاضْحَى لَا غَبَرَ عَلَيْهَا.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الشَّيْخِ الصَّدُوقِ إِلَى ذُرِّيْحِ الْمَحَارِبِيِّ فِي كِتَابِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيْهُ صَحِيْحٌ مُعْتَبَرٌ، مُضَافًا إِلَى وَثَاقَةِ ذُرِّيْحِ الْمَحَارِبِيِّ نَفْسِهِ.

أَمَّا الْكَلَامُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيِّ، فِرْجَالِهِ:

الْأَوْلُ: وَالَّدُ الصَّدُوقُ، عَلِيُّ بْنُ الْحَسِينِ بْنِ بَابِوِيِّ الْقَمِّيِّ، ثَقَةٌ، تَقْدِمُ.

الثَّانِيُّ: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمِ الْقَمِّيِّ، شَيْخُ الْكَلِينِيِّ، ثَقَةٌ،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٣ الرقم ٢٥٩٥.

(٢) ينظر: الحر العاملی، وسائل الشیعه: ٢ / ٢، ٥ / ٣٤، ٣٤ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٦ .

تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة<sup>٣</sup>، جليل القدر،

تقدّم.

الخامس: صالح بن رزين، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء

مصنفي الشيعة بالقول:

((صالح بن رزين، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره

أصحاب الرجال، وروى عنه منصور بن يونس، له كتاب، رواه عنه

الحسن بن محبوب.

أخبرنا عدة من أصحابنا، عن الحسن بن حمزة، عن محمد بن

جعفر المؤدب، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدثنا أحمد

بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا الحسن بن محبوب عن صالح بن

رزين بكتابه)).<sup>(١)</sup>

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم

بالقول: ((له أصل، رويناه بالإسناد الأول عن ابن بطة، عن أحمد بن

محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب عنه)).<sup>(٢)</sup>

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٩ الرقم ٥٣٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٧ الرقم ٣٦٠.

ولم يوثق الرجل صريحاً في كلا الترجمتين.

ولكن مع ذلك ذهب البعض إلى وثاقته؛ لأمور:

الأمر الأول: أنّ له أصلاً، كما تقدم من الشيخ الطوسي.

والجواب عن ذلك:

أنّه ليس كُلّ أصل معتبر وصاحبه ثقة، فقد يكون الأصل غير معتبر؛ ولذلك تجد أنّ الشيخ الطوسي (٦٥٧) قال في إسحاق بن عمار: أصله معتبر، وهذا قيد احترازي لمنع دخول غير المعتبر من الأصول في دائرة الاعتبار.

الأمر الثاني: رواية ابن أبي عمير عنه ولو بالواسطة، كما تقدم في ترجمته في فهرست كتب الشيعة وأصولهم.

والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم في التوثيقات العامة في باب رواية المشايخ الثلاثة، وقلنا: إنّ القدر المتيقن منه وثاقته من يررون عنه بال مباشرة، ويكونون بمنزلة المشايخ المباشرين لهم، وبالتالي فيكون التعدي عن المباشر إلى غير المباشر من رروا عنه - أي رروا عنه بالواسطة - فهو بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام.

وقلنا بأنّه لو كان الأمر كذلك كما هو المدعى بالثبوت للوثاقه حتى من يررون عنهم بالواسطة، لشاع وانتشر بين الأعلام، ولأشير

إليه في غير مورد ومن غير علم من الأعلام؛ وذلك للحجم الكبير من الرواة الذين سيدخلون في دائرة هذا التوثيق العام، وحيث أنه لا عين ولا أثر في كلمات الأعلام؛ لذلك فمن الواضح بأنّهم لم يفهموا منه ذلك، خصوصاً ما يترتب عليه من آثار كبيرة في حال القول بتأميمية هذا المدعى، ولكن قد تقدم بأنّه ليس بتام، وهو الصحيح.

الأمر الثالث: ما ذكره المحدث النوري، من أنه يمكن استظهار وثاقته من خلال رواية الحسن بن محبوب عنه<sup>(١)</sup>.

وهذا القول ضعيف جداً؛ وذلك لما تقدم مراراً من أنّ الحسن بن محبوب وأقرابه لم يثبت أنّهم لا يروون إلاّ عن ثقة، كما ثبت لهذا المعنى لابن أبي عمّير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، بل هو يروي عن الثقة وغير الثقة من المهمل والجهول والضعف.

وبالتالي، فلا دلالة في روايته عن راوٍ على وثاقته ذلك الراوي، ولا تعتبر روايته عن راوي أمارة على الوثاقة، وهذا صار واضحاً.

فالنتيجة: أنّ صالح بن رَزِين لم يثبت له توثيق، بل حاله مهمّل في كتب الرجال.

السادس: ذُرِّيْحُ الْمَحَارِبِيُّ، ثقة، تقدم.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٢٩٠ - ٢٩١.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الثاني إلى ذريح المحاربي في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة صالح بن الرزين، مع أنّ نفس ذريح من الثقات.

## الطريق الثامن عشر بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى ربعي بن عبد الله بن الجارود الهمذاني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن ربعي بن عبد الله، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله والحميري جمِيعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله بن جارود الهمذاني، وهو عربي، بصري)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريقين؛ لأنَّه عند الطبقة الثانية يتفرع الطريق إلى طريق عن سعد بن عبد الله، وطريق آخر عن الحميري، وعلى كُلَّ حال، فرجال الطريق هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٨.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الخامس: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة.

السادس: حماد بن عيسى الجعفري، غريق الجحفة، ثقة، صدوق، تقدم.

السابع: ربعي بن عبد الله بن الجارود، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((ربيعى بن عبد الله بن الجارود بن أبي سبرة الهمذانى، أبو نعيم، بصرى، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وصاحب الفضيل بن يسار وأكثر الأخذ عنه، وكان خصيصاً به، وهو الذى روى حديث الإبل.

أخبرنى أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا فهد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن موسى الحرشى، قال: حدثنا ربيعى بن عبد الله بن الجارود، قال: سمعت الجارود يحدث، قال: كان رجل من بنى رباح يقال له: سحيم بن أثيل نافر غالباً، أبا الفرزدق، يظهر الكوفة على أنه يعقد هذا من إبله مائة وهذا من إبله مائة إذا وردت الماء، فلما وردت الماء قاموا إليها بالسيوف فجعلوا يضربوها عارقيها، فخرج الناس على الحميرات والبغال يريدون

اللحم، قال: وعلي (عليه السلام) بالكوفة، قال: فجاء على بغلة رسول الله (عليه السلام) إلينا وهو ينادي: يا أئمّة الناس، لا تأكلوا من لحومها، فإنّها أهلاً بها لغير الله عزّ وجلّ.

وله كتاب، رواه عنه عدة من أصحابنا (رحمهم الله)، منهم حماد بن عيسى، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا علي بن محمد، قال: حدّثنا حمزة، قال: حدّثنا الحسن بن ماتيل، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد عن ربعي بكتابه. ذكر أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن بابويه كتاب الراهب والراهبة رواية محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد في فهرسته<sup>(١)</sup> :

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((رابعى بن عبد الله الجارود، له أصل، أخبرنا به الشيخ المفيد (رحمه الله)، والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن سعيد بن عبد الله، والحميرى، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦٧ الرقم ٤٤١.

عيسى، عن ربعي، ورواه الحسين بن عبيد الله عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن ربعي، ورواه ابن أبي عمير عنه<sup>(١)</sup>.

وعليه، فوثاقة الرجل واضحة، مصرح بها من النجاشي، كما يمكن أن يucchدها رواية ابن أبي عمير عنه، كما أشار إليه الشيخ الطوسي (طوس)، وابن أبي عمير ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة على المختار، وهو الصحيح.

فالنتيجة: أن ربعي بن عبد الله بن الجارود ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى ربعي بن عبد الله بن الجارود الْهُذْلِي في كتاب من لا يحضره الفقيه، الذي هو متفرع إلى طريقين كليهما معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة ربعي بن عبد الله بن الجارود الْهُذْلِي.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٥ - ١٢٩ الرقم ٢٩٤.

## الطريق التاسع عشر بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى رفاعة بن موسى النخاس

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن رفاعة بن موسى النخاس، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن رفاعة بن موسى النخاس))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، جليل، شيخ الكليني، تقدم، ثقة.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة، صدوق، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أو ثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: رفاعة بن موسى النخاس، ترجم له النجاشي في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٩.

## فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((رافعة بن موسى الأسدى النخاس، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)) وأبي الحسن (عليه السلام)، كان ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته، لا يعترض عليه بشيء من الغمز، حسن الطريقة، له كتاب مبوب في الفرائض.

أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا أحمد بن الحسن البصري، قال: حدثنا أبو شعيب صالح بن خالد المحاملي عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((رافعة بن موسى النخاس، ثقة، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى عنه، ورواه أيضاً أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن ابن فضال عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وعنونه:

((رافعة بن موسى الأسدى النخاس، كوفي))<sup>(٣)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٦٦٦ الرقم ٤٣٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٩ الرقم ٢٩٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٥ الرقم ٢٦٣٢.

والمتحصل من جميع ما تقدم: صراحة وثاقة الرجل، واعتبار مروياته، وحسن طريقة، والسكون إلى روایته؛ ولذلك روى عنه من لا يروي إلا عن ثقة، كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى كما تقدم.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى رفاعة بن موسى النخاس معتبر صحيح، مضافاً إلى وثاقة رفاعة واعتبار مروياته.

## الطريق العشرون بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى روح بن عبد الرحيم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن روح بن عبد الرحيم، فقد رويته عن جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي، عن جده الحسن بن علي الكوفي، عن الحسن بن علي بن فضال، عن غالب بن عثمان، عن روح بن عبد الرحيم))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي، وهذا الرجل حفيد الحسن بن علي، الذي هو حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الجليل، وجعفر هذا مهملاً، لم يثبت له توثيق كما تقدم.

الثاني: الحسن بن علي الكوفي، وهو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الجليل الورع، والحسن هذا ثقة، معتبر الحديث.

الثالث: الحسن بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورُعٌ،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٧.

تقديم.

الرابع: غالب بن عثمان، وهو غالب بن عثمان المنقري بقرينة روایة ابن فضال عنه.

ثم أَنَّ النجاشي (عليه السلام) ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((غالب بن عثمان المنقري، مولى، كوفي، سماه بمعنى الكحال، وقيل: إنّه مولى آل أعين، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، له كتاب، يرويه عنه جماعة)).<sup>(١)</sup>

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله المفيد (عليه السلام)، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد عنه، ورواه ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال عنه)).<sup>(٢)</sup>

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((غالب بن عثمان المنقري، مولاهما، السماك، الكوفي)).<sup>(٣)</sup>

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠٥ الرقم ٨٣٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٧ الرقم ٥٦٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٧ الرقم ٣٨٤١.

وعليه، فغالب بن عثمان المنقري ثقة، معتبر الرواية.  
الخامس: روح بن عبد الرحيم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((روح بن عبد الرحيم، شريك المعلى بن خنيس، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، رواه عنه غالب بن عثمان.

أخبرنا العباس بن عمر المعروف بابن مروان الكلوداني، قال: حدثنا علي بن الحسين بن بابويه، عن الحميري، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن الحسين المؤلئي، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عن غالب بن عثمان، عن روح بكتابه)) <sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((روح بن عبد الرحيم بن روح الكوفي)) <sup>(٢)</sup>.

وعليه، فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى روح بن عبد الرحيم غير معتبر؛ لعدم وثاقة جعفر، مع أن روحه نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦٨ الرقم ٤٤٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٤ الرقم ٢٦١٧.

## الطريق الحادي والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى رومي بن زرار

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن رومي بن زرار، فقد روته عن جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمّير، عن رومي بن زرار))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن محمد بن مسرور، لم يثبت له توثيق، غير معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: الحسن بن محمد بن عامر أبو عبد الله الأشعري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، وجهه، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمّير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٢.

ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

**الخامس:** رومي بن زراره بن أعين، ترجم له النجاشي في  
فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((رومي بن زراره بن أعين الشيباني، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)  
وأبي الحسن (عليه السلام)، ثقة، قليل، الحديث، له كتاب رواه ابن عيّاش، قال:  
حدّثنا علي بن محمد بن زياد التستري، قال: حدّثنا أبو الفضل إدريس  
بن مسلم الجوني، قال: حدّثنا محمد بن بكر بياع القطن قال: حدّثني  
رومي بن زراره))<sup>(١)</sup>.

وذكره كذلك الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب  
الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((رومي بن زراره بن أعين الشيباني،  
مولاهما، كوفي))<sup>(٢)</sup>.

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة النهائية في الطريق: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب  
من لا يحضره الفقيه إلى رومي بن زراره بن أعين الشيباني غير معتبر؛  
لعدم ثبوت وثاقة جعفر بن محمد بن مسرور، مع أنّ روميًّاً نفسه ثقة،  
معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦٦ الرقم ٤٤٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٦ الرقم ٢٦٥٢.

## الطريق الثاني والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى ريان بن الصلت

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن ريان بن الصلت، فقد رويته عن أبي، ومحمد بن موسى بن الم توكل، ومحمد بن علي ماجيلويه، والحسين بن إبراهيم (رضي الله عنهم)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ريان بن الصلت))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، بل الطرق الأربع كما هو الصحيح، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن موسى بن الم توكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن علي ماجيلويه،شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الرابع: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب،شيخ

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢١.

الصادق، روى عنه كثيراً مترحماً ومترضياً عليه، وقد ورد بعدة عناوين منها:

- ١- الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب.
- ٢- الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المكاتب.
- ٣- الحسين بن إبراهيم بن أحمد الكاتب.

وعلى جميع التقادير، فلم نجد وجهاً للتوثيق سوى تررضي الصادق (طابت) عنه، ولكن تقدم الحديث مفصلاً أن نفس تررضي الصادق لا يورث الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، وإن كان يحمل قيمة احتمالية تدفع أن تدخل في محور بناء الاطمئنان، ولكن يحتاج إلى قرائن وشواهد ومؤيدات أخرى تحمل قيمة احتمالية أخرى، حتى يمكن باجتماعها مع ترضي الشيخ الصادق أن تورث الاطمئنان بحال الراوي.

وعليه، فالحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب أو الكاتب أو المكاتب مهملاً، لم يرد بحقه توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

الخامس: علي بن إبراهيم بن هاشم، صاحب التفسير، ثقةٌ، تقدم.

السادس: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: ريان بن الصلت، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء

مصنفي الشيعة بالقول:

((ريان بن الصلت الأشعري القمي، أبو علي، روى عن الرضا (عليه السلام)، كان ثقةً، صدوقاً، ذكر أن له كتاباً، جمع فيه كلام الرضا (عليه السلام) في الفرق بين الآل والأمة.

قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله (رضي الله عنه): أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر عن ريان بن الصلت به، وقال: رأيت في نسخة أخرى ريان بن شبيب))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((ريان بن الصلت، له كتاب، أخبرنا به الشيخ المفيد والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، وحمزة بن محمد ومحمد بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ريان بن الصلت))<sup>(٢)</sup>.

وتعرض لذكره في الرجال في ثلاثة موارد، منها:

الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((ريان بن الصلت، بُغَدَادِي، ثَقَةٌ، خَرَاسَانِيُّ الْأَصْلِ))<sup>(٣)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٦٥ الرقم ٤٣٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٩ الرقم ٢٩٥.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٧ الرقم ٥٢٩٣.

**الثاني:** في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ الْهَادِيِّ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((رِيَانُ بْنُ الصَّلَاتِ الْبَغْدَادِيُّ، ثَقَةٌ))<sup>(١)</sup>.

**الثالث:** في عِدَادِ مَنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((رِيَانُ بْنُ الصَّلَاتِ، رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ هَاشِمٍ))<sup>(٢)</sup>.

نَعَمْ، لَا بَدَّ مِنَ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْمُوْرَدُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْمَوَارِدِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ مَوَارِدِ الْإِشْكَالِ عَلَى الشِّيْخِ الطَّوْسِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَهُوَ أَنَّهُ كَيْفَ يَعْدُ الرَّجُلَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَالْإِمَامِ الْهَادِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَفِي عِدَادِ مَنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)؟ وَهُوَ تَنَاقُضٌ وَاضْعُفٌ وَصَرِيقٌ.

وَوَجَهْنَا الْمَقَامَ فِيمَا سَبَقَ وَأَمْثَالَهُ بِالْمُخْتَارِ فِي رِجَالِ الشِّيْخِ الطَّوْسِيِّ مِنْ أَنَّهُ كَانَ مُجْرِدَ مَسُودَةً أُولَى، لَمْ تُتَّحِّدْ فَرَصَةً لِلشِّيْخِ الطَّوْسِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِمَرْاجِعَتِهِ وَتَرْتِيبِهِ بِالشَّكْلِ النَّهَائِيِّ الْمُطَلُوبِ، وَإِخْرَاجِهِ بِصُورَةِ مُبِيِّضَةٍ نَهَائِيَّةٍ.

وَعَلَيْهِ، فَوَثَاقَةُ رِيَانَ بْنِ الصَّلَاتِ مَصْرُحٌ بِهَا مِنَ النَّجَاشِيِّ وَالشِّيْخِ الطَّوْسِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، بَلْ كَانَ الرَّجُلُ صَدُوقًاً، وَيُعَضِّدُهَا رِوَايَةُ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ عَنْهُ، كَمَا فِي تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ<sup>(٣)</sup>.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الشِّيْخِ الصَّدُوقِ إِلَى رِيَانَ بْنِ الصَّلَاتِ فِي كِتَابِ

(١) المَصْدُرُ السَّابِقُ: ص ٣٨٦ الرَّقْمُ ٥٦٩٢.

(٢) المَصْدُرُ نَفْسُهُ: ص ٤٢٦ الرَّقْمُ ٦١٢٩.

(٣) يَنْظُرُ: الطَّوْسِيُّ، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ٣٦٩ / ٢ الرَّقْمُ ١٥٣٣.

من لا يحضره الفقيه عن طريق والده محمد بن موسى بن التوكل و محمد بن علي ماجيلويه معتبر، وأمّا من خلال الحسين بن إبراهيم، فلعدم ثبوت وثاقته، فلا يكون معتبراً، مع أنّ نفس ريان بن الصلت ثقة، صدوق، معتبر الحديث.

## الطريق الثالث والعشرون بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصّدوق إلى زرارة بن أعين

قال الشيخ الصّدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زرارة بن أعين، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسى بن عبيد، والحسن بن ظريف، وعلي بن إسماعيل بن عيسى، كلّهم عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن زرارة بن أعين))<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أنّ هذا الطريق في حقيقته ينحل إلى أربعة طرق.

يقع الكلام في رجال الطريق أو الطرق بالأحرى، وهم:

الأول: والد الصّدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة<sup>٢</sup>، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة<sup>٣</sup>، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصّدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠.

الرابع: الحسن بن طريف، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: علي بن إسماعيل بن عيسى، لم يثبت له توثيق، تقدم.

السادس: حماد بن عيسى الجعفري، غريق الجعفية، ثقة، صدوق،

تقدم.

السابع: حريز بن عبد الله السجستاني، ثقةٌ، معتبر الحديث،

تقدم.

الثامن: زرارة بن أعين، ومن الواضح أنه لا كلام في وثاقة زرارة واعتبار مروياته، فالرجل من أعمدة الحديث عند الإمامية، ولكن مقتضى البحث العلمي يفرض علينا الإشارة إلى مناشئ ترجمة الرجل، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((زرارة بن أعين بن سُنْسُن، مولىً لبني عبد الله بن عمر السَّمين بن أَسْعَدْ بْنِ هَمَّامْ بْنِ فَرَّةْ بْنِ الدَّهْلِ بْنِ شَيْبَانَ، أَبُو الْحَسْنِ، شِيخُ أَصْحَابِنَا فِي زَمَانِهِ وَمَتَقْدِمُهُمْ، وَكَانَ قَارِئًا، فَقِيهًا، مُتَكَلِّمًا، شَاعِرًا، أَدِيَّا، قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ خَصَالُ الْفَضْلِ وَالدِّينِ، صَادِقًا فِيمَا يَرْوِيهِ.

قال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (عليه السلام): رأيت له كتاباً في الاستطاعة والجبر، ثم قال: أخبرني أبي محمد بن الحسن وعبد الله بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن زرارة، ومات زرارة سنة خمسين

ومائة)).<sup>(١)</sup>

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((زراة بن أعين، واسمه عبد ربّه، يُكَنَّى أبا الحسن، وزراراة لقب له، وكان أعين بن سُنْسُن عبْدًا روميًّا لرجلٍ من بنى شيبان، تعلم القرآن ثم أعتقه، فعرض عليه أن يدخل في نسبة، فأبى أعين أن يفعله، وقال له: أقرني على ولائي، وكان سُنْسُن راهبًا في بلد الروم.

وزراراة يُكَنَّى أبا عليًّا أيضًا، وله عدة أولاد منهم: الحسن والحسين ورومي وعيّد، وكان أحول، وعبد الله ويحيى بنو زراراة، ولزراراة إخوة جماعة منهم: حمران وكان نحوياً، وله ابنان حمزة بن حمران ومحمد بن حمران، وبُكير بن أعين يُكَنَّى أبا الجهم، وابنه عبد الله بن بُكير، وعبد الرحمن بن أعين، وعبد الملك بن أعين وابنه ضریس بن عبد الملك، ولهم روایات كثيرة وأصول وتصانیف، سنذكرها في أبوابها إن شاء الله تعالى، ولهم أيضًا روایات عن علي بن الحسين (عليه السلام) والباقر (عليه السلام) والصادق (عليه السلام)، فذكرهم في كتاب الرجال إن شاء الله تعالى.

ولزراراة تصانیف، منها: كتاب الاستطاعة والجبر، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد بن عبد الله والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن ابن أبي عمّير، عن بعض أصحابه

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٥ الرقم ٤٦٣.

عنده)).<sup>(١)</sup>

وعليه، فزرارة بن أعين شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم.

فالنتيجة: أن طرق الشيخ الصدوق إلى زرارة بن أعين في كتاب من لا يحضره الفقيه كلها معتبرة ما عدا طريق علي بن إسماعيل بن عيسى؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة الرجل، مع أن زرارة نفسه ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٣ - ١٣٤ الرقم ٣١٢.

## الطريق الرابع والعشرون بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زُرعة بن محمد الحضرمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زُرعة عن سَماعة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زُرعة بن محمد الحضرمي، عن سَماعة بن مهران)).<sup>(١)</sup>

ويقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
جليل، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،  
جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل  
القدر، تقدم.

الرابع: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدم.

الخامس: الحسن بن سعيد بن حماد الأهوازي، أخو الحسين بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٤.

سعید بن حماد الأهوازی، وترجم لهما النجاشی مشترکین فی فهرست أسماء مصنفو الشیعة بالقول:

((الحسن بن سعید بن حماد بن مهران، مولی علی بن الحسین (علیہما السلام)، أبو محمد الأهوازی، شارک أخاه الحسین فی الكتب الثلاثین المصنفة، وإنما أكثر اشتھار الحسین أخيه بھا، خاله جعفر بن یحیی بن سعد الأحول، من رجال أبي جعفر الثاني (علیہما السلام)، ذکرہ سعد بن عبد الله).

وكتب ابني سعید كتب حسنة، معوّل عليها، معمول بھا، وهي ثلاثةون كتاباً: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزکاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب النکاح، كتاب الطلاق، كتاب العتق والتدبیر والمکاتبة، كتاب الإیمان والنذور، كتاب التجارات والإجرات، كتاب الخمس، كتاب الشهادات، كتاب الصید والذبائح، كتاب المکاسب، كتاب الأشربة، كتاب الزيارات، كتاب التقیة، كتاب الرد على الغلاة، كتاب المناقب، كتاب المثالب، كتاب الزهد، كتاب المروءة، كتاب حقوق المؤمنین وفضلهم، كتاب تفسیر القرآن، كتاب الوصایا، كتاب الفرائض، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الملاحم، كتاب الدعاء، أخبرنا بهذه الكتب غير واحد من أصحابنا من طرق مختلفة کثیرة)).<sup>(١)</sup>.

(١) النجاشی، فهرست أسماء مصنفو الشیعة: ص ٥٨ الرقم ١٣٦ - ١٣٧.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((الحسن بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران الأهوازي، من موالي علي بن الحسين (عليهما السلام)، أخو الحسين بن سعيد، ثقة، روى جميع ما صنفه أخوه عنه جميع شيوخه، وزاد عليه بروايته عن زرعة عن سماعة، فإنه يختص به الحسن، والحسين إنما يرويه عن أخيه عن زرعة، والباقي بما متساوايان فيه، وسنذكر كتب أخيه إذا ذكرناه، والطريق إلى روايتهما واحد)).<sup>(١)</sup>

وعليه، فالحسن بن سعيد بن حماد الأهوازي ثقة، معتبر الحديث وطرقهم مشتركة إلا الطريق محل الكلام، الذي نحن بصدده، حيث يختص به الحسن، وبذلك يزيد على أخيه الحسين بهذا الطريق.

وعليه، فالحسن بن سعيد بن حماد الأهوازي ثقة، معتبر الحديث كما تقدم.

**السادس: زرعة بن محمد الحضرمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:**

((زرعة بن محمد أبو محمد الحضرمي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكان صحب سَمَاعَة وأكثر عنه ووقف له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٤ - ١٠٥ الرقم ١٩٧.

بن الحسن بن الوليد، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ وَسَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَالْحَسَنِ بْنِ مَتَّيْلٍ، عَنْ يَعْقُوبِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ زُرْعَةَ بْنِ كَاتِبِهِ) (١).

وترجم له الشيخ الطوسي (طٰبَتْهُ الْأَرْضُ) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((زرعة بن محمد الحضرمي، واقفيي المذهب، له أصل، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن محمد الحضرمي عنه، وأخبرنا ابن أبي جيد عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عيسى بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة)) (٢).

وذكره كذلك في رجاله في ثلاثة موارد:

**الأول:** حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عَلَيْهِ الْأَكْلُونَ)، وقال عنه: ((زرعة بن محمد الحضرمي)) (٣).

**الثاني:** حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عَلَيْهِ الْأَكْلُونَ)، وأشار إلى كونه واقفيًا (٤).

**الثالث:** حينما عدّه في عداد من لم يرو عن واحد من الأئمة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٦ الرقم ٤٦٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٤ الرقم ٣١٣.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢١١ الرقم ٢٧٥٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٧ الرقم ٥٠١١.

(عليه السلام)، وعلق عليه بالقول: ((زرعة بن محمد عن سماعة))<sup>(١)</sup>.

وتقديم توجيه عد الشیخ الطوسي (عليه السلام) بعض الرواۃ في عداد بعض أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، ومن ثم يعدهم في عداد من لم يرو عن واحد منهم (عليهم السلام)، وهو كونه من باب أن كتاب الرجال للشیخ الطوسي كان بمثابة المسودة الأولية كما وصلتنا، ولم يكتمل النظر فيها وإعدادها بصورة نهائية، وبالتالي تقع فيه مثل هذه الأخطاء واللاحظات.

نعم، لا بد من الإشارة إلى مسألة، وهي ما ذكره الكشي في

رجاله:

١- أبو عمرو قال: سمعت حمدویه، قال: زرعة بن محمد الحضرمي، وافقی.

٢- حدثني علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدثني الفضل، قال: حدثني محمد بن الحسن الواسطي ومحمد بن يونس، قالا: حدثنا الحسن بن قيامة الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام)، فقلت: جعلت فداك، ما فعل أبوك؟ قال: مضى كما مضى آباؤه (عليهم السلام)، قلت: فيكيف أصنع بحديث حدثني به زرعة بن محمد الحضرمي، عن سماعة بن مهران، أن أبا عبد الله (عليه السلام) قال: إن ابني هذا فيه شبه من خمسة أنبياء، يحسد كما حسدة يوسف (عليه السلام)، ويغيب كما غاب يونس، وذكر

(١) المصدر السابق: ص ٤٢٧ الرقم ٦١٣٥.

ثلاثة آخر؟ قال: كَذِبْ زُرْعَةُ، لِيَسْ هَكُذَا حَدِيثُ سَاعَةٍ، إِنَّمَا قَالَ: صاحب هذا الأمر - يعني القائم (عليه السلام) - فيه شبه من خمس أنبياء، ولم يقل: ابني (١).)

والرواية صريحة في كذب زرعة فيما رواه عن ساعية، ولكن من الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على هذه الرواية؛ من جهة كونها ضعيفة من ناحية السند، فإن فيها جملة من المهملين الذين لم يثبت لهم توثيق، كمحمد بن الحسن الواسطي والحسين بن قيامة، والخدش في علي بن محمد بن قتيبة، كل ذلك يمنع عن التمسك بدلائلها، كما هو واضح. نعم، الرواية الأولى معتبرة؛ لذلك نلتزم بكون الرجل واقفياً، خصوصاً بعد تأكيد الشيخ الطوسي لذلك الأمر في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، كما تقدم.

وعليه، فزرعة بن محمد الحضرمي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زرعة بن محمد الحضرمي معتبر، مضافاً إلى وثاقة زرعة بن محمد الحضرمي.

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١ / ٧٧٤ الرقم ٩٠٤.

## الطريق الخامس والعشرون بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زكريا بن آدم القمي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زكريا بن آدم، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم، عن أحمد بن إسحاق بن سعد، عن زكريا بن آدم القمي صاحب الرضا (عليه السلام)).<sup>(١)</sup>)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير،  
شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري القمي، ترجم له  
النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص  
الأشعري القمي، أبو علي القمي، وكان وافد القميين، وروى عن أبي  
جعفر الثاني (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكان خاصة أبي محمد (عليه السلام)).

قال أبو الحسن علي بن عبد الواحد الحمراني (عليه السلام) وأحمد بن الحسين (عليه السلام): رأيت من كتبه كتاب علل الصوم كبير، ومسائل الرجال لأبي الحسن الثالث (عليه السلام)، جمّعه.

قال أبو العباس أحمد بن علي بن نوح الصيرفي: أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار، قال: حدثنا سعد به عنه، وأخبرني إجازة أبو عبد الله القزويني، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد عنه بكتبه<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (قائمه) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري، أبو علي، كبير القدر، وكان من خواص أبي محمد (عليه السلام)، ورأى صاحب الزمان (عليه السلام)، وهو شيخ القميين ووافدهم، وله كتب، منها: كتاب علل الصلاة كبير، ومسائل الرجال لأبي الحسن الثالث (عليه السلام)، أخبرنا بها الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد بن عبد الله عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي كذلك في رجاله تارةً في عِدَاد أَصْحَاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يذكره بشيء<sup>(٣)</sup>، وأخرى في عِدَاد أَصْحَاب

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩١ الرقم ٢٢٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٧٠ الرقم ٧٨.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٧٣ الرقم ٥٥٢٦.

الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، ووصفه بالقول: ((أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري، قمي، ثقة))<sup>(١)</sup>.

فالنتيجة: أن وثاقة الرجل، بل جلاله قدره واضحة، لا لبس فيها.

الرابع: زكريا بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زكريا بن آدم الأشعري القمي معتبر؛ لوثاقة من وقع فيه، مضافاً إلى وثاقة زكريا بن آدم نفسه.

(١) المصدر السابق: ص ٣٩٧ الرقم ٥٨١٧.

## الطريق السادس والعشرون بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زكريا بن مالك الجعفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زكريا بن مالك الجعفي، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (عليه السلام)، عن أبيه، عن محمد بن أحمد، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسakan، عن عبد العباس الفضل بن عبد الملك، عن زكريا بن مالك الجعفي)).<sup>(١)</sup>

وقال في مورد آخر:

((وما كان فيه عن زكريا النقاض (وهو أيضاً زكريا بن مالك الجعفي)، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسakan، عن عبد أبي العباس الفضل بن عبد الملك، عن زكريا النقاض وهو زكريا بن مالك الجعفي)).<sup>(٢)</sup>

وعليه، فهنا طريقان لا بدّ من تنقيح رجاهما.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧٢.

## أما الطريق الأول فرجاله:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل روایات وكتب أبيه، وبالتالي فلو لم تثبت وثاقته لما أضر ذلك في اعتبار مروياته.

الثاني: والده أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد، الظاهر أنّه محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمي، من مشايخ الكليني، معتبر الرواية.

الرابع: علي بن إسماعيل بن عيسى، لم يثبت له توثيق.

الخامس: صفوان بن يحيى، ثقة، بل لا يروي إلا عن ثقة، بل لا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السادس: عبد الله بن مسakan، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: الفضل بن عبد الملك، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الفضل بن عبد الملك، أبو العباس البَقَبَاق، مولى، كوفي، ثقة، عين، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، يرويه داود بن حصين، أخبرنا أحمد بن محمد بن الجراح، قال: حدثنا علي بن همام، قال: حدثنا المنذر بن زياد، قال: حدثنا محمد بن عبد الملك بن غالب،

قال: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ بْنُ حَصَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ بِكِتَابِهِ) (١).

وذكره الشيخ الطوسي (١) في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصادقِ (٢)، وَقَالَ عَنْهُ: ((الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو الْعَبَاسِ الْبَقَبَاقِ، كَوْفَيٌّ)) (٣).

وَعَلَيْهِ، فَوَثَاقَةُ الرَّجُلِ وَاعْتِبَارُ مَرْوِيَاتِهِ وَاضْحَاهُهُ، لَا لِبْسٍ فِيهَا.

الثامن: زَكْرِيَا بْنُ مَالِكَ الْجُعْفِيِّ، وَهُوَ زَكْرِيَا النَّقَاضُ، بَعْدَ التَّتْبِعِ لَمْ نَجِدْ لِرَجُلٍ تَرْجِمَةً تُذَكَّرُ، يُعْرَفُ مِنْهَا حَالُهُ مِنْ نَاحِيَةِ الْوَثَاقَةِ فِي الْحَدِيثِ مِنْ عَدْمِهَا، وَبِالْتَّالِي فَلَا مَعْطِيَاتٌ رَجَالِيَّةٌ بَيْنَ أَيْدِينَا عَلَى هَذِهِ الْشَّخْصِيَّةِ.

نعم، ذكره الشيخ الطوسي (١) في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصادقِ (٢)، وَقَالَ عَنْهُ: ((زَكْرِيَا بْنُ مَالِكَ الْجُعْفِيِّ الْكَوْفِيٌّ)) (٣).

وَعَلَيْهِ، فَالرَّجُلُ مَهْمَلٌ، لَمْ يُثْبِتْ لَهُ تَوْثِيقٌ.

فَالْتَّتِيْجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الشِّيْخِ الصَّدُوقِ الْأَوَّلِ فِي كِتَابِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيْهُ إِلَى زَكْرِيَا بْنُ مَالِكَ الْجُعْفِيِّ النَّقَاضِ غَيْرِ مُعْتَبِرٍ؛ لِعدَمِ ثَبُوتِ وَثَاقَةِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيْسَى، مُضَافًاً إِلَى أَنَّ نَفْسَ زَكْرِيَا بْنِ مَالِكَ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠٨ الرقم ٨٤٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٨ الرقم ٣٨٥٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢١٠ الرقم ٢٧٢٥.

النَّخْعَيِ النَّقَاضِ لَمْ يُثْبَتْ لَهُ تَوْثِيقٌ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيِ، فَرِجَالُهُ:

الْأُولُ: وَالَّدُهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسِينِ بْنُ بَابُوِيِّهِ الْقَمِّيِّ، ثَقَةٌ، جَلِيلٌ،  
تَقْدِيمٌ.

الثَّانِيُّ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىِ الْعَطَّارِ، شِيخُ الْكَلِينِيِّ، ثَقَةٌ، عَيْنٌ، تَقْدِيمٌ.

الثَّالِثُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْصَّلَتِ الْقَمِّيِّ، مُعْتَبِرٌ  
الرَّوَايَةَ، تَقْدِيمٌ.

الرَّابِعُ: عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيْسَىٰ، لَمْ يُثْبُتْ لَهُ تَوْثِيقٌ، تَقْدِيمٌ.

الخَامِسُ: صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَىٰ، ثَقَةٌ، وَجْهٌ، لَا يَرْوَى بِلٌ وَلَا يُرْسَلُ  
إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ، كَمَا هُوَ الصَّحِيحُ، تَقْدِيمٌ.

السَّادِسُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْكَانٍ، ثَقَةٌ، مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ، تَقْدِيمٌ.

السَّابِعُ: الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، أَبُو الْعَبَّاسِ الْبَقَبَاقِ، ثَقَةٌ، عَيْنٌ،  
مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ، تَقْدِيمٌ.

الثَّامِنُ: زَكْرِيَا النَّقَاضِ، أَوْ زَكْرِيَا بْنُ مَالِكِ الْجَعْفِيِّ، مَهْمُلٌ، لَمْ  
يُثْبُتْ لَهُ تَوْثِيقٌ، تَقْدِيمٌ.

وَعَلَيْهِ، فَطَرِيقُ الصَّدُوقِ الثَّانِيِّ فِي كِتَابِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهِ  
إِلَى زَكْرِيَا بْنِ مَالِكِ الْجَعْفِيِّ (زَكْرِيَا النَّقَاضِ) غَيْرُ مُعْتَبِرٍ؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ

ثبت وثاقة علي بن إسماعيل بن عيسى، مضافاً إلى عدم وثاقة زكريا بن مالك الجعفي (زكريا النقاض).

## الطريق السابع والعشرون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزّهري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الزهري، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن القاسم بن محمد الأصفهاني، عن سليمان بن داود المنقري، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري واسمه محمد بن مسلم بن شهاب، عن علي بن الحسين (عليهما السلام))<sup>(١)</sup> .

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الثالث: القاسم بن محمد الأصفهاني (الأصفهاني)، وهو القاسم بن محمد القمي المعروف بـكاسولا، غير موثق، لكن يجوز أن يخرج أن كلامه كشاهد أو مؤيد.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٥.

الرابع: سليمان بن داود المنقري، تعارض فيه التوثيق والتضعيف، فالرجل غير معتبر الحديث.

الخامس: سفيان بن عيينة، والرجل من رجال بل أركان العامة، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهملاي، كان جده أبو عمران عاملاً من عمال خالد القسري، له نسخة عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)). أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا الحميري، وأخبرنا أحمد بن علي بن العباس، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا الحميري، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الرحمن عنه)).<sup>(١)</sup>

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهملاي، مولاهما، أبو محمد الكوفي، أقام بمكة))<sup>(٢)</sup>.

وقال الكشي في سفيان بن عيينة: ((محمد بن مسعود، قال: حدثنا علي بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن الوليد، قال: حدثنا العباس بن هلال، قال: ذكر أبو الحسن الرضا (عليه السلام): أن سفيان بن عيينة لقي أبي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٠ الرقم ٥٠٦.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٠ الرقم ٢٩٢٥.

عبد الله (عليه السلام) فقال له: يا أبا عبد الله، إلى متى هذه التقى وقد بلغت هذا السن؟ فقال: والذى بعث محمداً بالحق، لو أنّ رجلاً صلّى ما بين الركن والمقام عمره، ثمّ لقي الله بغير ولايتنا أهل البيت لَقِيَ الله بميّة جاهلية)).<sup>(١)</sup>

ومن الواضح أنّ الرواية مخدوشة سندًا؛ وذلك لأنّ العباس بن هلال الشامي مهمّل، لم يثبت له توثيق وإن روى فيما يُسمّى بتفسير القميّ، ولكن ذلك لا يكفي لإثبات وثاقته كما هو المختار؛ من جهة عدم ثبوت نسبة ما بآيدينا من التفسير إلى علي بن إبراهيم القمي نفسه، مضافاً إلى أنّه لا دلالة للورود في التفسير بنفسه على وثاقة الراوي في الحديث على تفصيل تقدم.

وأمّا من ناحية الدلالة، فمن الواضح أنّه لا دلالة للرواية على الوثاقة في الحديث بوجهه، ووقوع الرجل فيما يُسمّى بتفسير القمي حيث روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه سليمان بن داود المنقري في سورة البقرة تفسير قوله تعالى: ﴿فِمَنِ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتَنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وتقديم الحديث عن أنّ نفس الواقع في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمي ليس بكافٍ للقول بوثاقة الراوي؛ وذلك لعدم ثبوت نسبة ما

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٦٨٩ / ٢ . ٧٣٥

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٠.

بأيدينا من التفسير إلى القمي، هذا من جانب، ومن جانب آخر عدم ثبوت دلالة ما قيل بدلاته من كلمات المقدمة على وثاقة من روى عنه في التفسير على تفصيل تقدم.

وعليه، فسفيان بن عيينة مهممل، لم يثبت له توثيق.

السادس: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، والرجل من رواة العامة، ولم نجد بالمقدار الذي بحثنا فيه ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل في الحديث، وعليه فالرجل مهممل، لا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع من روى من رجال الطريق، كسفيان بن عيينة والقاسم بن محمد الأصفهاني الملقب بكاسولا، وتعارض التوثيق والتضعيف في سليمان بن داود المنقري، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة الزهري نفسه.

## الطريق الثامن والعشرون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى زياد بن سوقة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زياد بن سوقة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن زياد بن سوقة))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،  
تقدّم.

الثالث: أيوب بن نوح بن دراج، ثقة، عظيم المنزلة، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل  
ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

الخامس: زياد بن سوقة، وثقة النجاشي صريحاً حينما تكلم في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٠.

ترجمة حَفْصُ بْنُ سَوْقَةٍ<sup>(١)</sup>.

وتعرض لذكره الشیخ الطوسي في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ عَلَىْ بْنِ  
الْحَسِينِ (عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ) <sup>(٢)</sup>.

ويُعْضَدُ وثاقته روایة ابن أبي عُمَيْرٍ عَنْهُ، كَمَا فِي الطَّرِيقِ إِلَى زِيَادَ  
بْنَ سَوْقَةِ مَحْلِ الْكَلَامِ، وَبِالْتَّالِي فَوْثَاقَةُ الرَّجُلِ وَاعْتِبَارُ مَرْوِيَاتِهِ وَاضْحَى  
صَرِيْحَةً.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الصَّدُوقِ فِي كِتَابِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيْهُ إِلَى زِيَادَ  
بْنَ سَوْقَةِ صَحِيْحٍ مُعْتَبِرٍ، مُضَافًا إِلَى وَثَاقَةِ زِيَادِ نَفْسٍ وَاعْتِبَارِ مَرْوِيَاتِهِ.

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشیعة: ص ١٣٥ الرقم ٣٤٨.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١١٤ الرقم ١١٢٨.

## الطريق التاسع والعشرون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى زياد بن مروان القندي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زياد بن مروان القندي، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، ويعقوب بن يزيد، عن زياد بن مروان القندي))<sup>(١)</sup>).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،  
جليل، تقدّم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث،  
تقدّم.

الرابع: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة،  
صدوق، تقدّم.

الخامس: زياد بن مروان القندي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

(( زياد بن مروان، أبو الفضل، وقيل: أبو عبد الله الأنباري القندي، مولىبني هاشم، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ووقف في الرضا (عليه السلام)، له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرناأحمد بن محمد هارون وغيره، عنأحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا أحمّد بن يوسف بن يعقوب الجعفي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الزعفراني عن زياد بكتابه ))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

(( زياد بن مروان القندي، له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد عنه ))<sup>(٢)</sup>.

وذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وترجم له بالقول: (( زياد بن مروان القندي الأنباري، أبو الفضل ))<sup>(٣)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧١ الرقم ٤٥٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣١ الرقم ٣٠٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٨ الرقم ٢٦٩٤.

الثاني: ذكره في عِدَادِ الْإِمَامِ مُوسَى الكاظم (عَلَيْهِ الْكَاظِمَيْنَ)، وقال عنه: ((زياد بن مروان القندي، مولىبني هاشم، يُكَنِّي أبا الفضل، له كتاب، وافقى))<sup>(١)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي (طَبَّابُهُ) في خلاصة الأقوال بما حاصله: ((زياد بن مروان القندي، بالقاف والنون والدال المهملة، يُكَنِّي أبا الفضل، وقيل: أبا عبد الله الأنباري، مولىبني هاشم، روى عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَاظِمَيْنَ) وأبي الحسن (عَلَيْهِ الْكَاظِمَيْنَ) ووقف في الرضا (عَلَيْهِ الْكَاظِمَيْنَ)، قال الكشي: عن حمدویه حدثنا الحسن بن موسى قال زياد: هو أحد أركان الوقف، وبالجملة فهو عندي مردود الروایة))<sup>(٢)</sup>.

ومن الواضح أنّ سبب رد روایته من قبل العلامة الحلي (طَبَّابُهُ) هو وقته، كما هو حال جملة من الأعلام من لا يقبل روایة غير الإمامي، وإن كان هذا مبني على أساس غير صحيح، والصحيح - كما هو المختار - قبول إخبار الثقة، أعم من كونه إمامياً أو غير إمامي، شيعياً أو غير شيعي وهكذا؛ وذلك لأنّ عمدة الدليل على حجية خبر الثقة سيرة العقلاء، والعقلاء لا يفرقون بين الشيعي وغير الشيعي في الحجية والقبول طالما كان المناظر في الحجية - وهو إيراث إخباره للاطمئنان بمؤدى الأخبار - متوفّر في خبر الثقة، لا بشرط من ناحية

(١) المصدر السابق: ص ٣٣٧ الرقم ٥٠١٢.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٤٩ الرقم ١٣٨٠.

عقيدته ومذهبه واعتقاده.

ثم أَّه وإن كان لم يصرح الأعلام بوثاقة القندي، ولكن يمكن استفادة تلك الوثاقة من روایة ابن أبي عُمير عنه في جملة من الموارد، كما في تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي في باب ما يجب أن يخرج من الصدقة<sup>(١)</sup>، وكذلك ما ورد في الكافي عن الكليني في باب السجود<sup>(٢)</sup>، وكذلك في باب حد الرضاع الذي يُحرّم<sup>(٣)</sup>، وكذلك ما ورد في الواقي للكاشاني (بنبيه)<sup>(٤)</sup>.

وابن أبي عُمير كما ثبت لدينا لا يروي بل لا يُرسل إلّا عن ثقة كما تقدم. وعليه، فزياد بن مروان القندي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طریق الشیخ الصدوق إلى زیاد بن مروان القندي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة زیاد بن مروان نفسه واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٤/٦٣ ح ١٧١.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/٣٢٨ ح ٢٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥/٤٣٨ ح ٦.

(٤) ينظر: الكاشاني، الواقي: ١٠/٢٠٧ ح ١٤٥١.

## الطريق الثلاثون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى زيد الشحام

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زيد الشحام، فقد رويته عن أبي و محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة، عن زيد الشحام أبي أسامة))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الرابع: محمد بن عبد الحميد، وهو مشترك بين أكثر من واحد من الثقات وغير الثقات، ولكن الظاهر أنه محمد بن عبد الحميد

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١.

العطار؛ بقرينة ما في كامل الزيارات من ورود السند لهذا بعينه، مصراً حاً فيه بكونه محمد بن عبد الحميد هو العطار، حيث ورد في باب قول جبرائيل لرسول الله (عليه السلام)، وهو الباب السابع عشر، الحديث الثاني، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الحميد العطار، عن أبي جميلة المفضل بن صالح، عن أبيأسامة زيد الشحام، عن أبي عبد الله (عليه السلام) <sup>(١)</sup>.

ومحمد بن عبد الحميد العطار، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار، أبو جعفر، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين، له كتاب النوادر، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر عنه بالكتاب)) <sup>(٢)</sup>.

ويعضد وثاقة الرجل روایة ابن أبي عمر عنہ، كما في تهذیب الأحكام في باب مستحق الفطرة <sup>(٣)</sup>.

وعليه فمحمد بن عبد الحميد العطار ثقة معتبر الحديث.

الخامس: أبو جميلة، المفضل بن صالح، من الرواة الذين

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٢٨ ح ٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٩ الرقم ٩٠٦.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٤/٨٧ ح ٢٥٣.

تعارض فيهم التضعيف والتوثيق، أمّا التضعيف فمنشئه أمران:

الأول: ما ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في

ترجمة جابر بن يزيد الجعفي، حيث قال:

((وروى عنه - أي عن جابر بن يزيد الجعفي - جماعة غُمز فيهم وضُعِّفوا، منهم عمرو بن شمر، ومفضل بن صالح، ومنخل بن جمبل، ويوسف بن يعقوب)).<sup>(١)</sup>

ولكن قد يُناقض فيه من جهة أنَّ النجاشي - كما هو واضح - لم يبين من الذين غمز بهؤلاء وضعُّفهم، وبالتالي فقد يكون من ضعُّفهم من لا يقبل قوله وتضعيقه.

الثاني: ما ذكره الغضايري في رجاله: ((المفضل بن صالح، أبو جميلة الأسدية، مولاهم النخاس، ضعيف، كذاب، يضع الحديث.

حدَّثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْزَّبِيرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ فَضَالٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَعَاوِيَةَ بْنَ حَكِيمٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا جَمِيلَةَ يَقُولُ: إِنِّي وَضَعَتْ رِسَالَةً مَعَاوِيَةَ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَقَدْ رَوَى الْمُفْضَلُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْأَكْلَمَةُ) وَأَبِي الْحَسَنِ (عَلَيْهِ الْأَكْلَمَةُ)).<sup>(٢)</sup>

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢.

(٢) ابن الغضايري، الرجال: ص ٨٨ الرقم ١١٨.

وتضعيقه من قبل ابن الغضائري واضح لا لبس فيه، بمعية ثبوت كتاب ابن الغضائري لدينا، فيكون التضعيق ثابتاً واضحاً، خصوصاً مع أنه جاء بكلمات الكذب ووضع الحديث، وسراً مثلاً على كذبه ووضعه، وهي رسالة معاوية إلى محمد بن أبي بكر، فهذا يوجب الاطمئنان بمؤدى هذا الضعف، ويعضده تضعيف الرجل والقبح فيه ما في كتب العامة، كما هو واضح<sup>(١)</sup>.

وأمّا التوثيق فمنشئه رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه، كما ورد في كتاب الكافي للكليني<sup>(٢)</sup>.

وقد تقدم أن المختار تاماً القول بكون البزنطي من لا يروي، بل لا يرسل إلا عن ثقة، فعليه يتعارض هذا التوثيق مع تضعيف ابن الغضائري.

فالنتيجة: أنه لا يمكن اعتبار مرويات الرجل.

نعم، نود الإشارة إلى أن الاطمئنان بكون صفوان أو البزنطي أو ابن أبي عمير لا يرون إلا عن ثقة، لا يهدّمه روایتهم عن شخص أو شخصين أو أكثر من لم تثبت وثاقتهم، طالما كان المتبقى من الثقات نسبتهم (٩٧٪ أو ٩٨٪) أو أكثر.

(١) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٤٣ / ١٠، الذهبي، تاريخ الإسلام: ٣ / ٤٨.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣ / ٥١، ٢٣١ / ٤، ١٦٧ / ٦، ٤٠٦ / ٥، ١٩٩، ١٦٧ / ٧، ٤٤ / ٨.

وعليه، فالامر معلق على عدد المشايخ الثقات بحسب نظرية الاحتمال، وقد فصلنا الحديث في ذلك فراجع<sup>(١)</sup>.

ال السادس: زيد الشحام، ترجم له النجاشي بالقول:

((زيد بن يونس، وقيل: ابن موسى، أبوأسامة الشحام، مولى شدید بن عبد الرحمن بن نعيم الأزدي الغامدي الكوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب، يرويه جماعة، أخبرني محمد بن علي بن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدثنا محمد بن بكر بن جناح، قال: حدثنا صفوان بن يحيى عن زيد بكتابه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((زيد الشحام، يُكَنِّي أباأسامة، ثقة، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، وعدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة عنه))<sup>(٣)</sup>.

وذكره كذلك في رجاله حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((زيد بن يونس، أبوأسامة الأزدي،

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ١ / ٧ وما بعدها.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٥ الرقم ٤٦٢.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٩ - ١٣٠ الرقم ٢٩٨.

مولاهم، الشّحام، الكوفي))<sup>(١)</sup>.

وعليه، فوثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة من توثيق الشيخ الطوسي الصريح له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، مضافاً إلى روایة صفوان بن یحیی لكتابه عنه، وصفوا ن من ثبت أَنَّه لا یروي ولا یرسل إِلَّا عن ثقة، كما هو المختار والصحيح.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوقي والذي هو في الحقيقة طريقان في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زيد الشّحام غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة أبي جميلة، مع أَنَّ زيد الشّحام بنفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٠٦ الرقم ٢٦٥٦.

## الطريق الحادي والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي

طال (علیہ السلام)

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أبي الجوزاء المُنبه بن عبيد الله، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)). (١).

يقع الكلام في رجال الطريقين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،  
تقديم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، حليلٌ، تقدم.

الرابع: المُنْبَّهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو الْجُوزَاءِ، تَرْجُمَ لَهُ النَّجَاشِيُّ فِي فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّعْيَةِ بِالْقَوْلِ: (مُنْبَّهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو الْجُوزَاءِ التَّمِيمِيُّ، صَحِيحُ الْحَدِيثِ، لَهُ كِتَابٌ نَوَادِرٌ) <sup>(١)</sup>.

وَعَلَيْهِ، فَالرَّجُلُ ثَقَةٌ، مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ.

الخامس: الْحَسِينُ بْنُ عَلْوَانَ الْكَلَبِيُّ، ثَقَةٌ، مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ، تَقْدِيمٌ.

السادس: عَمَرُو بْنُ خَالِدَ الْفَزَارِيُّ، ثَقَةٌ، تَقْدِيمٌ.

السابع: زَيْدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ <sup>(عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)</sup>، تَعْرُضُ لِذِكْرِهِ الشِّيْخُ الطَّوْسِيُّ <sup>(فَتَحُّ الْبَابُ)</sup> فِي رِجَالِهِ فِي ثَلَاثِ مَوَارِدٍ: الْأُولُّ: حِينَمَا عَدَّهُ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ عَلِيِّ السَّجَادِ <sup>(عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)</sup>، وَلَمْ يُتَرْجِمْ لَهُ بِشَيْءٍ يُذَكِّرَ <sup>(٢)</sup>.

الثَّانِي: حِينَمَا عَدَّهُ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ <sup>(عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)</sup>، وَقَالَ عَنْهُ: ((أَبُو الْحَسِينِ، أَخُوهُ <sup>(عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)</sup>)) <sup>(٣)</sup>.

الثَّالِثُ: حِينَمَا عَدَّهُ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ <sup>(عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)</sup>، وَتَرْجُمَ لَهُ بِالْقَوْلِ: ((زَيْدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

(١) النَّجَاشِيُّ، فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّعْيَةِ: ص ٤٢١ الرَّقْم ١١٢٩.

(٢) يَنْظُرُ: الطَّوْسِيُّ، الرِّجَالُ: ص ١١٣ الرَّقْم ١١٢٦.

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ص ١٣٥ الرَّقْم ١٤٠٦.

(عليه السلام) أبو الحسين، مدني، تابعي، قُتِل سنة إحدى وعشرين ومائة، له اثنتان وأربعون سنة))<sup>(١)</sup>.

وذكر الشيخ المفيد (عليه السلام) في الإرشاد في باب ذكر إخوة الإمام الباقر (عليه السلام): ((وكان زيد بن علي بن الحسين (عليه السلام) عين أخوته بعد أبي جعفر (عليه السلام) وأفضلهم، وكان عابداً، ورعاً، فقيهاً، سخياً، شجاعاً، وظهر بالسيف يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويطلب بثارات الحسين (عليه السلام)).

واعتقد كثير من الشيعة فيه الإمامة، وكان سبب اعتقادهم ذلك فيهم خروجه بالسيف يدعوا إلى الرضا من آل محمد (عليه السلام)، فظنّوه يريد بذلك نفسه، ولم يكن يريد لها به؛ لمعرفته باستحقاق أخيه للإمامية من قبله، ووصيته عند وفاته إلى أبي عبد الله (عليه السلام)، وعندما قُتِل بلغ ذلك من أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) كُلّ مبلغ، وحزن له حُزناً عظيماً حتّى بان عليه، وفرق من ماله في عيال من أصيب معه من أصحابه ألف دينار، وكان مقتله يوم الإثنين لليلتين خلتا من صفر سنة عشرين ومائة، وكان سِنّه يومئذٍ اثنين وأربعين سنة))<sup>(٢)</sup>.

ووثاقة الرجل وجلاله قدره وتقواه واضحة، ومع ذلك يغضّدتها

(١) المصدر السابق: ص ٢٠٦ الرقم ٢٦٥٥.

(٢) المفيد: الإرشاد: ٢/ ١٧٣ ب: ذكر إخوة الإمام الباقر (عليه السلام) وطرف من أخبارهم.

ما أورده الكليني في الكافي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم قال:

((سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْيَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ..... فَانظُرُوا عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَحْرُجُونَ وَلَا تَقُولُوا خَرَجَ زَيْدٌ فَإِنَّ زَيْدًا كَانَ عَالِمًا وَكَانَ صَدُوقًا وَلَمْ يَدْعُكُمْ إِلَى نَفْسِهِ إِنَّمَا دَعَكُمْ إِلَى الرَّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ وَلَوْ ظَهَرَ لَوْفَى بِمَا دَعَكُمْ إِلَيْهِ إِنَّمَا خَرَجَ إِلَى سُلْطَانٍ مُجْتَمِعٍ لِيَنْفُضَهُ .....)).<sup>(١)</sup>

ومنذ الرواية صحيح لا لبس فيه، فعلي ثقة، وأبواه معتبر الرواية، وصفوان بن يحيى ثقة، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، والعicus يكفي روایة صفوان عنه، وكذلك ما رواه الصدوق طاب ثراه، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن سيابة، قال: ((دفع إلى أبو عبد الله الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام) ألف دينار، وأمرني أن أقسمها في عيال من أصيب مع زيد بن علي (عليه السلام)، فقسمتها، فأصاب عبد الله بن الزبير أخا الفضيل الرسان أربعة دنانير)).<sup>(٢)</sup>

ومنذها معتبر صحيح، فوالد الصدوق ثقة، وعبد الله بن جعفر الحميري شيخ الكليني ثقة، وإبراهيم بن هاشم معتبر الرواية، ومحمد

(١) الكليني، الكافي: ٨/٢٦٤.

(٢) الصدوق، الأمامي: ص ٤١٦ المجلس ٥٤: ح ١٣.

بن أبي عمر أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، وبذلك يمكن تصحيح رواية عبد الرحمن بن سيابة.

وكذلك ما أورده الكشي في ترجمة سليمان بن خالد محمد بن الحسن وعثمان ابنًا حامد، قالا: ((حدثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي بن فضال، عن مروان بن مسلم، عن عمار السباطي، قال: كان سليمان بن خالد خرج مع زيد بن علي حين خرج، فقال له رجل ونحن وقوف في ناحية، وزيد واقف في ناحية: ما تقول في زيد، هو خير أم جعفر؟ قال سليمان: قلت والله، ليوم من جعفر خير من زيد أيام لدينا، قال: فحرّك دابّته وأتى زيداً وقصّ عليه القصة، فمضيت نحوه فانتهيت إلى زيد وهو يقول: جعفر إمامنا في الحلال والحرام)).<sup>(١)</sup>

ومنها ما رواه كذلك الكشي في ترجمة إسماعيل بن محمد (السيد الحميري) بإسناده عن الفضل بن الرسان قال: ((دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) بعد ما قُتِلَ زيد بن علي، قال (عليه السلام): رحمه الله، أما آنّه كان مؤمناً، وكان عارفاً، وكان عالماً، وكان صدوقاً، أما آنّه لو ظفر لوفي، أما آنّه لو ملك لعرف كيف يضعها)).<sup>(٢)</sup>

مضافاً إلى جملة أخرى من الروايات كما في ترجمة سلمة بن

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٦٥٢ / ٢.

(٢) المصدر نفسه: ٥٧٠ / ٢.

سهيل، وأبي المقدام، وسالم بن أبي حفصة، وكثير النوى، وسورة بن كليب، وهارون بن سعد العجلي، والفضيل بن الزبير الرسان، وبذلك تكون الروايات مستفيضة في حسن حال الرجل، ووثاقته، وعظم شأنه، وتقواه، وورعه.

نعم، لا بد من الإشارة إلى جملة الروايات التي يظهر منها عدم رضا الإمام الصادق (عليه السلام) بخروج زيد، أو على الإشارة إلى وجوه مُنْقَصَّةٍ فيه، وهي:

الرواية الأولى:

ما رواه الكشي في ترجمة زراره عن محمد بن مسعود، قال: ((حدّثني عبد الله بن خالد الطيالسي، قال: حدّثني الحسن بن علي الوشّاء، عن أبي خدّاش، عن علي بن إسماعيل، عن أبي خالد، وعن محمد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمد القمي، قال: حدّثني محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابن ريان، عن الحسن بن راشد، عن علي بن إسماعيل، عن أبي خالد، عن زراره، قال: قال لي زيد بن علي وأنا عند أبي عبد الله (عليه السلام): ما تقول يا فتى في رجل من آل محمد (عليه السلام) استنصرك؟ فقلت: إن كان مفروض الطاعة نصرته، وإن كان غير مفروض الطاعة فلي أن أفعل، ولي أن لا أفعل، فلما خرج قال أبو عبد الله (عليه السلام): أخذته والله من

بين يديه ومن خلفه، وما تركت له مخرجاً<sup>(١)</sup>.

و سند الرواية بكل طرقه ضعيف؛ وذلك لورود عدة مجاهيل فيها.

### الرواية الثانية:

ما رواه في ترجمة أبي جعفر الأحول، محمد بن علي بن النعيم، قال: ((حدّثني محمد بن مسعود، قال: حدّثني إسحاق بن محمد البصري، قال: حدّثني أحمد بن صدقة الكاتب الأنباري، عن أبي مالك الأحسبي، قال: قال حدّثني مؤمن الطاق...)).<sup>(٢)</sup>

والرواية الأولى مرسلة، والثانية ضعيفة سندًا.

### الرواية الثالثة:

ما رواه الكشي في ترجمة سعيد بن منصور، عن حمدويه قال: ((حدّثنا أيوب، قال: حدّثنا حنان بن سدير، قال: كنت جالساً عند الحسن بن الحسن بن الحسين، فجاءه سعيد بن منصور وكان من رؤساء الزيدية، فقال له: ما ترى في النبي؟ فإنّ زيداً كان يشربه عندنا، قال: ما أصدق على زيد أنه شرب مسكوناً، قال: بلى، قد شربه، قال: فإنّ كان فعل، فإنّ زيداً ليس بنبي، ولا وصي، ولا وصي نبي، إنّما هو رجل

(١) المصدر السابق: ١/٣٦٩ الرقم ٢٤٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٤٢٥ الرقم ٣٢٩.

من آل محمد (عليهم السلام)، يخطئ ويصيّب) <sup>(١)</sup>.

ولكن من الواضح أنه لا اعتماد على كلام سعيد بن منصور؛  
لعدم ثبوت توثيق له، ولأنه فاسد المذهب.

#### الرواية الرابعة:

ما ذكره الكشي في ترجمة أبي بكر الحضرمي، عن علي بن محمد بن قتيبة القتبي، قال: ((حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثني أبي، عن محمد بن جمهور، عن بكار بن أبي بكر الحضرمي، قال: دخل أبو بكر وعلقمة على زيد بن علي.....)) <sup>(٢)</sup>.

وهي كذلك ضعيفة من ناحية السند، وكذلك الرواية الخامسة والسادسة كلاهما ضعيف من ناحية السند، ويلحقها بالحكم بضعف السند الرواية السابعة بكل طرفيها، والرواية الثامنة ضعيفة بالإرسال، وجهالة جمع من ورد فيها.

نعم، الرواية التاسعة وإن كانت قويةً سنداً إلا أنها غير واضحة دلالة؛ لأنها ناظرة إلى جهة أخرى غير المدعى <sup>(٣)</sup>.

وعلى كل حال، فقد تتبعنا تلك الروايات فوجدناها ضعيفة، إما

(١) المصدر السابق: ٢/٤٩٩ الرقم ٤٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٧١٤ الرقم ٧٨٨.

(٣) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٨/٣٥٧-٣٦٩.

سندًا، أو دلالة، أو سندًا ودلالة، وعليه فتبقى الإشارة إلى وثاقة زيد وجلاله قدره وحسن حاله.

وعليه، فزيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب (عليه السلام)، ثقة في الحديث، معتبر الرواية، جليل القدر، عظيم المنزلة.

وعليه، فطريق الصدوق (عليه السلام) في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) معتبر صحيح، مضافاً إلى أنّ زيداً ثقة، معتبر الحديث.

## الطريق الثاني والثلاثون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى سدير الصيرفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سدير الصيرفي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عمرو بن أبي نصر الأنطاطي، عن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، ويُكَنَّى أبا الفضل))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عمرو بن أبي نصر الأنطاطي، ترجم له النجاشي في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٤.

## فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عمرو بن أبي نصر، واسمه زيد، وقيل: زياد، مولى السكون،  
ثم مولى يزيد بن فرات الشرعي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)  
وهم أهل بيته، له كتاب، أخبرنا الحسين عن أحمد بن جعفر، عن  
حميد، عن ابن سماعة، عن ابن جبلة عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام  
الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عمرو بن أبي نصر السكوني، مولى،  
كوفي))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((عمرو بن أبي نصر، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل،  
عن حميد، عن ابن نمير عنده))<sup>(٣)</sup>.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشيخ الصدوق (عليه السلام) هو الوحيد  
الذي أشار إلى أنّ لقبه الأنطاطي، وعلى كلّ حال فالرجل هو من ذكرنا  
ترجمته، ويعضد وثاقته روایة صفوان بن يحيى عنه، والذي ثبت لدينا  
أنّه لا يروي بل ولا يرسل إلّا عن ثقة كما هو المختار، كما وردت روایته

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٠ الرقم ٧٧٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٠ الرقم ٣٥٠٢.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨١ الرقم ٤٩٣.

عنه في تهذيب الأحكام والاستبصار<sup>(١)</sup>.

وعليه، فعمر بن أبي نصر الأنطاطي ثقة، معتبر الحديث.

السادس: سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، ذكره الشيخ

الطوسي (١٧٧) في رجاله في ثلاط موارد:

الأول: في عداد أصحاب الإمام علي بن الحسين (عليه السلام)، وقال

عنه: ((سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، يكنى أبا الفضل، من الكوفة، مولى<sup>(٢)</sup>)).

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ولم

يترجم له بشيء<sup>(٣)</sup>.

الثالث: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)،

وقال عنه: ((سدير بن حكيم الصيرفي، كوفي، يكنى أبا الفضل، والد حنّان))<sup>(٤)</sup>.

والرجل كذلك والد خالد، ومن ترجمته لم يذكر له توثيق صريح

في كتب الرجال، ولكن مع ذلك ذُكِرت لإثبات وثاقته عدة وجود:

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١ / ٤٦، الاستبصار: ١ / ٥٢.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١١٤ الرقم ١١٣٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٣٧ الرقم ١٤٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٢٣ الرقم ٢٩٩٤.

## الوجه الأول:

رواية ابن أبي عمر عنـه، كما في الأماـلي للـشـيخ الطـوـسي (١)، وبـمعـيـة أـنـ كـونـ الصـحـيـحـ أـنـ ابنـ أبيـ عمرـ مـنـ لاـ يـرـوـيـ، بلـ وـلاـ يـرـسـلـ إـلـاـ عـنـ ثـقـةـ، فالـرـجـلـ ثـقـةـ.

والـجـوابـ عـنـ ذـلـكـ:

تقدـمـتـ الإـشـارـةـ إـلـىـ أـنـ سـدـيرـاـ عـدـدـ فـيـ عـدـادـ أـصـحـابـ الإـمـامـ عـلـيـ بنـ الـحـسـينـ (عـلـيـهـ الـحـلـلـ)ـ وـمـحـمـدـ الـبـاقـرـ (عـلـيـهـ الـحـلـلـ)ـ وـجـعـفـرـ الـصـادـقـ (عـلـيـهـ الـحـلـلـ)ـ (الـمـسـتـشـهـدـ)ـ سـنـةـ ١٤٨ـ لـلـهـجـرـةـ، وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ فـتـرـةـ روـاـيـتـهـ وـحـيـاتـهـ لـاـ تـعـدـىـ سـنـةـ (١٤٨)ـ لـلـهـجـرـةـ، وـفـيـ قـبـالـ ذـلـكـ فـإـنـ ابنـ أبيـ عمرـ مـاتـ سـنـةـ (٢١٧)ـ لـلـهـجـرـةـ، وـبـالـتـالـيـ فـالـفـاـصـلـ الزـمـنـيـ أـكـثـرـ مـنـ (٦٠)ـ عـامـاـًـ، وـهـيـ فـتـرـةـ طـوـيـلـةـ تـكـفـيـ لـطـبـقـتـيـنـ، وـعـلـيـهـ فـلـاـ يـمـكـنـ، أـوـ قـلـ:ـ يـسـتـبـعـدـ روـاـيـتـهـ عـنـهـ مـنـ دـوـنـ وـاسـطـةـ؛ـ وـلـذـلـكـ يـرـجـحـ سـقـطـ فـيـ الإـسـنـادـ.

وـيـعـضـدـ روـاـيـتـهـ عـنـهـ فـيـ غـيرـ مـوـرـدـ وـبـطـرـيـقـ أـكـثـرـ مـنـ شـخـصـ، كـهـشـامـ بـنـ المـشـىـ، وـهـشـامـ بـنـ الـحـكـمـ، وـحـنـانـ بـنـ سـدـيرـ فـيـ عـدـدـ مـنـ الـأـسـانـيدـ (٢).

وـعـلـيـهـ، فـلـمـ يـثـبـتـ روـاـيـةـ ابنـ أبيـ عمرـ عـنـهـ مـنـ دـوـنـ وـاسـطـةـ.

(١) يـنـظـرـ:ـ الطـوـسـيـ،ـ الـأـمـالـيـ:ـ صـ ٤٠٦ـ.

(٢) يـنـظـرـ:ـ الـكـلـيـنـيـ،ـ الـكـافـيـ:ـ ١/٥ـ،ـ ٣٠٦ـ،ـ ٢٠٢ـ /ـ ٩٤ـ.

نعم، قد يقال - كما قيل -: إنّ رواية ابن أبي عمير عنه مع الواسطة واحدة من وجوه إثبات وثاقته، وأماراة من أماراتها<sup>(١)</sup>. والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدم منا الحديث مفصلاً، وقلنا: إنّ الصحيح والقدر المتيقن شمول دائرة التوثيق في مشايخ الثقات من يررون عنهم من دون واسطة، والتعدي عنهم إلى من يررون عنه مع الواسطة بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام تساعد على التعدي، وقد فصلنا الحديث في ذلك فيما سبق.

الوجه الثانية:

ما ورد في الكشي، من أنّ الإمام الصادق (عليه السلام) قال لزيد الشّحام حول الكعبة وهو (عليه السلام) في الطواف، وكفّه في كفّه ودموعه تجري على خده: ((يا شحام، ما رأيت ما صنع ربّي إلي؟ ثمّ بكى ودعا، وقال: يا شحام، إني طلبت إلى إلهي في سدير وعبد السلام بن عبد الرحمن، وكانا في السجن، فوهبهما لي وخلّا سبيلهما))<sup>(٢)</sup>.

ولكن من الواضح عدم دلالتها على وثاقه سدير بوجهه، بل غاية ما يمكن أن يُستكشف منها كون الرجل محل عطف وعناية

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣١٨.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٤٧٠، الرقم ٣٧٢.

الإمام (عليه السلام)، دون الأكثر من ذلك، ولعله من جهة كونه من مواليه (عليه السلام)، ويضاف إلى ذلك الخدش في سندتها كما هو واضح. وعليه، فهذا الوجه لا يصلح للدلالة على الوثاقة.

### الوجه الثالث:

رواية جمع عنه، كالحسين بن محبوب وفضالة وعبد الله بن مسakan وغيرهم، كما ذهب إلى ذلك المحدث النوري في خاتمة مستدركه<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا الوجه ضعيف جداً؛ لما تقدم غير مرّة من أنّ هؤلاء من يروي عن الثقة وغير الثقة، كالمهمل والجهول، ومن لم يثبت له توثيق أصلاً. وبالتالي، فلا تدل روایتهم عن سدير على وثاقته بوجهه.

### الوجه الرابع:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (عليه السلام)، حيث روى عنه أبو حماد الأعرابي في الباب التاسع والأربعين، في شواب من زار الحسين (عليه السلام) راكباً أو ماشياً، ومناجاة الله لزائره، الحديث السابع، ولكن قد تقدم أنّ لا دلالة في الواقع للراوي في أسناد كامل الزيارات على وثاقته في الحديث؛ وذلك لعدم استيضاح دلالة معينة ودائرة معينة من كلمات ابن قولويه (عليه السلام) في مقدمة كامل الزيارات، وفصلنا الحديث في

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٣١٧.

ذلك في التوثيقات العامة فراجع <sup>(١)</sup>.

نعم، عدّه ابن شهر آشوب من خواص أصحاب الإمام الصادق <sup>(عليه السلام)</sup>، ولكن من الواضح أنّ هذا مجرد رأي منه لم يتضح منشؤه، ولعله بعض الروايات ضعيفة السنّد، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد عليه، وهناك أكثر من روایة قيل بإفادتها المدح للرجل <sup>(٢)</sup>.

ولكن المستفاد منها المدح لأهل الكوفة دون سديير بنفسه، مضافاً إلى أنّ سديراً هو راوي هذه الرواية، وأمّا الروايات القادحة بالرجل <sup>(٣)</sup> فقد تتبعناها فوجدناها ضعيفة من ناحية السنّد.

وعلى كلّ حال، فلم يثبت وثاقة سديير الصيرفي؛ لعدم تمامية ما ذكر من وجوه.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سديير بن حكيم بن صهيب الصيرفي معتبر، ولكن نفس سديير لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ٢/٩ وما بعدها.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/١١٨ ب: غسل يوم الجمعة ح ٣٩٦، ح ٣٨٣، ح ٢٦٤ . ٢٥٢

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/٥٩٥ ح ٣٩٦، ح ٣٨٣، ح ٢٦٤ .

## الطريق الثالث والثلاثون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى سعد بن طريف الخفاف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعد بن طريف الخفاف، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن الحسن بن علوان، عن عمرو بن ثابت، عن سعد بن طريف الخفاف)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الثالث: الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عبد الله، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: الحسين بن علوان الكلبي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٩ - ١٤٠.

الخامس: عمرو بن ثابت بن هُرْمَز، أبو المقدام، ضعيف جداً  
تقدّم.

السادس: سعد بن طريف الخفاف، وهو سعد بن طريف  
الخنطي الخفاف، غير معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سعد  
بن طريف غير معتبر؛ لضعف عمرو بن ثابت بن هُرْمَز، مضافاً إلى  
عدم ثبوت وثاقة سعد بن طريف الخفاف.

## الطريق الرابع والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سعد بن عبد الله بن أبي خلف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:  
 ((وما كان فيه عن سعد بن عبد الله، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن بن الوليد (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله بن أبي خلف))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:  
 الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.  
 الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى سعد بن عبد الله الأشعري القمي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر صحيح، مضافاً إلى وثيقة وجلالة قدر سعد بن عبد الله الأشعري القمي.

(١) المصدر السابق: ص ٨.

نعم، في المشيخة هذا الطريق ينحل إلى طريقين كلاهما معتبر.

## الطريق الخامس والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سعدان بن مسلم، واسمه عبد الرحمن

بن مسلم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعدان بن مسلم واسمه عبد الرحمن بن مسلم، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، وأحمد بن إسحاق بن سعد، جميعاً عن سعدان بن مسلم)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد،شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، من مشايخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، تقدم.

الرابع: أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: سعدان بن مسلم، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فكلا الطريقين الفرعين للشيخ الصدوق إلى سعدان بن مسلم في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة سعدان بن مسلم نفسه.

## الطريق السادس والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سعيد بن عبد الله الأعرج الكوفي

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعيد الأعرج، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكرييم بن عمر الحثعمي، عن سعد بن عبد الله الأعرج الكوفي)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، جليل، لا

(١) المصدر السابق: ص ٧٣.

يروي إلّا عن ثقة، تقدم.

الخامس: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: سعيد بن عبد الله الأعرج الكوفي، وهو سعيد بن عبد الرحمن الأعرج السمان، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((سعيد بن عبد الرحمن، وقيل: بن عبد الله الأعرج السمان، أبو عبد الله التميمي، مولاهם، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره ابن عقدة وابن نوح، له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرنا عدة من أصحابنا عن أبي الحسن بن داود، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن سعيد به))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سعيد الأعرج، له أصل، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، وعبد الرحمن بن أبي نجران جمِيعاً، عن علي بن النعيم وصفوان بن يحيى جمِيعاً عنه))<sup>(٢)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨١ الرقم ٤٧٧

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٧ - ١٣٨ الرقم ٣٢٣

وعليه، فوثاقة الرجل منشؤها تصريح النجاشي، ويعضدها رواية صفوان بن يحيى الذي لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو المختار عن الرجل، كما وأشار إليه الشيخ الطوسي، وكذلك حسبما ورد في تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي <sup>(١)</sup>.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى سعيد الأعرج في كتاب من لا يحضره الفقيه يعتبر صحيح، مضافاً إلى وثيقة سعيد الأعرج نفسه.

---

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٨/ ١٦٩ ح ٥٨٩.

## الطريق السابع والثلاثون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى سعيد النقاش

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعيد النقاش، فقد روته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد أبيادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن سعيد النقاش))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن الحسين السعد أبيادي، شيخ الكليني، معتبر الرواية، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٣.

ال السادس: سعيد النقاش، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد ما يمكن أن يكون ترجمة حاله في كتب السيرة والترجم والرجال، وبالتالي فلا معطيات واضحة من الناحية الرجالية على حال الرجل.

وعليه، فالرجل مهممل، لم يثبت له توثيق ولا ترجمة.

نعم، ذكر البعض أنَّ الرجل حسن الحال، أو ثقة؛ من باب كون للصدقوق إليه طريق.

ولكن قد تقدم غير مرّة أنَّ مجرد وجود طريق للصدقوق للراوي لا يصيِّر حسن الحال، فضلاً عن الوثاقة في الحديث، وعليه فسعيد النقاش مهممل، لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أنَّ طريق الشيخ الصدقوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سعيد النقاش ضعيف؛ وذلك لضعف محمد بن سنان الواقع فيه، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة سعيد النقاش نفسه.

## الطريق الثامن والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سعيد بن يسار العجلي الأعرج الخناط الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سعيد بن يسار، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن مفضل، عن سعيد بن يسار العجلي الأعرج الكوفي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الكليني، ثقة، فقيه،  
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،  
تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل  
القدر، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، لا يروي إلّا

(١) المصدر السابق: ص ١٠٧.

عن ثقة، تقدم.

الخامس: مفضل، وهو في هذا الطريق مشترك.

وعلى كلّ حال، فالمفضل الوارد في هذا الطريق ثقة، معتبر الحديث؛ وذلك لرواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه، والبزنطي لا يروي بل ولا يرسل إلّا عن ثقة، كما هو الصحيح والمختار.

السادس: سعيد بن يسار العجلي الأعرج الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سعيد بن يسار الضبيعي، مولىبني ضبيعة بن عجل بن جُيُم الحنّاط، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ثقة، له كتاب، يرويه عدة من أصحابنا، منهم: محمد بن أبي حمزة، أخبرنا محمد بن جعفر التميمي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن يوسف بن إبراهيم الورداني، قال: حدّثنا محمد بن أبي حمزة عن سعيد بن يسار بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((سعيد بن يسار، له أصل))<sup>(٢)</sup>.

وذكره كذلك في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨١ الرقم ٤٧٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٧ الرقم ٣٢٢.

وقال عنه: ((سعيد بن يسار الضَّبْعِي، مولاهُمْ، كوفي))<sup>(١)</sup>.

وعليه، فالرجل ثقة معتبر الحديث؛ لتصريح النجاشي بذلك،  
ويعدده رواية صفوان بن يحيى عنه، كما أشار إليه الشيخ الطوسي  
(قطنْيَة) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فطريق الصدوق إلى سعيد بن يسار في كتاب من لا  
يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة سعيد نفسه، واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢١٣ الرقم ٢٧٨٣.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٨ الرقم ٣٢٣.

## الطريق التاسع والثلاثون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سلمة بن تمام، صاحب أمير

المؤمنين (عليه السلام)

الطريق على ما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل، والد الصدوق، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن سلمة بن تمام<sup>(١)</sup>.

ولكن الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه في آخر الكتاب بياض، وهو بياض كذلك في جميع النسخ التي بأيدينا، وكذلك حكاه الأردبيلي في خاتمة جامع الرواية.

ثم آنه حتّى على تقدير كونه ما ذكره المحدث النوري، فهو من جهة والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي ثقة، معتبر الحديث، وكذلك سعد بن عبد الله الأشعري القمي ثقة، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ثقة، جليل، ويتوقف الطريق إلى هنا.

ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب من أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام) وأصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وتوفي سنة اثنين وستين بعد المئتين.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣٢٢.

وعليه، فلا يمكن له الرواية عن أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) المستشهد سنة (٤٠) للهجرة من دون واسطة كما هو واضح.

وعليه، فالطريق مرسل، لا يمكن القول باعتباره.

نعم، يبقى الكلام في وثاقة سلمة بن تمام، فقد ذهب في تقرير التهذيب إلى أنه كوفي صدوق <sup>(١)</sup>، وكذلك وثقه ابن معين <sup>(٢)</sup>.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سلمة بن تمام مرسل، غير معتبر، مع أنه سلمة نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: ابن حجر، تقرير التهذيب: ١ / ٣١٦ الرقم ٣٥٦.

(٢) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ٢ / ١٨٨ الرقم ٣٣٨٨.

## الطريق الأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سلمة بن الخطاب البراوستاني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:  
 ((وما كان فيه عن سلمة بن الخطاب، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن سلمة بن الخطاب البراوستاني))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:  
 الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الرابع: سلمة بن الخطاب البراوستاني، ضعيف في الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٣.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سلمة بن الخطاب البراوستاني معتبر، إلا أنّ نفس سلمة بن الخطاب ضعيف في الحديث، لا اعتبار لروياته.

## الطريق الواحد والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سليمان بن جعفر الجعفري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان بن جعفر الجعفري، فقد روته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن سليمان بن جعفر الجعفري.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن سليمان بن جعفر الجعفري.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن سعيد، عن سليمان بن جعفر الجعفري))<sup>(١)</sup>.

وعليه فهذه طرق ثلاثة.

أما الكلام في الطريق الأول، فرجاله:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن الحسين السعدآبادي، شيخ الكليني، معتبر

(١) المصدر السابق: ص ٤٤.

الحديث، تقدّم.

**الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقةٌ، تقدّم.**

**الرابع: سليمان بن جعفر الجعفري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:**

((سليمان بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر الطيار، أبو محمد الطالبي الجعفري، روى عن الرضا (عليه السلام)، وروى أبوه عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكانا ثقتين، له كتاب فضل الدعاء، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد بن عيسى عنه))<sup>(١)</sup>.

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سليمان بن جعفر الجعفري، ثقة، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره كذلك في رجاله في موردين:

**الأول: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال**

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٢ - ١٨٣ الرقم ٤٨٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٨ - ١٣٩ الرقم ٣٢٨.

عنه: ((سلیمان بن جعفر الجعفری، ثقة)) <sup>(١)</sup>.

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليهم السلام)، وقال

عنه: ((سلیمان بن جعفر الجعفری، ثقة)) <sup>(٢)</sup>.

وعليه، فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ الطريق الأول للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سلیمان بن جعفر الجعفری معتبر، مضافاً إلى وثاقة سلیمان بن جعفر نفسه.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
قدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقة،  
تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: سلیمان بن جعفر الجعفری، ثقة، تقدّم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٣٨ الرقم ٥٠٢٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥٨ الرقم ٥٢٩٨.

الفقيه إلى سليمان بن جعفر الجعفري معتبر، مضافاً إلى وثاقة سليمان نفسه.

وأمام الكلام في الطريق الثالث، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة،<sup>٩</sup> تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهه،<sup>١٠</sup> تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، تقدم.

الرابع: الحسن بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدم.

الخامس: سليمان بن جعفر الجعفري، ثقة، تقدم.

وعليه، فالطريق الثالث للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سليمان بن جعفر الجعفري معتبر، مضافاً إلى وثاقة سليمان نفسه.

## الطريق الثاني والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سليمان بن حفص المروزي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:  
((وما كان فيه عن سليمان بن حفص المروزي، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن سليمان بن حفص المروزي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:  
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،  
جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: سليمان بن حفص المروزي، بعد التتبع لحال الرجل لم  
نجد في ترجمته ما يمكن أن يُستشهد به لوثاقته في الحديث.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٧.

نعم، عُدَّ في أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وللصدوق إليه طريق، ولكن كل ذلك إشارات إلى طبقته في الحديث، ومواضع ذكره في الفهارس، ولا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بالوثاقة في الحديث. وما ورد عنه من روایات في العيون، منها:

الرواية الأولى:

بإسناده عن محمد بن خالد البرقي، عن سليمان بن حفص المروزي، قال: ((دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)، وأنا أريد أن أسأله عن الحجة على الناس من بعده، فلما نظر إلي ابتدأني وقال: يا سليمان، إنَّ علياً أبني ووصي، والحجفة على الناس بعدي، وهو أفضل ولدي، فإنْ بقيت بعدي فاشهد له بذلك عند شيعتي وأهل ولائي، المستخبرين عن خليفتي من بعدي)).<sup>(١)</sup>.

الرواية الثانية:

((حدثنا أبي رضي الله عنه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن سليمان حفص المروزي، قال: كتب إلى أبو الحسن عليه السلام: قل في سجده الشكر: مئة مرة شكرًا شكرًا، وإن شئت عفوًا عفوًا، قال مصنف هذا الكتاب: لقى سليمان بن حفص موسى بن جعفر والرضا عليهما السلام جميًعاً، ولا أدرى هذا

(١) الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ١ / ٣٥.

الخبر عن أيّها هو؟<sup>(١)</sup>.

وقدّرت دلالتهما على وثاقة سليمان من باب دلالتها على حسن الرجل وعدالته عند الشيعة، وأنّه مقبول الشهادة عندهم، ولو لا ذلك لما استشهده (عائلاً)، ولعلّه لذلك وثقه محمد تقى المجلسي (قطّع) في شرح الاستبصار على ما حُكِي عنه<sup>(٢)</sup>.

ولكن هذا الاستدلال ضعيف جداً؛ فلا علاقة لهذه الروايات بوثاقة سليمان في الحديث واعتبار مروياته.

مضافاً إلى أمّها روايات برواية سليمان بن نفسه، فكيف يصح الاستدلال على وثاقة شخص برواية نفسه؟ فهذا مما لا يصح بوجهه.

نعم، قرّب المحدث النوري (قطّع) وثاقة سليمان بعدة وجوه، منها:

### الوجه الأول:

رواية الأجلاء عنه، كعلي بن محمد القاساني ومحمد بن عيسى وأحمد بن أبي عبد الله وموسى بن عمر بن يزيد الذي يروي عنه وجوه الطائفه ومشايخ القميين<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٥٣.

(٢) ينظر: التهazzi، مستدركات علم رجال الحديث: ٤/ ١٢٧.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٣٢٧ - ٣٢٨.

والجواب عن ذلك:

لا ملازمة بين روایة الثقات عن شخص، ووثاقة ذلك الشخص المروي عنه؛ لأنّهم قد يروون عن الثقة وقد يروون عن غير الثقة. نعم، هذه الملازمة ثابتة عند من لا يروي إلّا عن ثقة، كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى بیاع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وفرق بين الاثنين كبير كما هو واضح.

الوجه الثاني:

عد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة<sup>(١)</sup>.

والجواب عن ذلك:

أنّه ليس كُلّ صاحب أصلٍ معتبراً، فضلاً عن كُلّ صاحب كتاب، فإنّ بعض الأصول غير معتمدة؛ ولذلك نجد أنّ الشيخ الطوسي (طوسی) قيد أصل إسحاق بن عمار بكونه أصلاً معتمداً عليه، وهذا قيد احترازي لمنع دخول غير المعتمد من الأصول في دائرة الاعتماد، فإذا كان حال الأصول هكذا، فمن باب أولى يكون حال الكتب كذلك، وعليه فلا يتم المدعى في المقام.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤ / ٣٢٨.

الوجه الثالث:

ما يظهر من الأخبار من شدة اختصاصه بهم (عليهم السلام)، ويعضد ذلك أنّ أخباره سديدة، ليس فيها ما يوهم الخلط والارتفاع<sup>(١)</sup>.

والجواب عن ذلك:

أنّ استظهار شدة اختصاصه بالأئمة (عليهم السلام) فهو غير ظاهر، مضافاً إلى كون الراوي لتلك الروايات هو سليمان نفسه.

وبالتالي، فلا يمكن الاعتماد على ظهورها إذا كان، وأمّا كون أخباره سديدة، فهذا ينفي عنه الرمي بالغلو أو التخليط أو الانحراف، ولكن هذا لا يثبت وثاقة الرجل واعتبار مروياته؛ وذلك لأنّه لا ملازمة بين نفي الغلو والتخليط وبين ثبوت الوثاقة في الحديث؛ لأنّ الوثاقة في الحديث لها مقدمات أخرى كثيرة معتبرة في تتحققها، وإن أمكن اعتبار عدم التخليط والارتفاع والغلو واحدة منها.

ولكن مع ذلك نحتاج في إثبات الوثاقة إلى مقدمات أخرى كثيرة غير متوفرة في الرجل، كالدقة والضبط والتحرز عن الكذب والخطأ، ونحو ذلك الكثير، وعليه فلا تمامية لهذا الوجه.

فالنتيجة: أنّه لم يُتم وجہ للقول بوثاقة سليمان بن حفص المروزي، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

(١) ينظر: المصدر السابق.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه وإن كان معتبراً إلى سليمان، إلا أن سليمان بن حفص المروزي نفسه لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لرواياته.

## الطريق الثالث والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سليمان بن خالد البجلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان بن خالد البجلي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد البجلي الأقطع الكوفي، وكان خرج مع زيد بن علي (عليه السلام) فأفلت))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمي، والد علي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣١.

ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: هشام بن سالم، وهو هشام بن سالم الجوالقي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((هشام بن سالم الجوالقي، مولى بشر بن مروان، أبو الحكم، كان من سبى الجوزجان، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ثقة ثقة، له كتاب، يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدثنا عفرا بن محمد، قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد، قال: حدثنا ابن أبي عمير عنه بكتابه، وكتابه الحج، وكتابه التفسير، وكتابه المعراج))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((هشام بن سالم، له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وإبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، ورواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم عنه، وأخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن محمد، عن أبي العباس عبد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير عنه))<sup>(٢)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٣٤ الرقم ١١٦٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٥٧ - ٢٥٨ الرقم ٧٨٢.

وذكره في رجاله في موردين:

**الأول:** في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((هشام بن سالم الجواليقي الجعفي، مولاهم، كوفي، أبو محمد))<sup>(١)</sup>.

**الثاني:** حينما عَدَهُ في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَلَمْ يترجم له بشيء<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فوثاقة الرجل واضحة من تصريح النجاشي، ويعضدها رواية ابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى عنه كما تقدم.

**السادس:** سليمان بن خالد البجلي الأقطع الكوفي، وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سليمان بن خالد بن دهقان بن نافلة، مولى عفيف بن مَعْدِي كرب، عم الأشعث بن قيس لأبيه، وأخوه لأمه أبو الريبع الأقطع، كان قارئاً وجهاً فقيهاً، روى عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وأبي جعفر (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وخرج مع زيد ولم يخرج معه من أصحاب أبي جعفر (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ) غيره، فُقطِعَتْ يده، وكان الذي قطعها يوسف بن عمر بنفسه.

ومات في حياة أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، فتوجّع لفقدِه ودعا لولده، وأوصى بهم أصحابه، ولسليمان كتاب رواه عنه عبد الله بن مسakan،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣١٨ الرقم ٤٧٤٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٤٥ الرقم ٥١٥٤.

أَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ مُحَمَّدِ  
بْنِ الْحَسِينِ الصَّفَارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسِينِ بْنَ أَبِي الْخَطَابِ، عَنْ  
أَبِي حَفْصِ الْأَعْشَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِسْكَانٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ خَالِدٍ.

وَأَمّا طَرِيقُنَا فَمِنْ جَهَةِ الْكَوْفَيْنِ، أَخْبَرَنَا عَدْدًا مِنْ أَصْحَابِنَا،  
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَا بْنُ شَيْبَانَ،  
قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مِسْكَانٍ عَنْ  
سَلِيمَانَ (١).

وَتَرَجمَ لِهِ الشِّيخُ الطُّوْسِيُّ فِي رِجَالِهِ حِينَما عَدَّ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ  
الإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْمَسَاءُ)، بِالْقَوْلِ:

((سَلِيمَانُ بْنُ خَالِدٍ، أَبُو الرَّبِيعِ الْمَلَائِيِّ، مُولَّاهُمْ، كُوفِيٌّ، مَاتَ فِي  
حَيَاةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْمَسَاءُ)، خَرَجَ مَعَ زَيْدَ فَقْطَ عَوْنَانَ أَصْبَعَهُ مَعَهُ، وَلَمْ يُخْرِجْ  
مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ الْمَسَاءُ) غَيْرَهُ، صَاحِبُ قُرْآنٍ)) (٢).

وَذَكَرَ الْكَشِيُّ فِي رِجَالِهِ، قَالَ: ((سَأَلْتُ أَبَا الْحَسِينِ أَيُّوبَ بْنَ نُوحَ  
بْنَ دَرَاجَ النَّخْعَيِّ عَنْ سَلِيمَانَ بْنَ خَالِدَ النَّخْعَيِّ، أَثْقَةُ هُوَ؟ قَالَ: كَمَا  
يَكُونُ الثَّقَةُ)) (٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٣ الرقم ٤٨٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢١٥ - ٢١٦ الرقم ٢٨٣٨.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٦٤٥.

وروى عن الرجل صفوان بن حبيبي<sup>(١)</sup>، والرجل -أي صفوان- لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، وكذلك روى عنه محمد بن أبي عمير كما في الكافي<sup>(٢)</sup>، وهو -أي ابن أبي عمير- كذلك لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

وعليه، فوثاقة سليمان بن خالد واضحة، لا لبس فيها بتصرير النجاشي بكونه قارئاً فقيهاً وجهاً، مغضوداً برواية صفوان وابن أبي عمير عنه، وهم لا يرويان بل ولا يرسلان إلا عن ثقة كما تقدم.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سليمان بن خالد البجلي الأقطع الكوفي معتبر، مضافاً إلى وثاقة سليمان بن خالد الأقطع نفسه واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥ / ٣٥٧ ح ١٢٤٠.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣ / ٩٧ ح ٦.

## الطريق الرابع والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى سليمان بن داود المنقري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان بن داود المنقري، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن القاسم بن محمد الأصبهاني، عن سليمان بن داود المنقري المعروف بابن شاذكوني))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
تقديم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،  
تقديم.

الثالث: القاسم بن محمد الأصبهاني، وهو القاسم بن محمد الأصفهاني، وكذلك يُقال له: القاسم بن محمد القمي والمعروف بكاسولا، غير موثق، لكن يجوز أن يخرج كلامه شاهداً ومؤيداً.

الرابع: سليمان بن داود المنقري، تعارض فيه التوثيق والتضييف،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٧.

فالرجل غير معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى سليمان بن داود المِنْقَرِي غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة القاسم بن محمد الأصفهاني القمي المعروف بـكاسولا، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة سليمان بن داود المِنْقَرِي.

## الطريق الخامس والأربعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى سليمان الدّيلمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سليمان الدّيلمي، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رحمه الله)، عن سعد بن عبد الله، عن عباد بن سليمان، عن محمد بن سليمان، عن أبيه سليمان الدّيلمي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق - بل الأصح الطريقين اللذين يتفرعان، الأول: عن والد الصدوق، والثاني: عن محمد بن الحسن بن الوليد شيخ الصدوق، - ورجال الطرق هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عبّاد بن سليمان، ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عدّاد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: (( Ubād ibn Sallīmān, rwa' 'an Muħammad ibn Sallīmān ad-Dīlīmī, wa rwa' 'anhu 'an al-Safār ))<sup>(١)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: (( Ubād ibn Sallīmān, ḥabibnā Abū 'Abd Allāh al-Qazwīnī, qāl: ḥadθnā 'Amr ibn Muħammad ibn Iyāsī, qāl: ḥadθnā 'Abd Allāh ibn Ja'far, qāl: ḥadθnā 'Amr ibn Muħammad ibn Iyāsī, 'an Muħammad ibn Ḫālid, 'an Ubād b. Ktbah ))<sup>(٢)</sup>.  
ومن الواضح أنّ وثاقة الرجل غير مشار إليها من قبل الأعلام كما تقدم.

ولكن مع ذلك قيل باستفادتها من وجوه:

الوجه الأول:  
وروده في أسناد كامل الزيارات كما روى عن سعد بن سعد،  
وروى عنه محمد بن الحسن الصفار في الباب الخامس والتسعين في أنّ  
الطين كله حرام إلا طين قبر الحسين (عليه السلام)، فإنه شفاء<sup>(٣)</sup>.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٣ الرقم ٦٢٠٠.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٣ الرقم ٧٩٢.

(٣) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٤٧٨ ب: ٩٥ ح ٢.

ولكن تقدم الكلام مفصلاً في أَنَّه لا دلالة للوقوع في أسناد كامل الزيارات على الوثاقة للرواية، سواء أكان في الدائرة الضيقية المتمثلة بالمشايخ المباشرين وتعدادهم (٣٢) راوياً، أو في الدائرة الأوسع والأشمل منها والشاملة لحوالي (٣٨٨) راوياً، على تفصيل تقدم.

بل أَنَّ الحمل على الدلالة على الوثاقة في الحديث بمجرد الواقوع في أسناد كامل الزيارات تحتاج إلى قرائن أخرى، تدعيمها للوصول إلى الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته.

### الوجه الثاني:

كون الرجل صاحب كتاب، رواه النجاشي بطريقه الخاص.

والجواب عن ذلك واضح، فإنَّه ليس كُلَّ صاحب أصل، أو كُلَّ أصل بنفسه ثقة، معتبراً، وصاحب ثقة، حتَّى يمكن أن يقال: إنَّ كُلَّ كتاب معتبر، وصاحب ثقة، والشاهد على ذلك الشيخ الطوسي (تَبَّعَ) في معرض حديثه عن أصل إسحاق بن عمار، حيث قَيَّده بقيد احترازي، حيث قال: ((وأصله معتمد عليه))<sup>(١)</sup>، فإذا كان هذا حال الأصل، فكيف يكون حال الكتاب؟! فتأمل.

وعليه، فعَبَاد بن سليمان لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣٩.

الخامس: محمد بن سليمان، وهو محمد بن سليمان الديلمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن سليمان بن عبد الله الديلمي، ضعيف جداً، لا يُعول عليه في شيء، له كتاب، أخبرنا محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن علي بن الحسين، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن سليمان بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((محمد بن سليمان الديلمي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن الحسن بن مَتِيل، عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي عنه، وأخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بُطْة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عَلَيْهِ الْكَفَافُ)، وقال عنه: ((محمد بن سليمان البصري الديلمي، له كتاب، يُرْمَى بالغلو))<sup>(٣)</sup>.

وترجم له ابن الغصائري في رجاله بالقول:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦٥ الرقم ٩٨٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٦ الرقم ٥٩٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٣ الرقم ٥١٠٩.

((محمد بن سليمان بن زكريا الديلمي، أبو عبد الله، ضعيف في حديثه، مرتفع في مذهبها، لا يلتفت إليه))<sup>(١)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدم: ضعف الرجل في الحديث، وعدم إمكانية الاعتماد على مروياته.

السادس: سليمان الديلمي، وهو سليمان بن عبد الله الديلمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سليمان بن عبد الله الديلمي، أبو محمد، قيل: إن أصله من بُجية الكوفة، وكان يَتَجَرُّ إلى خراسان، ويُكثُر شراء سببي الديلم، ويحملهم إلى الكوفة وغيرها فقيل الديلمي، غُمْزٌ عليه، وقيل: كان غالياً كذاباً، وكذلك ابنه محمد لا يُعمل بما انفرد به من الرواية، له كتاب يوم وليلة، يرويه عن ابنه محمد بن سليمان))<sup>(٢)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ وَلَمْ يَتَرَجَّمْ لَهْ بِشَيْءٍ<sup>(٣)</sup>، وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن عباد بن سليمان، عن محمد بن

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩١ الرقم ١٢٧.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٢ الرقم ٤٨٢.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٨ الرقم ٣٢٧.

سلیمان، عن أبيه سلیمان الدیلمی))<sup>(١)</sup>.

ونقل الكشي في رجاله القول في سلیمان الدیلمی: ((محمد بن مسعود، قال: علي بن محمد سلیمان الدیلمی من الغلاة الكبار))<sup>(٢)</sup>.  
والمتحصل من جميع ما تقدم: أن سلیمان الدیلمی ضعیف،  
مطعون عليه وعلى حديثه، فاسد الروایة.

فالنتیجة: أن طریق الشیخ الصدوق إلى سلیمان الدیلمی في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة، بل ثبوت ضعف جملة من ورد في الطریق، مضافاً إلى أن نفس سلیمان الدیلمی ضعیف في الحديث، غير معتبر الروایة.

(١) المصدر السابق: ص ١٣٨ الرقم ٣٢٧.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦٧٣.

## الطريق السادس والأربعون بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سليمان بن عمرو الأحمر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:  
((وما كان فيه عن سليمان بن عمرو، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أحمد بن علي، عن عبد الله بن جبلة، عن علي بن شجرة، عن سليمان بن عمرو الأحمر))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:  
الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،  
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،  
تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: أحمد بن علي، وهو أحمد بن علي الأصفهاني، مهمّل، لم

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٠.

يثبت له توثيق، تقدم.

الخامس: عبد الله بن جبلة بن حيّان بن أبجر الكناني، ثقة،  
معتبر الحديث، تقدم.

السادس: علي بن شجرة، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء  
مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن شجرة بن ميمون بن أبي آراك النبال، مولى كندة،  
وروى أبوه عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وأخوه الحسن بن  
شجرة روى، وكلّهم ثقات، وجوه، أجلة.

ولعلي كتاب يرويه جماعة، أخبرنا علي بن محمد، قال: حدثنا  
محمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدثنا  
أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن علي بن شجرة  
بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة  
وأصولهم مرتين:

الأول: حينما قال عنه: ((علي بن شجرة، له كتاب، رويناه  
بالإسناد الأول، عن ابن سماعه عنه))<sup>(٢)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٥ الرقم ٧٢٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٩ الرقم ٤٠١.

الثاني: حينما قال عنه: ((له كتاب، رويناه بالإسناد الأول، عن حيد عن أبي محمد القاسم بن إسماعيل القرشي عنه)).<sup>(١)</sup>

وكذلك ذكره في رجاله في موردين:

المورد الأول: حينما عدّه في عداد الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن شجرة الشيباني)).<sup>(٢)</sup>

المورد الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن شجرة الشيباني، كوفي، من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام))).<sup>(٣)</sup>

فالمحصل من جميع ما تقدم: وثاقة الرجل، وكونه وجهًا جليلًا.

السابع: سليمان بن عمرو الأحمر، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد له ترجمة تذكر في كتب الرجال.

وبالتالي فلا توجد لدينا معطيات رجالية يمكن أن نرسم من خلالها لورة حال الراوي في الجرح والتعديل، وما ذكر من احتمال كونه أباً دواد النخعي لا يستقيم؛ لأنّ اسمه سليمان بن هارون لا ابن

(١) المصدر السابق: ص ١٦٠ الرقم ٤١٠.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٦٦ الرقم ٣٨١٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٥٠.

عمرو، وكذلك ما قيل من كونه غير ذلك فلم يثبت، وعليه فالرجل مهمل، لم يثبت له توثيق.

وأما مسألة وروده فيما يسمى بأسناد تفسير القمي<sup>(١)</sup> في تفسير قوله تعالى: ((وَإِنِّي لَغَافِرٌ لِّمَنْ تَابَ وَأَمَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا ثُمَّ هَتَّدَ))<sup>(٢)</sup>، فيرد عليه:

أولاً: أنه بقرينة الراوي والمروي عنه يظهر أنه ليس الرجل المقصود بمحل الكلام.

ثانياً: أن الصحيح لدينا عدم ثبوت نسبة ما بأيدينا من الكتاب إلى علي بن إبراهيم القمي، ولا مطابقته مع نسخة الأصل، وبالتالي فلا يصلاح الوضع في أسناد ما يسمى بتفسير القمي حينئذٍ كقرينة على الوثاقة في الحديث كما تقدم مفصلاً، فراجع.

فالنتيجة: أن سليمان بن عمرو الأحمر لم يثبت له توثيق، وعليه فلا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سليمان بن عمرو الأحمر غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة أحمد بن علي الأصبهاني، مضافاً إلى أن وثاقة سليمان بن عمرو الأحمر نفسه غير ثابتة.

(١) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢ / ٦١.

(٢) سورة طه: الآية ٨٢.

## الطريق السابع والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سُماعة بن مهران

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سُماعة بن مهران، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى العامري، عن سُماعة بن مهران)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: عثمان بن عيسى العامري، وهو عثمان بن عيسى الرواسي العامري الكلابي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: سُماعة بن مهران، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣.

مصنفي الشيعة بالقول:

((سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمي، مولى عبد بن وائل بن حجر الحضرمي، يكنى أبا ناشرة، وقيل: أبا محمد، كان يتجر بالقرز وينخرج به إلى حرّان، ونزل الكوفة في كندة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ومات بالمدينة، ثقة، ثقة، وله بالكوفة مسجد بحضرموت، وهو مسجد زرعة بن محمد الحضرمي بعده.

وذكر أحمد بن الحسين (عليه السلام) أنه وجد في بعض الكتب أنه مات سنة خمس وأربعين ومائة في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، وذلك لأنّ أبا عبد الله (عليه السلام) قال له: إن رجعت لم ترجع إلينا، فأقام عنده فمات في تلك السنة، وكان عمره نحوً من ستين سنة، ولست أعلم كيف هذه الحكاية؟ لأنّ سماعة روى عن أبي الحسن (عليه السلام)، وهذه الحكاية تضمن أنه مات في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، والله أعلم.

له كتاب، يرويه عنه جماعة كثيرة، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد سعيد، قال: حدثنا جعفر بن عبد الله المحمدي، قال: حدثنا عثمان بن عيسى عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وتعرض لذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في موردين:  
الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وقال عنه:

(١) النجاشي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٣ - ١٩٤ الرقم ٥١٧.

((سَاعَةُ بْنُ مَهْرَانَ الْخَضْرَمِيَّ الْكُوفِيُّ، يُكَنِّي أَبَا مُحَمَّدَ، بِيَّاعُ الْقَزْ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ))<sup>(١)</sup>.

الثاني: حينما عَدَهُ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ)، وَتَرَجَّمَ لَهُ بِالْقَوْلِ: ((سَاعَةُ بْنُ مَهْرَانَ مَوْلَى حَضْرَمُوتَ، وَيُقَالُ لَهُ: مَوْلَى خَوْلَانَ، كَوْفِيٌّ، لَهُ كِتَابٌ، رُوِيَّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ)، وَاقْفَيِ))<sup>(٢)</sup>.

وَالْمُتَحَصَّلُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدَّمَ: أَنَّ سَاعَةَ بْنَ مَهْرَانَ الْخَضْرَمِيَّ ثَقَةٌ، مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ.

وَيَعْضُدُ ذَلِكَ -أَيُّ وِثَاقَهُ فِي الْحَدِيثِ- رِوَايَةُ جَمِيعِ مَنْ ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا يَرْوِي وَلَا يَرْسِلُ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ، مِنْهُمْ:

الْأُولُّ: ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، كَمَا فِي الْكَافِي<sup>(٣)</sup>، وَأَشَارَ كَذَلِكَ لِلْمُسَأَّلَةِ الْمُحَقِّقُ الْبَهْبَهَانِيُّ (فَيْلُونُسُوسُ)<sup>(٤)</sup> فِي تَعْلِيقِهِ<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ أَبِي نَصْرِ الْبَزْنَطِيُّ، كَمَا فِي الْكَافِيِّ فِي بَابِ كِرَاهَةِ السَّرْفِ<sup>(٦)</sup>، وَفِي بَابِ حَجَّ الصَّبِيَّانِ<sup>(٧)</sup>، وَفِي بَابِ الْمُحْرَمِ يَقْبِلُ

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٢١ الرقم ٢٩٥٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٣٧ الرقم ٥٠٢١.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٣٥٧ ح ٨٩.

(٤) ينظر: البهبهاني، تعليقه على منهج المقال: ص ١٧٤.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٥٥ ح ٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٣٠٥ ح ٩.

امرأته<sup>(١)</sup>، وكذلك الشيخ الطوسي في كتاب تهذيب الأحكام في باب  
البيّنات<sup>(٢)</sup>.

الثالث: صفوان بن يحيى يبّاع السابري، كما ورد في تهذيب  
الأحكام باب الاعتكاف<sup>(٣)</sup>.

وعليه، فوثاقة سُماعة بن مهران الحضرمي واضحة، لا لبس  
فيها.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى سُماعة بن مهران  
الحضرمي في كتابه من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثيقة سُماعة  
بن مهران نفسه.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤ / ٣٧٧ ح ١٢.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٥٨ ح ٦٧٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٢٩٢ ح ٨٨٨.

## الطريق الثامن والأربعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى سُويد القلا

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سُويد القلا، فقد رويته عن محمد بن الحسن (عليه السلام)، عن محمد بن الحسن الصفار، والحسن بن مَتِيل، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن النعيم، عن سُويد القلا)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق وبالأحرى الطريقيين، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الكليني، ثقةٌ، فقيهٌ،  
تقديم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ،  
تقديم.

الثالث: الحسن بن مَتِيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الخامس: علي بن النعيم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء  
مصنفي الشيعة بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٥.

((علي بن النعيم الأعلم النخعي، أبو الحسن، مولاهم، كوفي، روى عن الرضا (عليه السلام)، وأخوه داود أعلى منه، وابنه الحسن بن علي وابنه أحمد رواه الحديث، وكان علي ثقة، وجهًا ثبتاً، صحيحًا، واضح الطريقة.

له كتاب، يرويه جماعة، أخبرنا علي بن أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار وعبد الله بن جعفر وسعد، قالوا: حدثنا ابن أبي الخطاب عن علي بن النعيم بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((علي بن النعيم، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره في رجاله حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء<sup>(٣)</sup>.

وعليه، فالرجل ثقة، وجه، ثبت، صحيح، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٤ الرقم ٧١٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦١ الرقم ٤١٥.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٦٢ الرقم ٥٣٦٥.

السادس: سُويد القلا، وهو سُويد بن مسلم القلا، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سُويد بن مسلم القلا، مولى شهاب بن عبد ربه بن أبي ميمونة، مولى بنبي نصر بن قعّين من بنبي أسد، ويقال: سويد مولى محمد بن مسلم، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، ذكره أبو العباس في الرجال.

له كتاب، أخبرنا به عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمد بن عبد الجبار، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن علي بن النعيم عن سُويد بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سويد القلا، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، والحسن بن مَتِيل، عن محمد بن الحسين، عن علي بن النعيم عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((سويد القلا، الكوفي))<sup>(٣)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩١ الرقم ٥١٠

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٩ الرقم ٣٣٠

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٣ الرقم ٢٩٨٩

فالنتيجة: أن طريقى الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سُويد القلا معتبران، مضافاً إلى وثاقة نفس سُويد القلا، واعتبار مروياته.

## الطريق التاسع والأربعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سهل بن اليسع

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سهل بن اليسع، فقد رويته عن أحمد بن زiad بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن سهل بن اليسع))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زiad بن جعفر الهمداني، ثقة، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: سهل بن اليسع، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه:

((سهل بن اليسع بن عبد الله الأشعري القمي جميعاً، من

أصحاب أبي الحسن موسى (عليه السلام) <sup>(١)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد الأشعري، قميٌّ، ثقةٌ،  
روى عن موسى (عليه السلام) والرضا (عليه السلام)).

أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار،  
قال: حدثنا الحميري، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال:  
حدثنا محمد بن سهل عن أبيه بكتابه <sup>(٢)</sup>.

ولم نجد بالمقدار الذي بحثنا فيه ما يصلح أن يعارض هذا  
التوثيق، فالرجل ثقةٌ، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى  
سهل بن اليسع معتبرٌ، وسهل نفسه ثقةٌ، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٨ الرقم ٥٢٩٩.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٦ الرقم ٤٩٤.

## الطريق الخمسون بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سيف التمار

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سيف التمار، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (عليه السلام)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن رباط، عن سيف التمار)).<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الرواية، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة، جليل القدر، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧١.

الخامس: الحسن بن رِبَاطِ الْبَجْلِي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((الحسن بن رِبَاطِ الْبَجْلِي، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأخوه إسحاق ويونس وعبد الله.

له كتاب، رواية الحسن بن محبوب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله فيما أجازنيه، عن ابن حمزة، عن ابن بُطْة، قال: حدثنا الصفار، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا الحسن بن محبوب عن الحسن بن رِبَاطِ (١).

وذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وقال عنه: ((الحسن الرباطي، له أصل)) (٢).

وذكره في رجاله في موردين:  
الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء (٣).  
الثاني: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وترجم له

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٦ الرقم ٩٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٠ الرقم ١٧٥.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣١ الرقم ١٣٤٣.

بالقول: ((الحسن بن رِبَاط البَجْلِي الْكُوفِي))<sup>(١)</sup>.

وذكره الكشي في كتابه في بنى رِبَاط، وقال: ((قال النصر بن الصباح: كان أربعة أخوة: الحسن والحسين وعلي ويونس، كلهم أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، ولهُم أولاد كثُر من حملة الحديث))<sup>(٢)</sup>.

ولا دلالة لكلام الكشي على وثاقة الرجل، مضافاً إلى أنَّ النصر بن الصباح لم يثبت له توثيق.

وما ذكره المحدث النوري من إمكانية استفادة وثاقة الرجل من خلال رواية ابن محبوب عنه<sup>(٣)</sup>.

فهذا الكلام لا يُتُّم؛ وذلك من جهة أنَّه لم يثبت أنَّ ابن محبوب من لا يروي إلَّا عن ثقة، كابن أبي عُمير وصفوان وأضرابهم؛ ولذلك فروايته عن الحسن بن رِبَاط لا تكون أمارة على الوثاقة لابن رِبَاط. وقيل في تقريب وثاقته وجوهه، ككونه صاحب أصل، كما ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست، وككون آل رِبَاط بيتاً كبيراً معروفاً، ومن الواضح أنَّه لا دلالة لها على وثاقة الرجل بوجهه.

أمّا كونه صاحب أصل، فلما تقدم من أنَّه ليس كُلَّ صاحب

(١) المصدر السابق: ص ١٨١ الرقم ٢١٧١.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٦٦٣.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٣٥٤.

أصل أصله معتبر وهو ثقة، فإنّه بعض الأصول غير معتبرة؛ ولذلك تجد أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) قيد أصل إسحاق بن عمار بقيد احترازي، حينما قال: أصله معتمد عليه؛ وذلك من جهة أنّه ليس كُلّ الأصول معتمداً عليها.

وأمّا كونه من بيت معروف، فلا إشعار فيه على حسن الرجل، فضلاً عن وثاقته، ما لم يُشخص نفسه بكونه ثقة من البيت الفلاني.

فالنتيجة: أنّ الحسن بن رِبَاط لم يثبت له توثيق.

السادس: سيف التمار، هو سيف بن سليمان التمار، عدّه الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُترجم به بشيء، سوى القول بكونه كوفياً<sup>(١)</sup>.

بينما ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((سيف التمار، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سُمَاعَة عنـه))<sup>(٢)</sup>.

بينما ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((سيف بن سليمان التمار، أبو الحسن الكوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، وابنه الحسن بن سيف روى عنه الحسن بن علي بن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٢٢ الرقم ٥٩٦٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٩ - ١٤٠ الرقم ٣٣٢.

فضال.

له كتاب، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَزةَ عَنْ سَيْفِ التَّمَارِ بِكِتَابِهِ<sup>(١)</sup>.

ويُعْضُدُ وثاقة الرجل رواية ابن أبي عُمير عنه، كما في تهذيب الأحكام<sup>(٢)</sup>، وابن أبي عُمير كما هو الصحيح والمختار من لا يروي، بل ولا يرسل إلّا عن ثقة، تقدم

فالنتيجة: أنّ سيف بن سليمان التمار ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق إلى كتاب من لا يحضره الفقيه إلى سيف بن سليمان التمار غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة الحسن بن رباط، مع أنّ سيف التمار نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٩ - ١٩٠ الرّقم ٥٠٥.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٢ / ٥ ح ٣٢.

## الطريق الحادي والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى سيف بن عميرة النخعي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن سيف بن عميرة، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن سيف، عن أخيه الحسين بن سيف، عن أبيه سيف بن عميرة النخعي)).<sup>(١)</sup>

نعم، أشار المحدث النوري إلى أنّ الظاهر كون السند بالهيئة الآتية: أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سيف، عن أخيه علي، عن أبيه؛ وذلك لما في النجاشي من أَنَّه قال: الحسين بن سيف بن عميرة، أبو عبد الله النخعي، له كتابان، كتاب يرويه عن أخيه علي بن سيف، وآخر يرويه عنه الرجال<sup>(٢)</sup>، مع أنّ السند الأول هو الذي ورد في كتاب من لا يحضره الفقيه، وكذلك في شرح التقى، وكذلك هو الوارد في مشيخة كتاب وسائل الشيعة للعاملي (عليه السلام).<sup>(٣)</sup>

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٥.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣٥٥، النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٦ الرقم ١٣٠.

(٣) ينظر: المجلسي، روضة المتقين: ١٤٦ / ١٤، الحرمي العاملي، وسائل الشيعة:

وعلى كلّ حال، فإنّه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

**الأول:** محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،  
تقدّم.

**الثاني:** محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ،  
تقدّم.

**الثالث:** أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل  
القدر، تقدّم.

**الرابع:** علي بن سيف بن عميرة النخعي، ترجم له النجاشي في  
فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن سيف بن عميرة النخعي، أبو الحسين، كوفي، مولى،  
ثقة، هو أكبر من أخيه الحسين، روى عن الرضا (عليه السلام)).

له كتاب كبير، يرويه عن الرجال، أخبرنا محمد بن جعفر  
النحوي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن  
زكريا بن شبيان، قال: حدثنا علي بن سيف بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام  
الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن سيف بن عميرة، عربيٌ، كوفيٌ،

نخعي<sup>(١)</sup>)).

وعليه، فوثاقة الرجل واضحة، واعتبار مروياته بُينة، وبعد التتبع لم نجد ما يخداش بهذه الوثاقة، وبالتالي فهي تامة لا غبار عليها.

الخامس: الحسين بن سيف بن عميرة النخعي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسين بن سيف بن عميرة، أبو عبد الله النخعي، له كتابان، كتاب يرويه عن أخيه علي بن سيف، وآخر يرويه عن الرجال، علي بن أحمد القمي، قال: حدثنا محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن، قال: حدثنا أحمد بن محمد عن علي بن الحكم بن الحسين بن سيف)).<sup>(٢)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن الحسين بن سيف البغدادي، وأحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عنه)).<sup>(٣)</sup>.

ووقع الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه في فضل

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٦١ الرقم ٥٣٤٥.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٦ الرقم ١٣٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٨ الرقم ٢٠٨.

الصلاوة في مسجد الكوفة <sup>(١)</sup>.

ولا يظهر مما تقدم وجه لقول بوثاقة الرجل، ولكن مع ذلك ذهب المحدث النوري إلى أنّ الحسين بن سيف بن عميرة ثقة بالأماراة، والأماراة هي رواية الأجلة عنه، مثل أحمد بن محمد بن عيسى، <sup>(٢)</sup> وهو المتصلب في النقل، والمحترز عن المتهمين فضلاً عن الضعفاء.

وكذلك علي بن الحكم <sup>(٣)</sup>، والحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة <sup>(٤)</sup>، وإسمااعيل بن مهران <sup>(٥)</sup>، وأحمد بن محمد بن خالد <sup>(٦)</sup>، وإبراهيم بن هاشم <sup>(٧)</sup>، ومحمد بن علي بن محبوب <sup>(٨)</sup>.

والجواب عن ذلك واضح، فإنّ من ذكرهم من الرواة وإن كانوا ثقات في أنفسهم، معتمدي الحديث، إلا أنه لم يثبت لهم سمة أئمّهم لا يرون إلا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لجمع منهم ابن أبي

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٧٠ ب: ٨ ح ١١.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/٢٩٠ ح ٤٣٩.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٦ الرقم ١٣٠.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ٤/٥٨٤ ح ٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٨ ح ١٢.

(٦) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/٢٠٣ ح ٨٠٣.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨/١٤٣ ح ٤٩٥.

(٨) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٤/٢٤٢ ح ٨٤٠، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٣٥٦.

عمير وأضرابه، بل الثابت روایتهم عن الثقة وغير الثقة من الغلاة والمهملين والكذابين والوضاعين والمجاهيل وغيرهم.

وعليه، فلا تكون لروایتهم عن شخص دلالة على وثاقة ذلك الشخص، على نحو تكون أمارة على تلك الوثاقة.

فالنتيجة: أنّ الحسين بن سيف بن عميرة النخعي لم يثبت له توثيق.

السادس: سيف بن عميرة النخعي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((سيف بن عميرة النخعي، عربيٌ، كوفيٌ، ثقةٌ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب، يرويه جماعات من أصحابنا، أخبرني الحسين بن عبيد الله، عن أبي غالب الزراري، عن جده وحال أبيه محمد بن جعفر بن محمد، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن سيف بن عميرة بكتابه)).<sup>(١)</sup>

وذكر الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سيف بن عميرة، ثقةٌ، كوفيٌ، نخعيٌ، عربيٌ، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه محمد بن الحسن، ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله، عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٩ الرقم ٥٠٤.

أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة))<sup>(١)</sup>.

بينما ذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه:

((النخعي الكوفي))<sup>(٢)</sup>.

الثاني: حينما ذكره في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال

عنه: ((له كتاب، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)))<sup>(٣)</sup>.

وتبعنا حال الرجل فلم نجد ما يخداش في وثاقته الثابتة بنص

النجاشي والطوسي (قطعة).

وعليه، فاعتبار مروياته مقتضى تلك التوثيقات.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق إلى سيف بن عميرة النخعي

في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقته

الحسين بن سيف بن عميرة النخعي، مع أن نفس ابن عميرة ثقة،

معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٠ الرقم ٣٣٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٢ الرقم ٢٩٧١.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٧ الرقم ٥٠٢٠.

## الطريق الثاني والخمسون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى شعيب بن واقد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن شعيب بن واقد في المناهي، فقد رويته عن حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، قال: حدثني أبو عبد الله عبد العزيز بن محمد بن عيسى الأبهري، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن زكريا الجوهرى الغلاّبى البصري، قال: حدثنا شعيب بن واقد، قال: حدثنا الحسين بن زيد عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، قال: نهى رسول الله (عليه السلام) عن الأكل على الجنابة، وقال: إنّه يورث الفقر، وذكر الحديث بطوله كما في هذا الكتاب)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام).

والظاهر أنّه هو حمزة بن محمد القزويني العلوى، الذى ترجم له الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليه السلام) بالقول:

((حمزة بن محمد القزويني العلوى، يروى عن علي بن إبراهيم ونظرائه، روى عنه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه))<sup>(١)</sup>.

والرجل من مشايخ الصدوق، روى عنه في سنة (٣٣٩) في رجب، قال حمزة: أخبرني علي بن إبراهيم بن هاشم في سنة (٣٠٧) كما في المعانى<sup>(٢)</sup>، وروى عنه الصدوق في كتبه كثيراً مترحماً مُترضياً عليه كما في الأمالى<sup>(٣)</sup>، والتوحيد في خمسة مواضع ذكره مترحماً عليه، وكذا في العيون<sup>(٤)</sup>، وكذا في الخصال<sup>(٥)</sup> وغير ذلك من كتبه<sup>(٦)</sup>.

والرجل لم يوثق صريحاً، ولكن استفاد البعض وثاقته من تررضي الصدوق (عليه السلام) عليه كما تقدم، ولكن تقدم الحديث منا مفصلاً في مبحث ألفاظ التوثيق في لفظ التررضي، وقلنا: إن التررضي لا بد أن ينظر مع دلالته الشخص الصادر منه التررضي، وذلك للوصول إلى الصيغة أو

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٤ الرقم ٦١٠٥.

(٢) ينظر: الصدوق، معانى الأخبار: ص ٣٠١ وغيرها

(٣) ينظر: الصدوق، الأمالى: ص ١٣، ٣٧، ١٥٣ وغيرها

(٤) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ١ / ٥٢، ٢٢٧، ٢٩٢، ٢٩٣.

(٥) ينظر: الصدوق، الخصال: ص ١٥٩.

(٦) ينظر: النهازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٣ / ٢٨١.

الدلالة النهائية والمؤدى النهائي للدلالة.

وقلنا: إن المختار في الشيخ الصدوق (طاطلثة) عدم دلالة تررضيه بنفسه على وثاقة الراوي المترضى عليه؛ والوجه في ذلك ما لاحظناه بعد التتبع والاستقراء في أحوال من تررضى عليهم، فوجدنا أن بعضًا منهم لم يمتلك ولا معطى رجالي ولا إشارة رجالية حاله إلا مجرد تررضي الصدوق عنه، وهذا خلف الفرض في أن مستوى دلالة التررضي على مستوى أعلى بكثير من الوثاقة المعهود بها في علم الرجال، بل لم يثبت التررضي عند الشيعة إلا للكبار في الطائفة كسلمان الفارسي ومحمد بن الحنفية وأبي ذر المقداد وأمثالهم<sup>(١)</sup>.

وبالتالي، فتكون دلالة التررضي مستبطة لمنزلة عالية جداً، وهذا خلف الفرض فيما نجده في أحوال جملة من تررضى عنهم الصدوق (طاطلثة).

وعليه، فأكثر ما يمكن أن يُقال في دلالة التررضي، بأن تررضي الصدوق (رضوان الله تعالى عليه) على الرواية الذين تررضى عنهم، يصعب حمله على الدلالة على الوثاقة في الحديث، خصوصاً مع عدم وجود أي إشارة إلى حال الرجل سوى تررضي الصدوق، وهذا شائع جداً في موارد كثيرة لاحظناها في مشيخة من لا يحضره الفقيه، أشرنا إلى الأعم الأغلب منها، وستأتي الإشارة إن شاء الله إلى الموارد الأخرى.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

فالنتيجة: أن حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر لم يثبت له توثيق.

الثاني: عبد العزيز بن محمد بن عيسى الأبهري، بعد التتبع لم نجد للرجل ترجمة تذكر، وبالتالي فالرجل مهملاً لم يثبت له توثيق.

الثالث: محمد بن زكريا الجوهري الغلابي البصري، وهو محمد بن زكريا بن دينار الغلابي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن زكريا بن دينار، مولىبني غلاب، أبو عبد الله، وبنو غلاب قبيلة بالبصرة منبني النصر بن معاوية، وقيل: إنه ليس له غير البصرة منهم أحد، وكان هذا الرجل وجهاً من وجوه أصحابنا في البصرة، وكان أخبارياً، واسع العلم، وصنف كتبًا كثيرة، وقال لي أبو العباس بن نوح: إنني أروي عن عشرة رجال عنه، له كتب، منها: الجمل الكبير، والجمل المختصر، وكتاب صفين الكبير، وكتاب صفين المختصر، ومقتل الحسين (عليه السلام)، وكتاب النهر، وكتاب الأجواد، وكتاب الوفدين، ومقتل أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأخبار زيد (عليه السلام)، وأخبار فاطمة (عليها السلام) ومنشأها ومولدها، وكتاب الجبل.

أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر السلمي الحذاء، وأبو علي أحمد بن الحسين بن إسحاق بن شعبة الحافظ، وعبد الجبار بن شيران الساكن

بنهر جطى<sup>(١)</sup> في آخرين، قالوا: حدثنا محمد بن دينار الغلاّب بجميع كتبه، ومات محمد بن زكريا سنة ثمان وتسعين ومائتين))<sup>(٢)</sup>.

وأما الحديث في وثاقته، فإنه وإن كان المختار أن التعبير بوجهه، وإن كان يحتمل أكثر من احتمال، ولكن مع ذلك فبمعية مجموع ما ذكره النجاشي في تعبيراته في وصف الرجل والتي تضم:

١ - كونه وجهاً من وجوه أصحابنا في البصرة.

٢ - كونه أخبارياً، أي من أصحاب الحديث والرواية.

٣ - كونه واسع العلم.

٤ - كونه كثير التصانيف.

٥ - كثرة الرواية عنه، مما يُشعر بحسن حال الرجل، ووثاقته، واعتبار مروياته؛ ولذلك روى ابن نوح عنه عن طريق عشرة رجال، فالمجموع يدل على وثاقة الرجل، ولا أقل اعتبار مروياته وقبوتها.

الرابع: شعيب بن واقد، وهو شعيب بن واقد المزني، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد له ذكراً كثيراً أكثر من طريق الصدوق إليه

(١) قال الحموي في معجمه: ((نهر جطى: بفتح الجيم، وتشديد الطاء، والقصر: نهر بالبصرة عليه قرى ونخل كثير، وهو من نواحي شرقى دجلة)). ينظر: الحموي، معجم البلدان: ٥ / ٣١٩.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٦ - ٣٤٧ الرقى ٩٣٦.

في مشيخة من لا يحضره الفقيه وبعض الروايات، ولم يرد بحقه توثيق، لا صريح ولا غير صريح؛ ولذلك فالرجل مهملاً، لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى شعيب بن واقد غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة:

١ - حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر.

٢ - عبد العزيز بن محمد بن عيسى الأبهري، مضافاً إلى أن شعيب بن واقد نفسه لم يثبت له توثيق.

## الطريق الثالث والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى شهاب بن عبد ربه

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن شهاب بن عبد ربه، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن شهاب بن عبد ربه))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة<sup>١</sup>، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة<sup>٢</sup>، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة<sup>٣</sup>، جليل<sup>٤</sup>، تقدم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة<sup>٥</sup>، جليل القدر، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٠.

الخامس: شهاب بن عبد ربه، ترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق، (عليه السلام) وقال عنه: ((شهاب بن عبد ربه الأسدى، مولاهم، الصيرفى، الكوفى)) <sup>(١)</sup>.

بينما ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((له أصل، رويناه بالأسناد الأول عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه)) <sup>(٢)</sup>.

وفي قبال ذلك ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((شهاب بن عبد ربه بن أبي ميمونة، مولىبني نصر بن قعّين من بنى أسد، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، كان موسراً ذا حال، ذكر ابن بطة أنّ له كتاباً، حدّثه به الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه)) <sup>(٣)</sup>.

وكذلك تعرض لذكره، بل توثيقه صريحاً في ترجمة إسماعيل بن عبد الخالق، حيث قال: ((إسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربه بن أبي ميمونة بن يسار، مولىبني أسد، وجهه من وجوه أصحابنا، وفقيه من فقهائنا، وهو من بيت الشيعة، عمومته شهاب وعبد الرحيم

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٢ الرقم ٣٠١٢.

(٢) الطوسي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٤٥ الرقم ٣٥٥.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٦ الرقم ٥٢٣.

ووَهْبُ وَأَيُّوبُ عَبْدُ الْخَالِقِ كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ، رَوَوَا عَنْ أَبِي جَعْفَرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)، وَإِسْمَاعِيلُ نَفْسَهُ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) وَأَبِي الْحَسْنِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)).<sup>(١)</sup>

وَعَلَيْهِ، فَوَثَاقَةُ الرَّجُلِ مَصْرُحٌ بِهَا، وَيَعْضُدُهَا رَوْاْيَةُ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ لِكِتَابِهِ، كَمَا اشَارَ إِلَيْهِ النَّجَاشِيُّ وَالشِّيْخُ الطَّوْسِيُّ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ).

وَكَذَلِكَ ذَكْرُ الْكَشِيِّ فِي رِجَالِهِ رَوَايَاتٌ يَظْهَرُ مِنْهَا وَثَاقَةُ الرَّجُلِ وَحْسَنُ حَالِهِ، مِنْهَا:

مَا ذَكَرَهُ عَنْ حَمْدُوِيَّهِ بْنِ نَصِيرٍ ذَكَرَ بَعْضُ مَشَايِخِهِ، قَالَ: ((شَهَابُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ خَيْرٌ، فَاضْلِلُ)).<sup>(٢)</sup>

وَحَمْدُوِيَّهُ بْنُ نَصِيرٍ وَّثَقَهُ الشِّيْخُ الطَّوْسِيُّ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا كَالذِي ذَكَرَهُ الْكَشِيِّ حَيْثُ قَالَ: ((حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسْنِ حَمْدُوِيَّهُ بْنُ نَصِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ الْمَشَايِخِ يَقُولُ: سَأَلْتَهُ عَنْ وَهْبٍ وَشَهَابٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِي عَبْدِ رَبِّهِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَ: كُلُّهُمْ خَيْرٌ، فَاضْلِلُونَ، كَوْفِيُونَ)).<sup>(٣)</sup>

وَفِي قَبَالِ ذَلِكَ ذَكْرُ الْكَشِيِّ جَمْلَةً مِنَ الرَّوَايَاتِ قِيلَ بَدْلَالُهَا عَلَى الْخَدْشِ فِي حَالِ شَهَابٍ، مِنْهَا:

(١) المُصْدَرُ السَّابِقُ: ص ٢٧ الرَّقْمُ ٥٠.

(٢) الطَّوْسِيُّ، اخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ: ٧١٢ / ٢.

(٣) المُصْدَرُ نَفْسَهُ: ٧١٣ / ٢.

## الرواية الأولى:

ما رواه الكشي عن محمد بن مسعود قال: ((حدّثني جبريل بن أحمد، قال: حدّثني محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن، عن مسمع كردين أبي سيار، قال: سمعت أبو عبد الله (عليه السلام) يقول: وأمّا شهاب، فإنه شرٌّ من الميّة والدم ولحم الخنزير))<sup>(١)</sup>.

ولكن يمكن الخدش في هذه الرواية من ناحية جبريل بن أحمد، فإنه لا توثيق له، وبالتالي فلا اعتبار لرواياته.

## الرواية الثانية:

ما رواه الكشي عن محمد بن مسعود قال: ((حدّثني علي بن محمد، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام، عن شهاب بن عبد ربه، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا شهاب، يكثّر المقلّل في أهل بيته من قريش حتّى يدعى الرجل منهم إلى الخلافة فيأبهأها، ثمّ قال: يا شهاب، ولا تقل: إني عنيت ببني عمّي هؤلاء، فقال شهاب: أشهد أّنه عناهم))<sup>(٢)</sup>.

ولكن يمكن الخدش في سند الرواية من خلال عدم ثبوت وثاقة لعلي بن محمد القمي الوارد فيها.

(١) المصدر السابق: ٧١٢ / ٢.

(٢) المصدر نفسه: ٧١٣ / ٢.

ويمكن أن يقال كذلك أنه لا دلالة لها على الضعف في الحديث، بل غاية ما يمكن أن يقال: إنه أفسى كلاماً لم يرغب الإمام (عليه السلام) بإفشاءه، وهذا الأمر لا ربط له بالوثاقة في الحديث.

### الرواية الثالثة:

ما ذكره الكشي في رجاله عن محمد بن مسعود قال: ((حدّثني علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن الحسين بن بشار الواسطي، عن داود الرّقّي، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام)، فذكر شهاب بن عبد ربّه، فقال: والله الذي لا إله إلّا هو لقتلّنَه، والله الذي لا إله إلّا هو لأجربّنَه)).<sup>(١)</sup>

ولكن الرواية مخدوشة سندًا بعلي بن محمد القمي، حيث لم يثبت له توثيق لدينا، وكذا غيره من الرواة من وقع في سند الرواية.

وأمّا متنًاً، فقد تتبعنا المتن في نسخ أخرى، فوجدناه مضطرباً جدًا، فقد ورد في بعض النسخ (لأصلبّنَه) بدل (لقتلّنَه)، وهو تحول كبير في المعنى، وكذلك ورد (لأخربّنَه) بدل (لأجربّنَه)، وهو تحول كبير كذلك في المعنى. وعليه، فالرواية ساقطة سندًاً ودلالة.

### الرواية الرابعة:

(١) المصدر السابق: ٧١٤ / ٢.

ما ذكره الكشي عن محمد بن مسعود قال: ((حدّثني عبد الله بن محمد، قال: حدّثني العباس بن عامر، عن أبي جميلة، عن شهاب آنّه ضربه محمد بن عبد الله بن الحسن نحوً من سبعين سوطاً))<sup>(١)</sup>. ولكن يمكن الخدش فيها من ناحية السنّد؛ لوجود المُفضّل بن صالح، أبي جميلة.

وأمّا دلالة، فلا ملازمة بين التعرض للضرب من الآخرين، وفساد اللسان كما هو واضح، فلعلّ الأمر - كما لعلّه الأقرب - من جهة أخرى، وهي جهة خلاف في شأنه سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً ونحو ذلك، ولا علاقة لها بالحديث بوجهه، ولعلّ الخدش في الضارب لا في المضروب.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: عدم ثبوت روایة تدل على الخدش بحال شهاب بن عبد ربه، وبالتالي فتبقى وثاقته سالمة واضحة، لا خدش فيها.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى شهاب بن عبد ربه في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة شهاب نفسه، واعتبار مروياته.

## الطريق الرابع والخمسون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى صالح بن الحكم الأحول

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن صالح بن الحكم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن صالح بن الحكم الأحول)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير، ثقة، تقدم.

الخامس: حماد بن عثمان، سواءً أكان ابن عمر بن خالد الفزارى،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤١.

أو الناب، أو ذا الناب، فالجميع ثقاتٌ.

السادس: صالح بن الحكم الأحول، ترجم له النجاشي في

فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((صالح بن الحكم النيلي الأحول، ضعيف، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه ابن بُكير وجميل بن دراج، له كتاب، يرويه عنه جماعة منهم: بِشر بن سالم بن سلام، أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نُوح، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْجَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَيْحَى بْنُ زَكْرِيَا الْلُّؤْلُؤِيُّ، عَنْ بِشَرِّ بْنِ سَلَامٍ عَنْ صَالِحِ النَّيلِيِّ))<sup>(١)</sup>.

وذكرنا سابقاً أنَّ المختار في دلالة التعبير بضعف مطلقاً في الأصول الرجالية في وصف راوٍ معينٍ من دون تقييد بحالةٍ خاصةٍ أو جهةٍ مخصوصةٍ، فالظاهر حينئذٍ المراد منه الإشارة إلى عدم الوثوق بتصدُور مروياته عن الأئمة (عليهم السلام)، المستلزم لعدم إمكان اعتبارها في مقام عملية الاستدلال مع الإشارة إلى تعدد مناشئ عدم الوثوق بالتصدُور، كأن يكون من جهة نفس الراوي كضعفه، ضبطه وإتقانه، أو من جهة عقیدته ومذهبة، أو منهجه في تلقّي وتحمّل الحديث، وغير ذلك تقدّم مفصلاً.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٠ الرقم ٥٣٣.

ويمكن دعوى أن هناك ظهوراً سياقياً قوامه أن أهل الرجال في مقام البحث عن الجهات المؤثرة في قبول الخبر ومرويات الراوي نابعة من جهة خاصة، كالعقيدة والمنهج والطبقة ونحو ذلك، أو من جهة عامة أخرى، ولختارنا هذا جملة من الشواهد والمؤيدات، ذكرناها مفصلاً في ألفاظ التضييف فراجع مختاراتنا الرجالية بشأن ذلك<sup>(١)</sup>.

ولكن مع ذلك، فقد ذهب المحدث النوري إلى وثاقة الرجل؛ من جهة رواية صفوان بن يحيى عنه، كما ورد في تهذيب الأحكام في باب ما تجوز الصلاة فيه من أبواب الزيادات<sup>(٢)</sup>، وذهب إلى أنه بهذه الرواية لصفوان عنه يكون تضييف النجاشي له ضعيفاً<sup>(٣)</sup>.

ولكن يمكن المناقشة في هذا الكلام بالقول:  
أن هناك جملة من الملاحظات على سند رواية صفوان عن صالح بن الحكم، فأصل السند هو: بسنته عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن صفوان، عن صالح النيلي، عن محمد بن أبي عمير، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ((أصلي على الشاذكونة، وقد أصابتها

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التضييف: ص ٢٠.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٧٠ ح ١٥٣٨.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣٦١.

الجنابة؟ فقال: لا بأس<sup>(١)</sup>.

ولكن يلاحظ على هذا السنن:

أولاً: أنّ ابن أبي عمر لم يدرك الإمام الصادق (عليه السلام)، بل غاية إدراكه للإمام الكاظم (عليه السلام) ولم يرو عنه، كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (فيه) في فهرست كتب الشيعة وأصوّلهم<sup>(٢)</sup>، وأدركه بعد ذلك الإمام الرضا (عليه السلام) والإمام الجواد (عليه السلام)، فكيف يروي هنا عن الإمام الصادق (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٤٨ للهجرة)؟!

ثانياً: أنّ صفوان بن يحيى من المعاصرين لابن أبي عمر زماناً، فالاول (توفي سنة ٢١٠ للهجرة)، والثاني (توفي سنة ٢١٧ للهجرة)، وبالتالي فلا حاجة إلى الواسطة بينهما للرواية، مع أنه في المقام الواسطة موجودة وهو صالح النيلي.

ثالثاً: أنّ الرواية وردت في تهذيب الأحكام كذلك، ولم تكن خالية من جملة ملاحظات وإشكالات، فصّلنا الحديث عنها في مراسيل صفوان بن يحيى فراجع<sup>(٣)</sup>.

فالنتيجة: أنّ هذا السنن يشتمل على التخليط والاشتباه، وهو ليس بسند نقى، وبالتالي فلا يمكن التعويل عليه، فيكون الأظهر عدم

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٧٠ ح ١٥٣٨.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصوّلهم: ص ٢١٨ الرقم ٦١٧.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في المراسيل: ٢ / ٩ وما بعدها.

رواية صفوان بن يحيى عن صالح بن الحكم النيلي.

فالنتيجة: أن صالح بن الحكم النيلي لم يثبت له توثيق، ولا اعتبار لمروياته، وعليه فطريق الصدوق إلى صالح بن الحكم الأحول النيلي معتبر، ولكن نفس صالح لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

## الطريق الخامس والخمسون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى صالح بن عقبة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن صالح بن عقبة، فقد رويته عن محمد بن موسى بن الم توكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد أبيادي، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، ويونس بن عبد الرحمن، جميعاً عن صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيحة مولى رسول الله (عليه السلام)))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

**الأول:** محمد بن موسى بن الم توكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

**الثاني:** علي بن الحسين السعد أبيادي، شيخ الكليني، معتبر الحديث، تقدم.

**الثالث:** أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ويسمى أحمد بن محمد بن عبد الله البرقي، ثقة، تقدم.

**الرابع:** والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٧-١٢٨.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، تقدم.

السادس: يونس بن عبد الرحمن، مولى آل يقطين، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيحة، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في ثلاثة موارد:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، ولم يترجم له بشيء<sup>(١)</sup>.

المورد الثاني: حينما عدّه في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وترجم له بالقول: ((صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان، مولى رسول الله (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ))<sup>(٢)</sup>).

الثالث: حينما عدّه في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الكَاظِمِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وترجم له بالقول: ((صالح بن عقبة، من أصحاب أبي عبد الله (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ))<sup>(٣)</sup>).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((صالح بن عقبة، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي حميد، عن ابن الوليد، عن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٨ الرقم ١٤٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٢٧ الرقم ٣٠٧٠.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٨ الرقم ٥٠٣٧.

الصفّار، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل عنه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيحة، مولى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، قيل: إِنَّه روى عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَفَافُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، روى صالح عن أبيه عن جده، وروى عن زيد الشحام، وروى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب وابنه إسماعيل بن صالح بن عقبة، قال سعد: هو مولى<sup>ٌ</sup>.

له كتاب، يرويه عنه جماعة منهم: محمد بن إسماعيل بن بزيع، أخبرنا الحسين بن عبيد الله عن ابن حمزة، قال: حدثنا علي بن إبراهيم عن ابن أبي الخطاب، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل عن صالح بكتابه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ذبيحة، مولى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، روى عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَفَافُ)، غالٍ، كذاب، لا يلتفت إليه))<sup>(٣)</sup>.

هذا، وقد وقع الرجل في أسناد كامل الزيارات في غير مورد<sup>(٤)</sup>.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٧ الرقم ٣٦٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٠ الرقم ٥٣٢.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٩ الرقم ٧٠.

(٤) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٢٦٥ ب: ثواب من زار الحسين (عَلَيْهِ الْكَفَافُ).

نعم، ذهب المحدث النوري إلى وثاقة الرجل، وقربها بوجوهه:

**الأول:** رواية يونس عنه هنا، وفي الكافي في باب ما تجب فيه الدية كاملة<sup>(١)</sup>، وهو من أصحاب الإجماع.

**الثاني:** رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه، كما في التهذيب في باب الكفاراة عن خطأ المحرم<sup>(٢)</sup>، وفي الاستبصار في باب من قتل جرّادة<sup>(٣)</sup>، وما استثناه القميون عن نوادره، فهو عندهم من يعتمد على روایاتهم.

**الثالث:** رواية ثلّة من الثقات عنه غيرهما، كمحمد بن سنان<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع<sup>(٥)</sup>، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن خالد الطيالسي<sup>(٧)</sup>.

وفي الجمیع نظر، أمّا الأول فيونس لم يثبت أنّه لا يروي إلّا عن

عارفاً بحّقه ح ١٠، ح ١١.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٧/ ٣١٢ ح ١٠.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥/ ٣٦٤ ح ٣٦٦.

(٣) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٢/ ٢٠٧ ح ٢٠٧.

(٤) ينظر ما في الطريق.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/ ١٠٢ ح ٧٣.

(٦) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٠ الرقم ٦٣٢.

(٧) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٧٤ ح ٨، النوري، خاتمة مستدرك

الوسائل: ٤/ ٣٦٢ - ٣٦٣.

ثقة، والمحترر أن عدم الاستثناء من نوادر الحكمة لا يدل على الوثاقة، في قبال الدلالة الاستثناء على الضعف إلا في موارد خاصة ذكرناها في محلها، وكذلك الحال في رواية من ذكرهم من الرواية؛ لعدم ثبوت أئمّهم لا يروون إلا عن ثقة.

فالمحصل من جميع ما تقدم: أن الرجل ضعيف، لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان غير معتبر؛ وذلك لضعف محمد بن سنان الوارد فيه، مضافاً إلى أن صالح نفسه ضعيف، غير معتبر الحديث.

## الطريق السادس والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى الصباح بن سيابة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الصباح بن سيابة، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير البجلي، عن حمّاد بن عثمان، عن الصباح بن سيابة أخي عبد الرحمن بن سيابة الكوفي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،  
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،  
تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدّم.

الخامس: حمّاد بن عثمان، سواءً أكان بن عمر بن خالد الفزارى،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٧.

أو الناب، أو ذا الناب، فالجميع ثقاتٌ.

السادس: الصباح بن سِيَابَة، ذكره الشِّيخ الطوسي (١) في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَام الصادق (ع)، ولم يُتَرْجِمْ لِهِ بِشَيْءٍ، بل قال عنه الكوفي (٢).

ولم نجد مَا يَدُلُّ عَلَى وِثَاقَةِ الرَّجُلِ، لَا صَرِيحًا وَلَا تَلْمِيحاً، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ ذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى وِثَاقَةِ الرَّجُلِ، وَقَرِبَوْهُ بِوْجُوهِهِ:

الوجه الأول:

ما ذكره الوحيد (٣) في تعليقته، من أَنَّ ذَلِكَ التَّوْثِيقَ مِنْ جَهَةِ أَنَّ لِلصَّدُوقِ طَرِيقاً إِلَيْهِ، وَعَدَهُ خَالِيَّ مِنَ الْمَدُوْحِينَ لِذَلِكَ، وَيَرَوِي عَنْهُ جَعْفَرَ بْنَ بَشِيرٍ بِوَاسْطَةِ حَمَادَ بْنِ عُثْمَانَ، وَفِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّهُ ثَقَةٌ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْمَحْدُثُ النُّورِيُّ فِي خَاتَمَةِ مُسْتَدْرِكِهِ (٤).

وَلَكِنْ هَذَا الْوَجْهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَذَلِكَ لِمَا تَقْدِمُ مِنْ مَرَارَةٍ مِنْ أَنَّهُ لَا مَلَازِمَةَ بَلْ وَلَا دَلَالَةَ لِوُجُودِ طَرِيقِ لِلصَّدُوقِ وَوِثَاقَةَ مِنْ يَتَهَيَّإِ إِلَيْهِ الطَّرِيقُ، فَإِنَّ مَعْنَى الطَّرِيقِ هُوَ سَلْسَلَةُ رِوَاةً، وَهَذَا أَمْرٌ لَا بَدَّ مِنْهُ كَالَّىَّةُ عَلَمِيَّةٌ فِي الرَّوَايَةِ وَتَحْمِلُهَا، وَهُوَ طَرِيقَةُ لِتَحْمِلِ الرَّوَايَةِ، وَمِنْ مُسْتَلِزِ مَاتِهَا وَمَقْدِمَاتِهَا وَهُوَ الْهِيَّأَةُ الَّتِي وَصَلَتْ بِهَا الرَّوَايَاتُ، وَلَكِنْ

(١) يَنْظَرُ: الطَّوْسِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٢٢٦ الرَّقْمُ ٣٠٤٢.

(٢) يَنْظَرُ: النُّورِيُّ، خَاتَمَةُ مُسْتَدْرِكِ الْوَسَائِلِ: ٤/٣٦٥.

وثاقة الراوي واعتبار مروياته شيء آخر، قائم على مقدمات أخرى من نمط آخر، متقومة بالضبط والدقة والصدق في الحديث، والأمانة في النقل ونحو ذلك، ومن الواضح أن هذا شيء، والطريق إلى من ينتهي إليه من الرواية شيء آخر.

وأمّا روایة بعض الثقات عن الراوي مباشرةً أو مع الواسطة، فدلالته على الوثاقة إنّما يكون مبنياً على أن لا يكون هذا الراوي من يروي عن الثقات وغير الثقات، بل لا بدّ أن يتمحّض في روایته عن الثقات فقط، ومن ذُكره ولم تثبت لهم هذه الصفة.

### الوجه الثاني:

ما ورد في رواية الكافي عنه، عن الإمام الصادق (ع) قال: ((ما أنتُم والبراءةَ يَبْرأُ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرُ صَلَاتًا مِنْ بَعْضٍ وَبَعْضُهُمْ أَنَفَذُ بَصَارًا مِنْ بَعْضٍ وَهِيَ الدَّرَجَاتُ))<sup>(١)</sup>.

وكذلك ما ورد في الروضة في آخرها عنه (ع) أيضاً قال: ((إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحِبُّكُمْ وَمَا يَدْرِي مَا تَقُولُونَ، فَيُدْخِلُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْجَنَّةَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْنِيُّكُمْ وَمَا يَدْرِي مَا تَقُولُونَ، فَيُدْخِلُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّارَ،

(١) الكليني، الكافي: ٢/ ٤٥ ب: درجات الإيمان ح ٤.

وإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَتُمَلِّأُ صَحِيفَتُهُ مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ ))<sup>(١)</sup>.

ولكن من الواضح أنَّه لا دلالة في كلا الروايتين على مدح الرجل، فضلاًً عن الوثاقة في الحديث.

فالنتيجة: أنَّ الصباح بن سَيِّابة لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى الصباح بن سَيِّابة معتبر، ولكن نفس الصباح لم يثبت له توثيق.

---

(١) المصدر السابق: ٨/٣١٥ ح ٤٩٥.

## الطريق السابع والخمسون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى صفوان بن مهران الجمال

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن صفوان بن مهران الجمال، فقد رويته عنه محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن ابن أبي عمّير، عن صفوان بن مهران الجمال.

ورويته أيضاً عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمر، عن عبيد الله بن محمد الجمال، عن صفوان بن مهران الجمال))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي بن ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وهو أحمد بن أبي عبد

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٦-٢٧.

الله البرقي، ثقةٌ، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا

يرسل إلا عن ثقةٍ، تقدم.

السادس: صفوان بن مهران الجمال، وهو صفوان بن مهران

الأحدى الجمال، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة

بالقول:

((صفوان بن مهران بن المغيرة الأسدية، مولاه ثم مولىبني  
كاهل منهم، كوفي، ثقة، يُكَنَّى أبا محمد، كان يسكنبني حرام بالكوفة،  
وأخوه حسين ومسكين، وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان صفوان  
جَّالاً، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نُوحٍ، قَالَ:  
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَصَاعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي  
عَنْ صَفْوَانَ بْنَ مَهْرَانَ بِكِتَابِهِ)).<sup>(١)</sup>

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم

بالقول:

((صفوان بن مهران الجمال، له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٨ الرقم ٥٢٥.

ابن الوليد، عن الصفار، عن السندي بن محمد عنه))<sup>(١)</sup>.

وذكره كذلك في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَامُ)،  
وقال عنه: ((صفوان بن مهران الجمال، أبو محمد الأُسدي الكاهلي،  
مولاهُم، كوفي))<sup>(٢)</sup>.

وبعد التتبع لم نجد ما ينخدش توثيق النجاشي الصریح له، وعليه  
فالرجل ثقة معتبر الحديث، بل يعوضه وثاقته روایة ابن أبي عمر عنہ،  
كما في محل الكلام، وابن أبي عمر من ثبت أنه لا يروي، بل لا يرسل  
إلا عن ثقة.

فالنتيجة: أنَّ الطريقة الأولى للشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه  
إلى صفوان بن مهران الجمال معتبر، مضافاً إلى وثاقة صفوان نفسه.

الكلام في الطريقة الثانية، ورجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،  
تقدّم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: محمد بن أحمد بن يحيى، وهو محمد بن أحمد بن يحيى  
بن عمران الأشعري القمي، صاحب كتاب نوادر الحكمة، ترجم له

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٧ الرقم ٣٥٧.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٧ الرقم ٣٠٦٤.

النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمي، أبو جعفر، كان ثقة في الحديث، إلا أن أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمن أخذ، وما عليه في نفسه مطعن في شيء.))

وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثنى من روایة محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن:

١ - محمد بن موسى الهمداني.

٢ - أو ما رواه عن رجل.

٣ - أو يقول: بعض أصحابنا.

٤ - أو عن محمد بن يحيى المعاذي.

٥ - أو عن أبي عبد الله الرazi الجاموراني.

٦ - أو عن عبد الله السياري.

٧ - أو عن يوسف بن السخت.

٨ - أو عن وهب بن مُنبه.

٩ - أو عن أبي علي النيسابوري أو النيسابوري.

١٠ - أو عن أبي يحيى الواسطي.

- ١١ - أو عن محمد بن علي أبي سمية.
- ١٢ - أو يقول: في حديث أو كتاب ولم أروه.
- ١٣ - أو عن سهل بن زياد الأدمي.
- ١٤ - أو عن محمد بن عيسى بن عميد بإسناد منقطع.
- ١٥ - أو عن أحمد بن هلال.
- ١٦ - أو محمد بن علي الهمداني.
- ١٧ - أو عبد الله بن محمد الشامي.
- ١٨ - أو عبد الله بن أحمد الرازى.
- ١٩ - أو أحمد بن الحسين بن سعيد.
- ٢٠ - أو أحمد بن بشير الرقى.
- ٢١ - أو عن محمد بن هارون.
- ٢٢ - أو عن مُؤَوَّه بن معروف.
- ٢٣ - أو عن محمد بن عبد الله بن مهران.
- ٢٤ - أو ما ينفرد به الحسن بن الحسين الْؤُلُوي.
- ٢٥ - أو ما يرويه عن جعفر بن محمد بن مالك.
- ٢٦ - أو يوسف بن الحارث.

٢٧ - أو عبد الله بن محمد الدمشقي.

قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه (عليهما السلام) على ذلك إلا في محمد بن عيسى بن عبيد، فلا أدرى ما رابه فيه؟ لأنّه كان على ظاهر العدالة والثقة.

ولمحمد بن أحمد بن يحيى كتب منها: كتاب نوادر الحكمة، وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبّ شبيب، قال: وشبيب فامي، كان بقم له دبة ذات بيوت يعطي منها ما يطلب منه من دهن، فشبهوا هذا الكتاب بذلك، وله كتاب الملاحم، وكتاب الطب، وكتاب مقتل الحسين (عليه السلام)، وكتاب الإمامة، وكتاب المزار، أخبرنا الحسين بن موسى، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن نوادر الحكمة.

وأخبرنا أحمد بن علي وابن شاذان وغيرهما، عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عنه بسائر كتبه)).<sup>(١)</sup>

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، جليل

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٨ - ٣٤٩ الرقم ٩٣٩.

القدر، كثير الرواية، له كتاب نوادر الحكمة، وهو يشتمل على كتب جماعة: منها كتاب التوحيد، وكتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وكتاب الحج، وكتاب النكاح، وكتاب الطلاق، وكتاب الأنبياء، وكتاب مناقب الرجال، وكتاب فضل العرب، وكتاب فضل العربية والعجمية، وكتاب الوصايا والصدقة، وكتاب النحل والهبات، وكتاب السكني، وكتاب الأوقات، وكتاب الفرائض، وكتاب الأيمان والندورات والكفارات، وكتاب العتق والتدبير والولاء والمكاتب وأمهات الأولاد، وكتاب الحدود والديات، وكتاب الشهادات، وكتاب القضايا والأحكام، والعدد اثنان وعشرون كتاباً.

أخبرنا بجميع كتبه وروياته عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، وأخبرنا بها أيضاً الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد، جميعاً عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، وأخبرنا بها جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، ومحمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، ومحمد بن يحيى عنه.

وقال أبو جعفر بن بابويه: إلّا ما كان فيها من غلوٍ أو تخليط، وهو الذي يكون طريقه:

١ - محمد بن موسى الهمداني.

٢ - أو يرويه عن رجل.

- ٣- أو عن بعض أصحابنا.
- ٤- أو يقول: ورَوْيٍ.
- ٥- أو يرويه عن محمد بن يحيى المَعاذِي.
- ٦- أو عن عبد أبي عبد الله الرازي الجاموري.
- ٧- أو عن السِّيَارِي.
- ٨- أو يرويه عن يوسف بن السخت.
- ٩- أو عن وَهْبِ بْنِ مُنْبَهٍ.
- ١٠- أو عن أبي علي النِّيَشَابُوري.
- ١١- أو أبي يحيى الْوَاسْطِي.
- ١٢- أو محمد بن علي الصيرفي.
- ١٣- أو يقول: وَجَدْتُ فِي كِتَابٍ وَلَمْ أَرَوْهُ.
- ١٤- أو عن محمد بن عيسى بن عبيد بإسناده منقطع ينفرد به.
- ١٥- أو عن الهيثم بن عدِي.
- ١٦- أو عن سهْل بن زِيَادِ الْأَدْمِي.
- ١٧- أو عن أَحْمَدَ بْنَ هَلَالَ.
- ١٨- أو عن محمد بن علي الْهَمْدَانِي.

- ١٠ - أو عن عبد الله بن محمد الشامي.
- ٢٠ - أو عن عبد الله بن أحمد الرازي.
- ٢١ - أو عن أحمد بن الحسين بن سعيد.
- ٢٢ - أو عن أحمد بن بشير الرقي.
- ٢٣ - أو عن محمد بن هارون.
- ٢٤ - أو عن مُمَوَّه بن معروف.
- ٢٥ - أو عن محمد بن عبد الله بن مهران.
- ٢٦ - أو ينفرد به الحسن بن الحسين بن سعيد اللُّؤلُؤي.
- ٢٧ - أو جعفر بن محمد الكوفي.
- ٢٨ - أو جعفر بن محمد بن مالك.
- ٢٩ - أو يوسف بن الحارث.
- ٣٠ - أو عبد الله بن محمد الدمشقي ) )<sup>(١)</sup>.
- فالمتحصل مما تقدم: أنّ نفس محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي صاحب النوادر ثقة، جليل القدر.
- الرابع: موسى بن عمر، وهذا الرجل في الطريق مشترك بين:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢١ - ٢٢٢ الرقم ٦٢٢.

١- موسى بن عمر بن بزيع، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله

في غير مورد منها:

الأول: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)،

وقال عنه: ((موسى بن عمر بن بزيع، ثقة))<sup>(١)</sup>.

الثاني: حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، ولم

يُترجم له بشيء<sup>(٢)</sup>.

وتعرض لذكره في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وقال عنه:

((موسى بن عمر، له كتاب النوادر، أخبرنا به جماعة، عن أبي

جعفر بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد، والجميري،

عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عبد الرحمن بن حمّاد عنه))<sup>(٣)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((موسى بن عمر بن بزيع، مولى المنصور، ثقة، كوفي، له

كتاب، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا أبو غالب أحمد بن محمد

الزراري، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا يحيى بن

زكريا، قال: حدثنا موسى بن عمر بن بزيع بكتابه))<sup>(٤)</sup>.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٨ الرقم ٥٥٩٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٩١ الرقم ٥٧٦٩.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٤ - ٢٤٥ الرقم ٧٢٧.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠٩ الرقم ١٠٨٩.

والمتحصل من جميع ما تقدّم: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث، وسيأتي الكلام في أنّه هو المتعين في هذا الطريق، أو لا؟

الثاني: موسى بن عمر بن يزيد، وهو موسى بن عمرو بن يزيد الصيقل، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((موسى بن عمر بن يزيد بن ظبيان الصيقل، مولىبني نهد، أبو علي، ولد ابن اسمه علي، وبه كان يكتنی، له كتاب طرائف النوادر، وكتاب النوادر، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد عن سعد عن موسى بكتابه)).<sup>(١)</sup>

وترجم له الشيخ الطوسي (طوسی) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((موسى بن عمر بن يزيد الصيقل، له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن علي بن محبوب عنه)).<sup>(٢)</sup>

ولم تظهر وثاقة الرجل، لا تصرحًا ولا تلميحاً، ومع ذلك ذهب المحدث النوري في خاتمة مستدركه إلى أنّ الرجل ثقة؛ من باب رواية شيخ الطائفة - كما سماهم - عنه، فقد روی عنه سعد بن عبد الله<sup>(٣)</sup>،

(١) المصدر السابق: ص ٤٠٦ - ٤٠٥ الرقم ١٠٧٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٣ الرقم ٧٢١.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/١٩٦ ح ٥٦٦.

ومحمد بن الحسن الصفار<sup>(١)</sup>، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب<sup>(٢)</sup>،  
ومحمد بن علي بن محبوب<sup>(٣)</sup>، ومحمد بن أحمد بن يحيى<sup>(٤)</sup>، ولم يُستثنَ  
من النوادر، وكذلك أحمد بن محمد الأشعري أو البرقي، كما في الكافي  
في كتاب العتق<sup>(٥)</sup>.

ولكن للمناقشة في هذا الكلام مجال:

فإنَّ هذا الكلام لا يستقيم، بل ولا يصلح أن يكون وجهًا  
لإثبات الوثاقة؛ وذلك لما تقدم غير مرّة من أنَّ ما يصح أن يكون  
أمارَة على الوثاقة هو رواية من ثبتَ أَنَّه لا يروي إلَّا عن ثقة عن  
الراوي المطلوب توثيقه، وأمّا من لم يثبت بحَقِّه هذا المعنى، وكان من  
يروَى عن الثقة وغير الثقة، فلا دلالة لروايته عن راوٍ على وثاقة ذلك  
الراوي.

وأمّا عدم استثناء الراوي من نوادر الحكمة، فالمختار كذلك  
عدم دلالة على الوثاقة، وإن كان الاستثناء يدل -حسب المختار- على  
الضعف، وعدم الوثاقة في الحديث.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٥ / ٣٧٢ ح ١٢٩٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٦٣ ح ١٠٤٧.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٣ الرقم ٧٠٩.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٥٥ ح ١٤٦٨.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٦ / ١٩٩ ح ٥٥، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ /

وعليه، فكلام المحدث النوري (رحمه الله) لا يصح، وبالتالي فموسى بن عمر بن يزيد الصيقيل لم يثبت له توثيق.

وأمام الكلام في ما هو المتعين منها في هذا الطريق؟

لعل الظاهر - كما ذهب إليه جمع - هو الصيقيل، ومع ذلك فالمحتمل الإجمال، وعدم تعيين كونه ابن بزيع، وبذلك لا تثبت وثاقة موسى بن عمر الواقع في هذا الطريق.

الخامس: عبيد الله بن محمد الحجاج، أو عبد الله بن محمد الحجاج الأنصي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: صفوان بن مهران الجمال، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الثاني في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى صفوان بن مهران الجمال غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة موسى بن عمر الواقع في الطريق، مع أنّ صفوان نفسه ثقة، معتبر الحديث.

## الطريق الثامن والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى صفوان بن يحيى

ذكر الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن صفوان بن يحيى، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقة،  
تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.  
الرابع: صفوان بن يحيى، بیاع السابري، ثقة، عالي المنزلة، أوثق  
أهل زمانه، لا يروي بل لا يرسل إلّا عن ثقة، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى صفوان

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٢.

بن يحيى بِيَّاع السايري معتبر، مضافاً إلى وثيقة صفوان نفسه.

## الطريق التاسع والخمسون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى طلحة بن زيد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن طلحة بن زيد، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى الحزار، ومحمد بن سنان، جميعاً عن طلحة بن زيد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة<sup>٢</sup>،  
قدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة<sup>٣</sup>، فقيه<sup>٤</sup>،  
قدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة<sup>٥</sup>،  
جليل<sup>٦</sup>، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة<sup>٧</sup>، جليل<sup>٨</sup>،

تقدّم.

**الخامس:** محمد بن يحيى الخزاز، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن يحيى الخزاز، كوفي، روى عن أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، عين، له كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا أبو غالب الزراري، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا يحيى بن زكريا اللؤلؤي عنه بكتابه)).<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((محمد بن يحيى، له كتاب، يرويه عن غياث بن إبراهيم، رويناه بهذا الإسناد عن أحمد بن أبي عبد الله عنه)).<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فمحمد بن يحيى الخزاز ثقة، معتبر الحديث، عين.

**السادس:** محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، تقدّم.

**السابع:** طلحة بن زيد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((طلحة بن زيد أبو الحَزَرِج النهدي، ويقال: الحَرْزِي، عاميٌّ،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٩ الرقم ٩٦٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٣٤ الرقم ٦٩٧.

روى عن أبي جعفر بن محمد (عليه السلام)، ذكره أصحاب الرجال، له كتاب يرويه جماعة مختلف برواياتهم.

أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا محمد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن غالب، قال: حدثنا علي بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن كليب، قال: حدثنا سيف بن عميرة عن منصور بن يونس عن طلحة بن زيد بكتابه) <sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الباقي (عليه السلام)، وقال عنه: ((طلحة بن زيد، بترى)) <sup>(٢)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((طلحة بن زيد، له كتاب، وهو عامي المذهب إلا أن كتابه معتمد، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان به، وأخبرنا جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن أبي محمد القاسم بن إسماعيل القرشي، عن طلحة بن زيد)) <sup>(٣)</sup>.

وأماماً الحديث في وثاقة الرجل واعتبار مروياته، فيمكن القول بأن الرجل معتبر الحديث: لأمور:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٧ الرقم ٥٥٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٣٨ الرقم ١٤٦٤.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٩ الرقم ٣٧٢.

## الأمر الأول:

ما أشار إليه الشيخ الطوسي (عليه السلام) من كون كتابه معتبراً، والاعتماد على الكتاب ومروياته يُساوِق الاطمئنان بصدره عن الموصومين (عليهم السلام)، والظاهر أنَّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) أشار إلى أنَّ الاعتماد عليه كان محظوظاً لاهتمام الآخرين، والمشهور والمعروف عنه ولم ينسب الاعتماد إلى نفسه فقط، وهذا يُعزِّز الاطمئنان بوثاقة الرجل، أو الوثائق بمروياته.

ثمَّ أَنَّه يمكن أن يقال: إِنَّه بناء على ذلك، يدخل كتاب طلحة بن زيد في دائرة الكتب المعتمدة عند الطائفة على الرغم من كون رواتها ليسوا من الشيعة أو الإمامية، كما أشار إلى هذه الدائرة الشيخ الطوسي (عليه السلام) في عدة أصول، حيث قال:

((عملت الطائفة بما رواه السكوني وحفص بن غياث وغياث بن كلوب وغيرهم من العامة عن أئمتنا (عليهم السلام)، ولم ينكروه، ولم يكن عندهم خلافه)).<sup>(١)</sup>

## الأمر الثاني:

رواية صفوان بن يحيى عن طلحة، وصفوان - كما هو الصحيح والمختار - من لا يروي بل ولا يرسل إِلَّا عن ثقة، ويمكن ملاحظة

(١) الطوسي: العدة في أصول الفقه: ١ / ٣٨٠.

روايته عنه في عدّة موارد، منها:

المورد الأول: في الكافي في باب حد المحارب<sup>(١)</sup>.

المورد الثاني: في تهذيب الأحكام في باب الحد في السرقة<sup>(٢)</sup>.

المورد الثالث: في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب حد

السرقة<sup>(٣)</sup>.

وبتمامية هذين الأمرين تكون وثاقة طلحة بن زيد واعتبار  
مروياته واضحة، لا لبس فيها.

فالنتيجة: أنّ طرق الشيخ الصدوق إلى طلحة بن زيد معتبرة، إلا  
الطريق الذي يقع فيه محمد بن سنان؛ وذلك لأنّ الرجل -أي محمد بن  
سنان- ضعيف، مع أنّ طلحة نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٧/٢٤٥ ح ٢.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/١٣٤ ح ٥٣٢.

(٣) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٨ ح ١٦٩.

## الطريق الستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عاصم بن حميد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عاصم بن حميد، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رحمهما الله)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد)).<sup>(١)</sup>

يقع الكلام في رجال الطريق أو قل: الطريقين بالأصح، وهم:  
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،  
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،  
تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ،  
جليلٌ، تقدّم.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: عبد الرحمن بن أبي نجران، وهو عبد الرحمن بن أبي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٠.

نجران التميمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

**السادس:** عاصم بن حميد الحنّاط، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عاصم بن حميد الحنّاط الحنفي، أبو الفضل، مولى، كوفي، ثقةٌ، عينٌ، صدوقٌ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا به محمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدّثنا محمد بن عبد الحميد، عن عاصم بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((عاصم بن حميد الحنّاط الكوفي، له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله المفيد (عليه السلام)، عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن الصفار، وسعد، عن محمد بن عبد الحميد، والسندي بن محمد عنه، وبهذا الإسناد عن سعد والجميري، عن أحمد بن محمد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد))<sup>(٢)</sup>.

ويُعْضُد توثيق النجاشي روایة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠١ - ٣٠٢ الرقم ٨٢١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٢ الرقم ٥٤٣.

العاصم بن حميد<sup>(١)</sup>، وابن أبي نصر من ثبت أنه لا يروي ولا يُرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح.

فالنتيجة: أنّ عاصم بن حميد الحنّاط ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريقاً الشيخ الصدوق إلى عاصم بن حميد الحنّاط في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبران، وعاصم نفسه ثقة، معتبر الحديث.

---

(١) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١ / ٤٩، ٥٠.

## الطريق الحادي والستون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عامر بن جذاعة الأزدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عامر بن جذاعة، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عامر بن جذاعة الأزدي، وهو عامر بن عبد الله بن جذاعة، وهو عربي، كوفي)).<sup>(١)</sup> .

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،  
تقديم.

الثاني: أحمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل،  
تقديم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عامر بن جذاعة، وهو عامر بن عبد الله بن جذاعة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٠.

حيث ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عامر بن عبد الله بن جذاعة الأزدي، عربي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَبْشَيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْزُومٍ عَنْ عَامِرٍ بْنِ جُذَاعَةَ بِكِتَابِهِ))<sup>(١)</sup>.

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله حينما عدّه في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالقول:

((عامر بن جذاعة، روى عن حميد، عن إبراهيم، عن سليمان الخراز، عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عامر بن جذاعة، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول عن القاسم بن إسماعيل، عنه))<sup>(٣)</sup>.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى جملة أمور:

الأمر الأول:

أنّ الرجل تارةً يقال له: عامر بن جذاعة، وعامر بن عبد الله

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٣ - ٢٩٤ الرقم ٧٩٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٥ الرقم ٦٢٢٧.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٥ الرقم ٥٥٦.

بن جُذاعة، أو عامر بن عبد الله.

### الأمر الثاني:

أنّه قد ورد في بعض الأماكن (جُذاعة) بدل (جُذاعة)، كما في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، والظاهر أنّه تصحيف، وال الصحيح (جُذاعة).

### الأمر الثالث:

أنّ الرجل من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ومن طبقته، وله روايات عنه موجودة، ولكن الشيخ الطوسي (رضي الله عنه) ذكره في رجاله - كما تقدم - في عِدَادٍ من لم يرُو عن واحدٍ من الأئمَّة (عليهم السلام)، والمستلزم لتأخر طبقته كثيراً عن طبقة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وهذا ليس ب الصحيح كما هو واضح، ويمكن توجيهه من خلال ما تبنيناه من أنّ كتاب الرجال للشيخ الطوسي (رضي الله عنه) وصلنا بصيغة المُسوَّدة، ولم يكن قد نظر فيه النَّظرة الأُخِيرَة النَّهَايَة؛ ولذلك وردت فيه مثل هذه الأخطاء، ولم يتضح وجه القول بوثاقة الرجل لحد الآن، إلّا أنّه مع ذلك وردت عدَّة وجود لقول بوثاقته، منها:

## الوجه الأول:

وروده في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه<sup>(١)</sup>، بمعية وثاقة كل من وقع في أسناد هذا الكتاب، كما ذهب إليه البعض.

والجواب عن ذلك:

أنه قد تقدم مفصلاً أنه لا يمكن الاستناد إلى مثل هذا الوجه للقول بوثاقة راوٍ؛ وذلك لأن المختار عدم دلالة عبارات ابن قولويه في مقدمة كامل الزيارات على إثبات وثاقة دائرة محددة من رواة الكتاب. نعم، يبقى الواقع في كامل الزيارات يحمل قيمة احتمالية معينة باتجاه إثبات الوثاقة، لكنها دون إثباته بنفسها بكثير.

## الوجه الثاني:

ما ورد من روایات قيل بدلالتها على وثاقته، وهي الخبر الذي رواه الكشي: ((عن محمد بن قولويه، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن سليمان بن داود الرazi، عن علي بن أسباط، عن أبيه أسباط وابن سالم، قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام): إذا كان يوم القيمة نادى منادٍ: أين حواري محمد بن عبد الله (عليه السلام) الذين لم ينقضوا العهد ومَضَوا عَلَيْهِ؟ فيقوم سليمان والمقداد ..... ثم ينادي المنادي: أين حواري محمد بن علي (عليه السلام)؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري ووزارة

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٥.

بن أعين وبريد بن معاویة العجلي و محمد بن مسلم وأبی بصیر لیث بن البختري المرادي و عبد الله بن أبی عفیور و عامر بن عبد الله بن جذاعة و حجر بن زائدة و محدثان بن أعين.....)).<sup>(١)</sup>

ولكن الروایة مخدوشة بعلی بن سلیمان سنداً، دلالة كذلك، فإنّه لا تساوی في الفضل بين زرارة و محمد بن مسلم و عامر بن عبد الله بن جذاعة.

### الوجه الثالث:

ما ذكره المحدث النوری من روایة الأجلة والثقات عنه، كحدّاد بن عثمان في الكافی في باب النوادر من كتاب الجنائز، وأبان بن عثمان في باب ما يعاين المؤمن والكافر، وحریز السجستانی، وسيف بن عمریة، وعلی بن أسباط، ومالك بن عطیة<sup>(٢)</sup>.

وهذا الوجه مردود؛ لما تقدّم من أنّ روایة الثقات لا دلالة لها على وثاقة المروی عنه إلّا في حال ما إذا ثبت أنّ الراوی لا يروی إلّا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لجمع کابن أبی عمری وأضرابه، ومن ذكرهم المحدث النوری لا يوجد فيهم من ثبت له هذه السمة، وبالتالي فلا يتم هذا الوجه.

(١) ينظر: الطوسي، اختیار معرفة الرجال: ١ / ٤٠ ٤٢، الكلینی، الكافی: ٤ / ٣٤٦.

(٢) ينظر: النوری، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٣٧١.

وفي قبال ذلك، وردت جملة من الروايات قيل بدلاتها على الذمّ في الرجل:

منها ما رواه الكشي عن علي بن محمد قال: ((حدّثني أحمد بن محمد بن الحسين، عن الحسين بن سعيد، يرفعه عن عبد الله بن الوليد، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): ما تقول في المفضل؟ قلت: وما عساي أن أقول فيه بعد ما سمعت منك؟! فقال: رحمه الله، لكن عامر بن جذاعة وحجر بن زائدة أتياي فعاباه عندي، فسألتهما الكف عنه، فلم يفعلا، ثم سألهما أن يكفّا عنه، وأخبرتهما بسروري بذلك، فلم يفعلها، فلا غفر الله لها)).<sup>(١)</sup>

ومن الواضح أنّ الرواية مخدوشة سندًا من جهة الإرسال.

### الرواية الثانية:

((محمد بن مسعود، عن إسحاق بن محمد البصري، قال: أخبرنا محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن بشير الدهان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): محمد بن كثير الثقفي، ما تقول في المفضل بن عمر؟ قال: ما عسيت أن أقول فيه، لو رأيت في عنقه صليباً، وفي وسطه كستيجاً<sup>(٢)</sup> لعلمت أنه على الحق بعد ما سمعتك تقول فيه ما

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٧٠٨ الرقم ٧٦٤.

(٢) قال الفيروز آبادي: ((الكستيج: خيطة غليظ يشدُّه الذمّي فوق ثيابه دون الزنار، معرّب: كستي)). ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ١/٢٠٥.

تقول، قال: رحمه الله، لكن حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة أتيا نفشه عندي، فقلت لهم: لا تفعلوا فإنّي أهواه، فلم يقبلوا، فسألتهم وأخبرتهم أنّ الكف عنه حاجتي، فلم يفعلوا، فلا غفر الله لهم)).<sup>(١)</sup>

ولكن هذه الرواية مخدوشة سندًا؛ من جهة المختار من عدم ثبوّت وثاقة محمد بن سنان، بل الثابت ضعفه، وعدم الإمكان الاعتماد على حديثه.

وكيفما كان، فعامر بن عبد الله بن جذاعة لم يثبت له توثيق. وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عامر بن عبد الله بن جذاعة الأزدي معتبر، ولكن نفس عامر بن جذاعة لم يثبت له توثيق.

هذا تمام الكلام في الجزء الثالث

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٦١٣ الرقم ٥٨٣.



فهرس المصادر والمراجع



## فهرس المصادر والمراجع

١. القران الكريم.
٢. الاختصاص: المفید، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعیان (ت ٤١٣ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاری ، السيد محمود الزرندي، الطبعة: الثانية . سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م، الناشر: دار المفید للطباعة والنشر والتوزیع - بيروت - لبنان.
٣. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: تصحیح وتعليق: میر داماد الأسترابادی / تحقيق: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٤ . المطبعة: بعثت - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث لـ إحياء التراث.
٤. الإرشاد: المفید، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعیان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث لـ تحقيق التراث، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفید للطباعة والنشر والتوزیع - بيروت - لبنان.
٥. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تصحیح وتعليق: السيد حسن الموسوی الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشید، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٦. اعيان الشيعة: الأمين، السيد محسن ابن السيد عبد الكريم العاملي (ت ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م) تحقيق و تحرير: حسن الأمين، تاريخ الطبع: ١٩٨٣ م، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان.
٧. الأمالي: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
٨. الأمالي: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٤، الناشر: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع - قم.
٩. بحوث رجالية في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ١٤٤٦ هـ المطبعة: مطبعة الصادق عثثلا. الناشر: مؤسسة الصادق عثثلا للطباعة والنشر.
١٠. بحوث رجالية في المراسيل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٤ م. المطبعة: مطبعة الصادق عثثلا. الناشر: مؤسسة الصادق عثثلا للطباعة والنشر.

١١. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليهما السلام. الناشر: مؤسسة الصادق عليهما السلام للطباعة والنشر.
١٢. تاريخ الإسلام: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى الطعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٧ - ١٩٨٧م المطبعة: لبنان/ بيروت - دار الكتاب العربي الناشر: دار الكتاب العربي.
١٣. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦هـ) الناشر: مكتبة أهل البيت عليهما السلام.
١٤. تفسير القمي: القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي الجزائري، الطعة: الثالثة، سنة الطبع: صفر ١٤٠٤، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم - ايران.
١٥. تقريب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٥ - ١٩٩٥م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
١٦. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت:

٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ شـ. المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

١٧. تهذيب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) (الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٤ - ١٩٨٤ مـ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان).

١٨. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ). تحقيق: السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٣٦٨ شـ. المطبعة: أمير - قم الناشر: منشورات الشري夫 الرضي - قم.

١٩. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقى (ت ١٣٢٠ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعـة: الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.

٢٠. الخصال: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفارـي. سنة الطبعـة: ١٤٠٣ ذي القعـدة الحـرام، النـاشر: منـشورـات جـمـاعـة المـدرـسـين فيـ

- الحوza العلمية في قم المقدسة.
٢١. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
٢٢. رجال الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق علیه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق علیه السلام للطباعة والنشر.
٢٣. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.
٢٤. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلاي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢، المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.
٢٥. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع:

رمضان المبارك ١٤١٥ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٦. رسالة أبي غالب لابنه: الزراري، أبو غالب، أحمد بن محمد بن محمد (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: شرح: السيد محمد رضا الجلاي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١١ هـ، المطبعة: مركز النشر - مكتب الاعلام الإسلامي - قم، الناشر: مركز البحوث والتحقيقات الإسلامية - قم.

٢٧. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقى بن مقصود على (ت ١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرماني وعلي بناء الاشتهرى، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ، الناشر: مؤسسة الثقافة الإسلامية.

٢٨. عدة الأصول: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش.

٢٩. علل الشرائع: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف.

٣٠. عيون أخبار الرضا: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحیح وتعليق وتقديم: الشیخ حسین الأعلی. سنة الطبع: ١٩٨٤ م المطبع: مطابع مؤسسة الأعلی - بيروت - لبنان الناشر: مؤسسة الأعلی للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٣١. فهرست أسماء مصنفي الشیعه: النجاشی، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ)، الطبعه: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامی التابعه لجامعة المدرسين بقسم المشرفه.

٣٢. فهرست كتب الشیعه وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشیخ جواد القيومي. الطبعه: الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبع: مؤسسة النشر الإسلامی، الناشر: مؤسسة نشر الفقاھة.

٣٣. الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعه: محمد علي الراغبی (معاصر)، الطبعه: الاولى، سنة الطبع: ١٤٢٩ هـ، الناشر: دار الأمین احمد - قم.

٣٤. القاموس المحيط: الفیروز آبادی، مجید الدین محمد بن یعقوب بن محمد (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعه: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، الناشر: مؤسسة

الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

٣٥. الكافي: الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازى (ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفارى. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٣٦. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٧. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفارى سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٨. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠ م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت - لبنان.

٣٩. المحاسن: البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني سنة الطبع: ١٣٧٠ - ١٣٣٠ ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٤٠. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت ١٤٠٥ هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤١٢، المطبعة: شفق - طهران، الناشر: ابن المؤلف.
٤١. مشيخة الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، الطبعة: الأولى، الناشر: دار التعارف للمطبوعات.
٤٢. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحیح وتعليق: علي أكبر الغفاری، سنة الطبع: ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعه لجامعة المدرسین بقلم المشرفه.
٤٣. معجم البلدان: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ)، سنة الطبع: ١٩٧٩ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
٤٤. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١ هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.
٤٥. معرفة السنن والآثار، البیهقی، أبو بکر أحمـد بن الحسـین بن عـلـی (ت ٤٥٨ هـ)، تـحـقـيقـ: سـیدـ كـسـرـوـیـ حـسـنـ، المـطبـعـةـ: لـبـنـانـ/ـ بـيـرـوـتـ - دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةـ، النـاـشـرـ: دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـةـ.

٤٦. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٧. ميزان الاعتدال: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: علي محمد البحاوي. الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٩٦٣ م الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

٤٨. الوافي: الكاشاني، الملا محمد محسن بن مرتضى بن محمود (ت ١٠٩١ هـ)، تحقيق: مكتبة امير المؤمنين (اصفهان)، الطبعة الاولى: رجب ١٤٣٠ هـ، المطبعة: رسول- قم، الناشر: عطر عترت عليه السلام.

٤٩. وثاقة من روى عنه صاحب نوادر الحكمة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر.

٥٠. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبع: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة.

# فهرس المحتويات



٩	الطريق التاسع والسبعون
١١	الطريق الشهانون
١٤	الكلام في الطريق الثاني، ورجاله:
١٦	الطريق الحادي والشهانون
١٨	الطريق الثاني والشهانون
٢٠	الطريق الثالث والشهانون
٢٣	الطريق الرابع والشهانون
٢٥	الطريق الخامس والشهانون
٣١	الطريق السادس والشهانون
٤١	الطريق السابع والشهانون
٤٤	الطريق الثامن والشهانون
٤٦	الطريق التاسع والشهانون
٥٢	الطريق التسعون
٥٤	الطريق الحادي والتسعون
٥٧	الطريق الثاني والتسعون
٦٠	الطريق الثالث والتسعون
٦٤	الطريق الرابع والتسعون
٦٧	الطريق الخامس والتسعون

الصفحة	الموضوع
٧٩	الطريق السادس والتسعون
٨٣	الطريق السابع والتسعون
٨٥	الطريق الثامن والتسعون
٨٧	الطريق التاسع والتسعون
٩٠	الطريق المئة
٩٣	الوجه الأول:
٩٤	الوجه الثاني:
٩٤	الوجه الثالث:
٩٦	الطريق الأول بعد المئة
١٠١	الطريق الثاني بعد المئة
١٠٣	الطريق الثالث بعد المئة
١٠٦	الطريق الرابع بعد المئة
١١٠	الوجه الأول:
١١١	الوجه الثاني:
١١١	الوجه الثالث:
١١٢	الوجه الرابع:
١١٢	الوجه الخامس:
١١٤	الطريق الخامس بعد المئة

الصفحة	الموضوع
١٢٠	الطريق السادس بعد المئة
١٢٢	الطريق السابع بعد المئة
١٢٥	الطريق الثامن بعد المئة
١٣٠	الطريق التاسع بعد المئة
١٣٣	الطريق العاشر بعد المئة
١٣٦	الطريق الحادي عشر بعد المئة
١٣٨	الطريق الثاني عشر بعد المئة
١٤١	الطريق الثالث عشر بعد المئة
١٥٢	الطريق الرابع عشر بعد المئة
١٥٥	الطريق الخامس عشر بعد المئة
١٥٨	الطريق السادس عشر بعد المئة
١٦٢	الطريق السابع عشر بعد المئة
١٦٩	الطريق الثامن عشر بعد المئة
١٧٣	الطريق التاسع عشر بعد المئة
١٧٦	الطريق العشرون بعد المئة
١٧٩	الطريق الحادي والعشرون بعد المئة
١٨١	الطريق الثاني والعشرون بعد المئة
١٨٦	الطريق الثالث والعشرون بعد المئة

الصفحة	الموضوع
١٩٠	الطريق الرابع والعشرون بعد المئة
١٩٠	الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى زُرعة بن محمد الحضرمي
١٩٦	الطريق الخامس والعشرون بعد المئة
١٩٩	الطريق السادس والعشرون بعد المئة
٢٠٠	أئمّا الطريق الأول فرجاله:
٢٠٢	وأئمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:
٢٠٤	الطريق السابع والعشرون بعد المئة
٢٠٨	الطريق الثامن والعشرون بعد المئة
٢١٠	الطريق التاسع والعشرون بعد المئة
٢١٤	الطريق الثلاثون بعد المئة
٢٢٠	الطريق الحادي والثلاثون بعد المئة
٢٢٥	الرواية الأولى:
٢٢٦	الرواية الثانية:
٢٢٦	الرواية الثالثة:
٢٢٧	الرواية الرابعة:
٢٢٩	الطريق الثاني والثلاثون بعد المئة
٢٣٢	الوجه الأول:
٢٣٣	الوجه الثانية:

الصفحة	الموضوع
٢٣٤	الوجه الثالث:
٢٣٤	الوجه الرابع:
٢٣٦	الطريق الثالث والثلاثون بعد المئة
٢٣٨	الطريق الرابع والثلاثون بعد المئة
٢٤٠	الطريق الخامس والثلاثون بعد المئة
٢٤٢	الطريق السادس والثلاثون بعد المئة
٢٤٥	الطريق السابع والثلاثون بعد المئة
٢٤٧	الطريق الثامن والثلاثون بعد المئة
٢٥٠	الطريق التاسع والثلاثون بعد المئة
٢٥٢	الطريق الأربعون بعد المئة
٢٥٤	الطريق الواحد والأربعون بعد المئة
٢٥٤	أمّا الكلام في الطريق الأول، فرجاله:
٢٥٦	وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:
٢٥٧	وأمّا الكلام في الطريق الثالث، فرجاله:
٢٥٨	الطريق الثاني والأربعون بعد المئة
٢٥٩	الرواية الأولى:
٢٥٩	الرواية الثانية:
٢٦٠	الوجه الأول:

الصفحة	الموضوع
٢٦١	الوجه الثاني:
٢٦٢	الوجه الثالث:
٢٦٤	الطريق الثالث والأربعون بعد المئة
٢٦٩	الطريق الرابع والأربعون بعد المئة
٢٧١	الطريق الخامس والأربعون بعد المئة
٢٧٢	الوجه الأول:
٢٧٣	الوجه الثاني:
٢٧٧	الطريق السادس والأربعون بعد المئة
٢٨١	الطريق السابع والأربعون بعد المئة
٢٨٥	الطريق الثامن والأربعون بعد المئة
٢٨٩	الطريق التاسع والأربعون بعد المئة
٢٩١	الطريق الخمسون بعد المئة
٢٩٦	الطريق الحادي والخمسون بعد المئة
٣٠٢	الطريق الثاني والخمسون بعد المئة
٣٠٨	الطريق الثالث والخمسون بعد المئة
٣١١	الرواية الأولى:
٣١١	الرواية الثانية:
٣١٢	الرواية الثالثة:

الصفحة	الموضوع
٣١٤	الطريق الرابع والخمسون بعد المئة
٣١٩	الطريق الخامس والخمسون بعد المئة
٣٢٤	الطريق السادس والخمسون بعد المئة
٣٢٥	الوجه الأول:
٣٢٦	الوجه الثاني:
٣٢٨	الطريق السابع والخمسون بعد المئة
٣٤١	الطريق الثامن والخمسون بعد المئة
٣٤٣	الطريق التاسع والخمسون بعد المئة
٣٤٦	الأمر الأول:
٣٤٦	الأمر الثاني:
٣٤٨	الطريق الستون بعد المئة
٣٥١	الطريق الحادي والستون بعد المئة
٣٥٢	الأمر الأول:
٣٥٣	الأمر الثاني:
٣٥٣	الأمر الثالث:
٣٥٤	الوجه الأول:
٣٥٤	الوجه الثاني:
٣٥٥	الوجه الثالث:

الصفحة	الموضوع
٣٥٦	الرواية الثانية:
٣٥٩	فهرس المصادر والمراجع
٣٧١	فهرس المحتويات